المناضل-ة

جريـــدة ★ عماليـة ★ نسويـة ★ شبيبيـة ★ أمميـــة ★

تحـرر الكادحيـن من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية ■ مدير النشر : إسماعيل المنوزي ■ العدد : 50 ■ يناير 2013 ■ الثمن : 5 دراهم ■ mounadila2004@yahoo.fr

افتتاحية

ندخل هذا الشهر عامنا الثالث في المرحلة الجديدة التي فتحتها السيرورات الثورية المغاربية والعربية. لا شك أن البعد السياسي للدينامية النضالية بالمغرب قد خفت بعد مناورات النظام (دستور يوليوز 2011وحكومة واجهة بفريق جديد...). لكن مقدرة النضال الشعبي من أجل المطالب الاجتماعية تبين كل يوم عظمة ما تختزن، أحدثته صرخة كادحي فكيك وطاطا المدوية. ولا يؤخر انبعاث المطلب السياسي غير الضروري من وقت لاستنفاذ بطارية آلية النظام السياسية المتمثلة حاليا في قسم قوى الإسلام السياسي المضطلعة بتنفيذ سياسات الاستعمار الجديد ذاتها.

و لا شك أيضا أن أكبر من يسرع استنفاذ تلك البطارية هو النظام نفسه بإصراره الذي لا يلين على تصعيد الهجوم على ما تبقى من مكاسب شعبية (خدمات عامة، و صندوق مقاصة، و أنظمة تقاعد...) ، وتشديد الخناق بالقمع وبقوانين قاتلة للحريات (الإضراب والنقابات...)، وعلى سياسة اقتصادية أكبر ما تنتج هو البطالة وأرباح الأقلية النهابة.

طبعا ليست الدينامية النضالية المحلية المنطلقة مطلع 2011 سوى تتويج لتراكمات تمتد إلى فترة نهاية حكم الحسن الثاني، بيد إن إحدى مكامن ضعفها تمثل في قصور مشاركة طبقة العمال بفعل إضعاف منظماتها بسياسة تهشيش الشغل ومستويات بطالة مرتفعة، فضلا عن تعاون القيادات البيروقراطية مع النظام وما سببت من هزائم.

لقد قدمت حركة 20 فبراير (تعيش! و يعيش الشعب!) النضال ضد الاستبداد خطوات لم يحققها طيلة عقود، و باتت مساحات تعبير وفعل أوسع مفتوحة، و دخل ساحة الصراع جيل جديد غير مثقل بهزائم الماضي، وانتزعت تنازلات طفيفة لكنها فعلية. إنها عناصر القوة التي تضاف إلى مخزون طاقة النضال الاجتماعي، لتوفر لليسار المناضل شروط تقدم في البناء لم تتح له منذ عقود عديدة.

إمكانات الكفاح هذه بحاجة إلى التخصيب بدروس العامين المنصرمين: تنسيق الكفاحات الاجتماعية وتوحيد مطالبها وطنيا، وتطوير أشكال تنظيم ديمقراطية، وأساليب تسيير ذاتي للمعارك (لجان منتخبة و قابلة للإقالة ..)، وصيغ تضامن فعالة (قوافل و حملات وطنية...)، وتضافر كفاحات مختلف الفئات المقهورة (سكان المناطق المهملة، صغار المنتجين بالمناطق الزراعية، الطلاب والمعطلون، النساء..)، وإرساء صيغ وطنية لتبادل الخبرات (ملتقيات وطنية، وأمثل استعمال لأدوات الاتصال الحديثة...)، وتطوير الإعلام المناضل لتعميم الخبرة و الدروس، والارتكاز على المكاسب المنتزعة لإنماء إرادة النضال لدى أقسام أوسع فأوسع من ضحايا الرأسمالية التابعة والاستبداد.

جلي أن التغيير الشامل و العميق (استئصال الاستبداد و نظام الاستغلال) لن يتأتى دون منظمة تجمع أفضل قوى النضال، منظمة عمالية اشتراكية ثورية.

بناء حركات النضال العمالي والشعبي، و أداة الثورة المغربية، تلك مبررات وجود تيار المناضل-ة، ومن أجلها يمد اليد لكل قوى اليسار المناضل للعمل المشترك من أجل الأهداف الآنية والإستراتيجية على السواء.

■ المناضل-ة

"العدالة و التنمية" في ميزان العلاقة بالامبريالية

التحديات الراهنة للعمل النقابي بالمغرب. عبد الله لفناطسة

نقاش حول حزب العمال و الكادحين رفيق الرامي و الحبيب التيتي

مقابلة مع أزيكي عمر، كاتب عام جمعية أطاك المغرب

أسباب انتفاضة الريف في 1958 بعين باحث اجتماعي - غريغوري لازاريف

" العدالة و التنمية" في ميزان العلاقة بالامبريالية

ساهم وصول أحزاب إسلامية إلى السلطة، في البلدان التي هزتها السيرورة الثورية بالمنطقة المغاربية و العربية ، في مزيد من كشف حقيقة إدعاءات هذه الأخيرة معاداتها "للغرب"، وهي إدعاءات كانت من ركائز بنيانها الجماهيري وقاعدتها الجماهيرية.

طيلة الحقبة التي كانت فيها هذه الأحزاب في "المعارضة" أو بالأحرى مقصية من نصيبها في السلطة من طرف أنظمة مستبدة مدعومة من طرف الإمبريالية، حصرت هذه الأحزاب معارضتها "للغرب" في الجانب القومي مغلفا بخطاب ديني لا يتناول جوهر التبعية للإمبريالية.

إن السلطة امتحان، ومن خلالها تعز القوى السياسية أو تهان، وقد أظهرت الأحزاب السياسية الإسلامية طبيعتها الطبقية الحقيقية؛ أحزاب تسعى لإنقاذ المجتمع البرجوازي والسلطة السياسية للطبقة البرجوازية من الانهيار تحت وقع الثورات المشتعلة والتي تابى الانطفاء لحدود الآن.

تحالف الإخوان المسلمون مع رجال أعمال مبارك والمجلس العسكري، وأرسلوا إشارات الود إلى الولايات المتحدة وأكدوا عدم نيتهم المساس باتفاقية كامب ديفيد، ولم يحركوا ساكنا إزاء مقتل جنود مصريين إثر قصف إسرائيلي لسيناء، وقمعوا تظاهرات شعبهم ضد هذا العدوان، ودمروا مصدر رزق الاف الأسر في غزة المحاصرة بتدميرهم الأنفاق التي تربط مصر بغزة، وواصلوا ربط اقتصاد مصر بسلاسل قيود ديون البنك الدولي وتنفيذ نفس السياسات الليبرالية لسلفهم مبارك، وصرح عصام العريان في زيارة له إلى أمريكا أن سقوط الإخوان المسلمين تهديد لأمن إسرائيل.. وهو ما يصدق على رببهم بتونس "حزب النهضة" الذي يغطي تبعيته للاتحاد الأوروبي بالتركيز على الحفاظ "الهوية الإسلامية واللغة العربية".

"حكومة" العدالة والتنمية.. درع التغيير للحفاظ على استمرار الاستبداد و التبعية

في الوقت الذي وجهت فيه حركة طالبان الأفغانية رسالة إلى قادة الحلف الأطلسي المشاركين في قمة في شيكاغو وصفت فيها "الحرب على الإرهاب" بأنها مبرر للاستعمار، أبى "إخواننا المسلمون" في المغرب إلا أن يشاركوا في تلك القمة.

أكد وزير خارجية حكومة الواجهة المغربية سعد الدين العثماني المشارك في هذه القمة، أن مشاركة المغرب في قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)_ يعد اعترافا "بحكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس_ اللتين تجسدان المكانة التي تحظى بها المملكة بين الأمم... ولهذا السبب تعتبر المجموعات الإقليمية والدولية المؤثرة_ من قبيل الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي_ المغرب شريكا مهما_ حيث أثبت كفاءته في المساهمة في الحفاظ على توطيد السلم والاستقرار في العالم_ والمنطقة على وجه الخصوص". وأضاف الوزير أن علاقات المغرب مع منظمة حلف شمال الأطلسي ثمرة التزام استراتيجي تأسس منذ الاستقلال وتعزز في إطار الحوار المتوسطي.

ما يعتبره الوزير حوارا متوسطيا هو مخطط بدأته أمريكا منذ 1994ضم إلى جانب الحلف الأطلسي سبعة دول متوسطية من ضمنها الكيان الصهيوني، أثمر هذا الحوار سنة 2003 عن إشراك إسرائيل في عمليات تدريب ومناورات مشتركة مع الدول المغاربية . هكذا يكون قلب حزب العدالة والتنمية مع فلسطين ، و سيفها مع إسرائيل.

وتوغلت حكومة "العدالة والتنمية" في أكثر في مسلسل الاستمرارية هذا باستقبال اجتماع "تجمع دول الساحل والصحراء"، وهو مبادرة طرحتها أمريكا عام 2002، في اجتماع ضم رؤساء الأركان في كل من موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومالي والسنغال والنيجر وتشاد ونيجيريا، بهدف "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب"، أي القيام بالأعمال القذرة للولايات المتحدة بالوكالة في شمال أفريقيا وتوسيع نفوذها العسكري بإنشاء قوات القيادة الأفريقية "أفريكوم"؛ وفي هذا الإطار كانت أمريكا (ولا زالت) تستغل قاعدة _طانطان_ في المغرب.

في الوقت الذي تناضل فيه كل شعوب العالم ضد حلف الشمال الأطلسي وتعتبره "منظمة عسكرية هدفها السيطرة العسكرية والسياسية والاقتصادية في العالم من قبل الولايات المتحدة" وتطالب بـ"تعبئة في العالم برمته من أجل حل الحلف" (بيان المنتدى الاجتماعي العالمي ببلبيل)، تسير حكومة "العدالة والتنمية" بكل إيمان في طريق خدمة هذه الأهداف الاستعمارية.

وتتعدد طرق خدمة هذه الأهداف من إتاحة إقامة قواعد عسكرية على أراضي البلد و"تقاسم المعلومات الاستخباراتية" بموجب مذكرة تفاهم وقعها المغرب مع الحلف. حسب ما سبق أن صرح به راسموسن الأمين العام للحلف أن "المغرب عازم على تطوير الشراكة، حيث أطلق عدد من الشراكات التعاقدية، وسيحقق نجاحا، لكون الحوار بين الطرفين إيجابي، وسيكون نافعا في المستقبل" وهو ما أثمر منح الولايات المتحدة المغرب صفة "حليف أساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي"، وهو ما اعتبره سعد الدين العثماني اعترافا من هذه المنظمة بدور المغرب في "الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين".

وفي إطار الخدمات المقدمة من طرف حكومة "العدالة والتنمية" في سياق الاستمرارية، أعلن المغرب استعداده المشاركة في التدخل بشمال مالي لدحر التنظيمات الجهادية، وهو القبول بالعمل كمرتزقة لدى الدول الإمبريالية التي تخشى الزج بجنودها في رمال الصحراء الكبرى وهو ما سبق أن لمح إليه العثماني في إحدى تصريحاته "المملكة بمقدورها أيضا مساعدة الدول المجاورة لمالي لتأمين حدودها". الخدمة هنا مزدوجة إذ سينال المغرب فرصة دفع جيشه إلى الحدود الجزائرية من جهة الصحراء الكبرى لتطويق جبهة البوليساريو، وهو ما نجحت الجزائر لحدود الآن في منعه برفضها مشاركة القوات المسلحة الملكية في تجمع "دول الميدان" التي تضم إضافة إلى الجزائر مالي وموريتانيا والنيجر.

كما كانت حكومة الفاسي ذيلية لفرنسا في ما يخص الموقف من الثورة الليبية، هي أيضا حكومة "العدالة التنمية" في الموقف حول مجريات الثورة السورية، حيث انخرطت في كل خطوات الإمبريالية والرجعية لتطويع الثورة السورية لمخططات الإمبريالية بمشاركتها في اجتماعات "أصدقاء الشعب السوري" واستقبال اجتماعها الأخير بمراكش أواخر شهر ديسمبر.

دور المغرب في الثورة السورية لقي ثناء من وزيرة الخارجية الأمريكية كلينتون التي قالت للعثماني في معرض زيارتها للمغرب في نوفمبر 2012 أن "الولايات المتحدة تقدر جدا الدور البناء الذي يلعبه المغرب في مجلس الأمن الدولي ودعمكم للجهود الخاصة بإنهاء العنف وسفك الدماء في سورية والمساعدة على إطلاق مستقبل ديموقراطي جديد لسورية". وقالت "أنا أثني على المغرب لعرضه استضافة الاجتماع الوزاري القادم الخاص بأصدقاء سورية"، و لا يمكن إزاء هذا إلا أن يتبادر الى الذهن قول خالد لجمال عبد الناصر: "إذا وجدتم أمريكا راضية عني فاعلموا أني أسير في الطريق الخطأ".

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة، تحولت أمريكا من "عدوة الشعوب"، إلى دولة يسعى العثماني إلى ضرورة التوفر على آلية للتحاور مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما شدد على أهمية الاقتصاد واعتبر اتفاقية التبادل الحر "بداية"، وأوضح أمام وزيرة خارجية أمريكا أنه سيزور أمريكا وأنه يسعى لجلب استثمارات أمريكية للمغرب وإلى تقوية التعاون في جميع المبادين بما فيها الأمني. وانتهت الزيارة بتوقيع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ونظيرها المغربي سعد الدين العثماني مذكرة تفاهم حول الحوار الاستراتيجي بين الرباط وواشنطن.

كان حزب العدالة يهيج ويميج كلما تعلق المر بالعلاقات مع إسرائيل ولو كان الأمر مجرد لقاء فني أو رياضي. ففي الوقت الذي كان منتظرا تراجع حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإسرائيل في عهد حكومة العدالةو التنمية، واصلت هذه الأخيرة نموها خلال السنة الجارية، إذ ارتفعت بحوالي 3.5 ملايين درهم خلال التسعة أشهر الأولى من السنة لتستقر قيمتها في حدود 187مليون درهم مقارنة بـ183.5 مليون درهم سنة قبل ذلك.

ويعزى نمو هذه المبادلات، حسب ما كشفت إحصائيات المكتب الإسرائيلي للإحصاء، إلى ارتفاع واردات الدولة العبرية من المغرب بحوالي 12.9 مليون درهم، لتنتقل من 26.8 مليون درهم نهاية شتنبر من سنة 2011 إلى 39.8 مليون درهم خلال السنة الجارية، في حين تراجعت صادرات إسرائيل نحو المغرب إلى 147.2 مليون درهم مقابل 156.7 مليون دولار بين الفترتين، بانخفاض قيمته 9.5 ملايين درهم.

بهذه الأرقام إذن، احتل المغرب، خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، الرتبة الثامنة إفريقيا من أصل أزيد من 22 دولة تربط جسورا تجارية مع إسرائيل، كما أصبح المغرب يحتل المرتبة الثالثة عربيا في قائمة الدول التي تتعامل اقتصاديا مع إسرائيل، بعد مصر والأردن، اللتين تربطهما علاقات تطبيع رسمية مع إسرائيل بحكم أنهما ملتزمتان ببنود معاهدة سلام مع إسرائيل.

حكومة العدالة والتنمية: الحفاظ على مصالح المستعمرين سابقا

صاحبت زيارة الرئيس الفرنسي هولاند إلى الجزائر دعوات للاعتذار عن ماضي الجرائم الاستعمارية لفرنسا بالجزائر، ورفض الأخير الاعتذار وصرح انه جاء ليناقش العلاقات التجارية ومصالح فرنسا الاقتصادية وليس أحقاد الماضي التي لا يجب أن تقف حجرة عثرة أمام مستقبل مصالح فرنسا.

حكومة العدالة والتنمية لم تكلف نفسها حتى عناء تذكير فرنسا بجرائمها الاستعمارية، فهي تفهم بـ"الغمزة" تفاديا "للدبزة".

ففي اختتام "ملتقى رجال الأعمال المغاربة والفرنسيين" المنعقد على هامش زيارة الوزير الأول الفرنسي للمغرب 13 و12 ديسمبر تزامنا مع زيارة هولاند لفرنسا، صرح بنكيران أنه قام بحث "رجال ونساء الأعمال بالبلدين للعمل بطموح أكبر لتقوية التبادل التجاري الثنائي وخلق المزيد من فرص الاستثمار والشغل وأكدنا لهم من جديد دعمنا السياسي وعزمنا على توفير كل الشروط الضرورية لنجاحهم. كما دعوناهم للانخراط الفاعل في ميثاق التوطين المشترك (co-localisation) وتفعيل مضمون التنافسية المشتركة بالتكامل في الإنتاج والتعاون في اقتحام أسواق جديدة".

كما أكد على "إعطاء دفعة قوية للشراكة الاقتصادية عبر تشجيع التنافسية الصناعية المشتركة من أجل خلق فرص الشغل في كلا البلدين و ولوج مشترك للشركات المغربية و الفرنسية للأسواق العربية والإفريقية جنوب الصحراء".

ترجم هذا التصريح على أرض الواقع بتوقيع 13 اتفاقية تعاون بين البلدين في عدد من المجالات، بينها اتفاقيتا قرض بقيمة إجمالية تبلغ 107 مليون أورو مقدمة من الوكالة الفرنسية للتعاون لدعم مشاريع "تنموية" بالمغرب، وذلك في إطار الاجتماع رفيع المستوى الذي التأم برئاسة رئيس الحكومة، عبد الإله ابن كيران والوزير الأول الفرنسي، جان مارك ايرو.

ويتعلق الأمر باتفاقية قرض بقيمة 50 مليون أورو_ تخصص لتمويل برنامج الوكالة الوطنية للموانئ للاستثمار بالموانئ الجهوية_ وأخرى بقيمة 57 مليون أورو بين الوكالة الفرنسية للتنمية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب لتمويل البرنامج الثالث لتعزيز شبكة نقل الكهرباء، ستمكن بالخصوص من ربط وحدات جديدة لإنتاج الطاقة الشمسية (ورزازات) والطاقة الريحية، وهي مشاريع عملاقة تثقل الميزانية العامة بالديون وتستفيد منها أوروبا لا جماهير المفقرين بقرى ورزازات.

وهو نفس المسار الذي مرت فيه أول زيارة لرئيس حكومة إسبانيا ماريانو راخوي، الذي أكد في زيارته على ضرورة تمتين التعاون الأمني بين الرباط ومدريد، لا سيما في مجال تبادل المعلومات، خصوصا في قضايا الإرهاب، مع السير قدما في تبادل المتهمين ومحاربة الهجرة السرية، وهو ما أكده سعد الدين العثماني، الذي دعا في أول خروج إعلامي له بعد تعيينه وزيرا، إلى العمل على تمتين العلاقات المغربية الإسبانية، بالاعتماد على تمتين النقط محط التوافق بين البلدين، بالموازاة مع فتح حوار بخصوص النقط الخلافية، ولم يتجرأ وزير الخارجية لذكر ملف سبتة ومليلية على طاولة هذا الحوار ولن تتجرأ أيضا على طرحه أمام اللجنة الأممية الرابعة لمكافحة الاستعمار.

تعميق التبعية الاقتصادية

تواصل حكومة "العدالة والتنمية"- على غرار أختيها بتونس ومصر- تطبيق نفس السياسات الليبرالية المملاة من طرف مؤسسات الرأسمال العالمي (الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد والبنك العالمي...)، سياسات مدمرة لمكاسب عقود النضال، تعمق أوضاع الهشاشة والفقر والإقصاء الاجتماعي، التي كانت إلى جانب خنق الحريات والاستبداد التي تخدمه حكومات العدالة والتنمية والنهضة والإخوان المسلمين، كانت الأسباب العميقة للموجة الثورية المنطلقة من تونس.

إغراق البلد في الديون لصالح بنوك دول الشمال، ومواصلة خصخصة مؤسسات والمقدرات الاقتصادية لصالح الرأسمال الأجنبي، والحرمان من أبسط الحقوق الاجتماعية الأولية (تشغيل وتعليم وصحة)، هذا هو الجانب الاقتصادي لخدمة الإمبريالية التي تقدمها أحزاب الإسلام السياسي لصالح الإمبريالية والرأسمال العالمي، وهي أساس الخدمات السياسية والعسكرية التي تقدمها هذه الأحزاب.

التبعية.. لن تقطعها سوى ثورة شعبية

بعد وصول البلاشفة إلى السلطة كان من بين أول أعمالهم إخراج الاتفاقيات السرية (سايكس بيكو) لتقاسم المستعمرات، إلى العلن، وفضح الأطماع الاستعمارية للقيصرية وللدول الغربية أيضا.. نفس المال نحته كل حكومات اليسار التي وصلت إلى السلطة على إثر ثورات شعبية (الصين، فيتنام، كوبا...).

لا يمكن أن نتحدث عن سياسة أممية ومناهضة للإمبريالية والطماع الاستعمارية (السياسية والاقتصادية) في ظل حكومة حرمها الاستبداد السياسي من أبسط صلاحياتها، إلا صلاحية إضفاء طابع "ديمقراطي" على واجهته.

فأحزاب اليسار التقليدي لا تبدي أي ميل إلى مناهضة الإمبريالية بعمل نضالي، بل تساير النظام في اندراجه في مخططات الإمبريالية في المنطقة، وانتقدت إدعاءات أحزاب الإسلام السياسي بعد وصولها إلى دفة قيادة حكومات الواجهة.

فقط بثورة شعبية تكنس الاستبداد وتقيم سلطة شعبية منخرطة في النضال الأممي ضد الإمبريالية، يمكن الحديث عن تحقيق مطالب التظاهرات الشعبية التي تخرج تضامنا مع الشعب الفلسطيني وكل الشعوب ضحايا السياسة الاستعمارية للدول الإمبريالية:

٧ التخلي عن التعاون مع منظمة حلف الشمال الأطلسي والدعوة إلى حله.

٧ إلغاء الاتفاقيات التي تمنح بموجبها الولايات المتحدة استعمال القواعد المغربية أو إقامة قواعدها بالمغرب (طانطان)، والمطالبة بتفكيك كل القواعد العسكرية في العالم.

٧ قطع كل صلات التعاون مع العدو الصهيوني الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

٧ التضامن الحقيقي والفعلي مع الشعوب المستعمرة برفض الخضوع لأجندات الولايات المتحدة داخل المحافل الدولية.

٧ القطع مع السياسات الاقتصادية الليبرالية المملاة من طرف الاتحاد الأوربي وصندوق النقد والبنك العالمي، وسن سياسات شعبية تضمن التمتع بالحقوق.

■ أزنزار

الاتحاد الاشتراكي: بئس المصير. وما العبرة؟

■ جنين داود

نظم حزب الاتحاد الاشتراكي مؤتمره التاسع في ديسمبر .2012اعتبر كثيرون انتخاب إدريس لشكر قائدا أول أمارة سيئة عن مسار هذا الحزب مستقبلا. و عبر قادة عن يأسهم من إصلاح الحزب بالانسحاب منه، منهم القيادي المؤسس محمد الحبابي.

سبق انعقاد المؤتمر ارتفاع أصوات قادة سامين تحذر من خطورة أزمة الحزب، وبوجه خاص ثلاثي سبق أن جمد العضوية بالمكتب السياسي [بوعبيد الابن، و الأشعري، وعجول].

و شارك في مناقشة حال الحزب و ماله أخرون مثل الساسي محمد من قادة الحزب الاشتراكي الموحد. خلف المؤتمر مرارة لدى ديمقراطيي المدرسة البوعبيدية، و تعددت تشخيصات مرض الحزب ومعها وصفات العلاج. فثمة من يعزو التردي إلى أخطاء سياسية، عدد منها محمد الساسي عشرة في مقال ليلة المؤتمر، فيما ذهب أخرون إلى اعتبار المشكل كامن في افتقاد الحزب لمشروع سياسي، منهم العربي الجعيدي الذي قال إن الحزب عاجز عن تعريف "اشتراكيته"، وليس لديه سوى "صبغ جوفاء و إعلان نوايا حسنة" (بمقالة في لافي إكونوميك).

هذا علاوة على أن كثيرا من الزاعقين، قبيل المؤتمر و في أثناءه، مجرد وصوليين من محترفي اقتناص الفرص و ارتقاء المسؤوليات الحزبية درجا نحو مؤسسات ومناصب مجزية.

استكمالا للصورة نعيد التذكير بما قال الحبابي في أخيه المالكي أحد مرشحي رئاسة الحزب، حيث شبه توظيفه لعلمه بالعاهرة لجسدها، واعتبره دائم الانسياق وراء المايسترو سواء كانت ادريس البصري أو ادريس لشكر. ونعيد التذكير بالمسجون عليوة بفعل الاختلاس، و بكون رئيس الحزب الجديد لشكر أقام دنيا الحزب ولم يقعدها ، للانسحاب من الحكومة، وما ان عرض عليه فؤاد عالي الهمة حقيبة وزارية صغيرة حتى ارتمى عليها. و هل ننسى أن حتى علي بوعبيد ،المحتج على انتخاب لشكر، قضى 10 سنوات في دواوين وزارية بحكومات واجهة في خدمة الاستبداد والامبريالية.

بئس المصير

طيلة عقود احتكر حزب الاتحاد الاشتراكي المعارضة الشرعية بفعل ما أتاح له النظام من إمكانات فعل في الساحة السياسية، فيما كان يبيد اليسار الثوري في السجون و المعتقلات السرية و بئيران الإعدامات.

هيمن الاتحاد الاشتراكي بفعل صحافته و عمله في المجتمع بادوات عدة، من جمعيات ثقافية و نقابة عمالية، و استعمال مؤسسات الديمقراطية الزائفة. وكان نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أداة فعالة للهيمنة السياسية داخل القسم المنظم من الطبقة العاملة، لا سيما بين الشغيلة الذهنية [المدرسون و أشباههم من صغار موظفي الدولة]، و مؤسسات عمومية [سكك الحديد، الفسفاط، لاسمير ،...]

هذا الوضع انتهى، تاكل مشروع الاتحاد الاشتراكي، و أفلست إستراتيجية النضال الديمقراطي، التي لم يكن مقصودا بها نضال شعبي من اجل الديمقراطية بل عمل في مؤسسات "الديمقراطية الحسنية" الزائفة. و ليس في جعبة الأساتذة المشتكين من غياب تعريف لاشتراكية الاتحاد [اشتراكية السوق الديمقراطية كما يسمونها] ما يسدون به الفراغ. فالرأسمالية هاجمة لم تعد تترك مجالا للترقيع الإصلاحي. ثمة اشتراكية واحدة هي إطاحة الرأسمالية، وهذا طبعا ليس مشروع الاتحاديين حتى "النزيهين" منهم. و لن يكون الاتحاد غير احدى ادوات تفعيل دستور العبيد كما سمته حركة 20 فبراير.

لقد طوت حركة 20 فبراير صفحة الاستجداء الليبرالي و إنقاذ الاستبداد كلما طوقته المخاطر، تلك الصفحة التي كان فاعلها الرئيس الاتحاد الاشتراكي. لكن مناضلين يساريين هنا وهناك في تشكيلات اليسار الاصلاحي الأخرى [ما يسمى تحالف اليسار الديمقراطي] لا يزالون ضحية أوهام الاستراتيجية البوعبيدية. وقد يشيعوا تلك الأوهام بين الشباب المناضل التواق إلى حزب يساري حقيقي بوجه الاستبداد و الاستغلال من جهة و بوجه المشاريع الرجعية للقوى الاسلاموية.

واجبنا أن نشرح مصير الاتحاد الاشتراكي للشباب المناضل بعرض صور جيناته الطبقية والسياسية، و ننخرط في النضالات العمالية والشعبية جنبا الى جنب معهم لبناء حزب اليسار الحقيقي، حزب الشغيلة الاشتراكي الثوري.

لنتعبأ جميعا من أجل تدقيق الديون العمومية المغربية.. مقابلة مع أزيكي عمر، الكاتب العام لجمعية أطاك المغرب

في الأسبوع الأخير من شهر نونبر الماضي، صادق مجلس النواب على مشروع قانون المالية الحالي، اسمحوا لي أولا بأن أذكر بأننا نعتبر هذا البرلمان بغرفتيه لا يمثل الطموحات الفعلية للفئات الشعبية التي تتحمل أعباء تلك السياسات النيو-ليبرالية، أي التي تخدم مصالح الرأسمال،المتجسدة بشكل كبير في قانون المالية. بالعكس، فدوره يكمن بالضبط في إضفاء المشروعية على هذه السياسات التي تمليها مراكز القرار الإمبريالية، أي المؤسسات الاقتصادية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية) وحكومات الدول الكبرى (مجموعة الثماني الكبار). فنحن نطالب بديمقراطية حقيقية تسمح للشعب بتقرير مصيره واسترجاع سيادته.

في ما يخص قانون المالية، فهو يأتي في سياق الأزمة الرأسمالية العالمية التي زادت من احتداد مازق الخيارات النيو-ليبرالية التي طبقها الحاكمون منذ الستينات، وتعمقت مع برامج التقويم الهيكلي في بدايات الثمانينات. كيف ذلك؟

توجيه الانتاج الاقتصادي نحو التصدير

منذ بداية الستينات، لم ينهج المغرب سياسة صناعية محلية تعوض الواردات وتخلق أسس تنمية ذاتية تقطع مع التبعية التكنولوجية للدول الصناعية الكبرى على غرار ما قامت به بلدان في أمريكا اللاتينية كالبرازيل. فقد اعتمد على الفلاحة لتصدير منتجات البواخر والحوامض تراجع الطلب العالمي عليها حاليا من جراء الأزمة. وبالمقابل، همش الزراعات المعاشية، وصار يستورد القمح وباقي مكونات طبقنا الغذائي الرئيسية كالزيت والسكر والحليب، والتي ارتفعت أسعارها في السوق العالمية بشكل مهول منذ بداية الأزمة في سنة 2007 من جراء المضاربة وتطور إنتاج المحروقات الزراعية. ومن جهة أخرى، اعتمد المغرب على تصدير بعض المواد المنجمية كالفوسفاط، لكنه يستورد مواد الطاقة الأساسية كالبترول والغاز التي تزداد أثمانها باضطراد. هكذا، لم تعد قيمة صادرات بلدنا تغطي حتى نصف قيمة صادراته ((47%، مما عمق عجز الميزان التجاري الذي بلغ مع نهاية نونبر الماضي، مبلغ 183 مليار درهم، أي 22% من الناتج الداخلي الخام، والذي يكشف بجلاء فشل سياسات الكل للتصدير. ومن هنا تضخم تكاليف صندوق دعم أثمان مواد الاستهلاك الأساسية (صندوق المقاصة) التي ستتأهظ 65 مليار درهم مع نهاية 2013، وارتفاع حصتها في نفقات الميزانية العامة للدولة2012 إلى جانب كتلة الأجور التي ستبلغ 98 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2013.

فتح الحدود للاستثمار الاجنبية المباشرة

لجذب الرساميل الأجنبية، لجأ المغرب إلى تقليص حمايته الجمركيةوفتح الباب لدخول الرساميل التي تقوم بعمليات مضارباتية سريعة الربح عوض استثمارات على المدى الطويل. والتزم أيضا في إطار ما يسمى اتفاقيات التبادل الحر بتسهيلدخولالسلع الأجنبية الرخيصة التي تدمر الإنتاج المحلي الهش أصلا مساهمة في توسيع صفوف العاطلين.كما عمد إلى منح الرأسمال الخاص شركات عمومية كبيرة تذر أرباحا لميزانية الدولة، وقطاع الخدمات العمومية، مما يؤدي إلى ترحيل هائل للأرباح إلى الخارج. فعلى سبيل المثال ترحل شركة فيفاندي الفرنسية، التي تملك حصة53% من رأسمال اتصالات المغرب، ما يقارب من ميزانية40% مليار درهم سنويا، وهو ما يعادل أكثر من 5 الصحة التي تبلغ 12 مليار درهم برسم سنة 2013! وفي سياق الأزمة الرأسمالية، التي تعني تقلص هامش الربح لدى الرأسمال وتراجع استثماراته، سيزداد تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبرها الدولة إحدى دعامات عائدات العملة الصعبة، وسيزداد طابعها المضارباتي، بحيث صار المغرب مصدرا مباشرا للرساميل منذ اندلاع الأزمة في سنة كماأن هذه الأزمة، تضرب بشكل مباشر المصدرين.2007 الرئيسيين الآخرين للعملة الصعبة، وهما السياحة والعمال المقيمين بالخارج. وهكذا رأينا كيف لجا الحاكمون إلى طلب النجدة من دول الخليج التي تتوفر على صناديق سيادية تغذيها عائدات النفط المرتفعة.

الحلقة المفرغة المديونية العمومية

بعد خروج الاستعمار الفرنسي الذي نهب البلاد، كانت صناديق الدولة بالمغرب تعاني من جفاف مالي كبير. ومن هنا اللجوء إلى الاستدانة الخارجية التي تظافرت عدة عوامل لترتفع بشكل مهول مع أواخر السبعينات، وتدخل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لفرض خيارات تعمق ارتهان المغرب بشكل بنيوي بالتمويل عبر القروض التي ارتفعت لتفوق تكاليفها قيمة ما ينتجه البلد من ثروة (قيم مضافة). وسنة بعد أخرى، تضخمت الديون العمومية، ككرة ثلج يكبر حجمها كلما تدحرجت، لتبلغ مستويات تعيق بشكل حاد أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية. ففي سنة 2012، بلغ جاري الدين العمومي(أي ما تبقى من الرأسمال الذي يجب تسديده الخارجي والداخلي ، 570 مليار درهم (حوالي 70%من الناتج الداخلي الخام)، و نتجت عنه نفقات الدين (أو خدمة الدين التي تعني تسديد الفوائد السنوية وحصة من الرأسمال الأصل) قارب مبلغها 108 مليار درهم. وإذا قارناها مع ميزانية التعليم (51 مليار درهم)، والصحة (12 مليار درهم)، والاستثمارات العمومية (59 مليار درهم)، يتضح بجلاء مطلبنا في أطاك المغرب: لا تنمية دون إلغاء المديونية.

هذه هي الاختلالات البنيوية التي تتحكم في جميع قوانين المالية،ومنها سنة 2013، التي عمقتها الأزمة الرأسمالية العالمية، والتي تفسر عجز الميزانية المزمن، أي الفرق بين النفقات والموارد العادية، والذي حطم رقما قياسيا سنة 2011 لما بلغ 56 مليار درهم، وتتحدث التوقعات عن حوالي 70 مليار سنة 2012، وحتى بتطمينات الدولة التي تريد أن تحجب الشمس بالغربال، سيبلغ 44 مليار درهم برسم قانون الماليةلسنة 2013.

● وما هي الإجراءات التي تنوي الدولة اتخاذها في السنة المقبلة لتنمية موارد الميزانية وتقليص نفقاتها؟

■ الدولة تواصل تطبيق الوصفات الليبرالية التي تخدم مصالح الرأسمال الخاص وتحمل أعباء الأزمة للفئات الشعبية. فالضرائب تشكل أكثر من 63% من موارد الدولة برسم سنة 2013، لكن عبئها الرئيسي يتحملها المستهلكون، حيث تمثل الضرائب المرتبطة بالاستهلاك الشعبي الواسع (الضريبة على القيمة المضافة ورسوم التسجيل والتمبر) أكثر من نصف العائدات الضريبية، ثم الضريبة العامة على الدخل التي تتشكل حوالي ثلاثة أرباعها من الرواتب والأجور التي تقتطع من المنبع. وتبقى حصة المقاولات الخاصة والأسر الغنية ضئيلة جدا، علاوة على حصولها على امتيازات ضريبية واسعة بلغت 36 مليار درهم، أي 82%من عجز الميزانية المتوقع سنة 2013. كما يشجع نظام الفساد المستشري على تسهيل التملص الضريبي، ونهب المال العام، وتهريب الأموال إلى الخارج، حيث قدر مبلغ الرساميل المغربية المهربة بحوالي 220مليار درهم في سنة 2011، وهو ما يفوق بكثير موارد الميزانية العامة المتوقعة في سنة 2013 (198 مليار درهم دون احتساب القروض)!وهكذا نرى دخول مليارديرات مغاربة لأول مرة نادي أثرياء العالم كالثلاثي ميلود الشعبي وعثمان بنجلون وأنس الصفريوي الذي تقدر ثروتهبحوالي 60 مليار درهم، وهو ما يفوق نفقات صندوق المقاصة لسنة 2011 (55 مليار درهم)!

إلى جانب هذا الثراء الفاحش وظواهر البذخ المستفزة من قبل أقلية تنهب خيرات البلد، ترزح الطبقات الشعبية المنتجة للثروات تحت نير الفقر والبطالة والإقصاء. وتستمر الدولة في الضغط عليها بسياسات التقشف وتجميد الأجور وخفض النفقات العمومية. كما تنوي الهجوم على ما تبقى لديها من قدرة شرائية عبر ضرب صندوق دعم أثمان مواد الاستهلاك الأساسية، والزيادة في سن الحصول على التقاعد وضرب مبدأ التوزيع التضامني لمعاشات التقاعد وتعويضه بالرسملة، إلخ.

تعتبر القروض المصدر الثاني للتمويل حيث تمثل أكثر من 30% من موارد الميزانية العامة. لكن الجديد هذه المرة هو لجوء الدولة منذ 2010 إلى الأسواق المالية الدولية لتقترض منها بالعملة الصعبة مباشرة عبر بيع سندات سيادية (سندات تصدرها خزينة الدولة أو تضمنها) بالبورو (1 مليار أورو في سنة (2011،وبالدولار 1,5 دولار في الأيام القليلة الماضية، ثم قرض الوقاية والسيولة بقيمة 6.2 مليار دولار الذي وضعه صندوق النقد الدولي رهن إشارة المغرب على مدى عامين.ستتضخم المديونية العمومية إذن بشكل خطير، وسترتفع نفقاتها، وسيزداد خضوعنا لمشيئة المؤسسات المالية الدولية، وفقداننا لسيادتنا السياسية والاقتصادية والغذائية والبيئية.

● ما هي بدائلكم في جمعية أطاك المغرب ومقترحاتكم لتنظيم المقاومة الشعبية؟

■ نعتبر أن القطيعة مع الخيارات النيو-ليبرالية هي وحدها الكفيلة بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مرتكزة على تطوير اقتصاد محلي مبني على تلبية الحاجيات الأساسية للشعب. وأولى مطالبنا في هذا الصدد هو إلغاء الديون العمومية، والذي سيسمح، أولا، باسترجاع كمية هائلة من الأموال التي تمتصها نفقات الدين (حوالي 100 مليار درهم كمعدل في السنة)، والتي ستسمح بالزيادة في الأجور والتعويضات، وتوفير الخدمات العمومية من تعليم وصحة وسكن ونقل وماء وكهرباء، إلخ. كما سيسمح بإلغاء الدين العمومي، ثانيا، بالتخلص من قبضة مراكز القرار الإمبريالية واسترجاع سيادتنا وحقنا في تقرير مصيرنا بانفسنا. كما نطالب بإعادة توزيع الثروات عبر سن قانون ضريبي تصاعدي على المقاولات الكبرى والأسر الغنية، وباسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة، وبتأميم القطاع المالي الذي يحقق فائض أرباح على حساب تنمية البلد (بلغت الديون العمومية إزاء المؤسسات المالية المحلية ما يناهز 378 مليار درهم سنة من مجموع المديونية العمومية)، 66% وهو ما يعادل 2012

وكذا باسترجاع جميع المقاولات والمرافق العمومية التي جرت خصخصتها إلى القطاع العمومي، واسترجاع التسيير العمومي لجميع مرافق الخدمات العمومية وإلغاء قانون التدبير المفوض.

هذه الأهداف لن تتحقق إلا عبر المقاومة الشعبية، وتوحيد الطاقات لخلق ميزان قوى يساعد على تطبيق الحلول الجذرية المرتكزة على الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. لذا، فنحن في أطاك المغرب، نسعى للمساهمة في تصليب أسس هذه المقاومة عبر مجهود تثقيفي لبسط بدائلنا للخيارات النيو-ليبرالية. وهذا ما يجسده شعارنا: :التثقيف الشعبي من أجل الفعل" أو "الفهم من أجل المواجهة".

● يبدو أن جمعية أطاك المغرب هي وحدها التي ترفع مطلب إلغاء الديون العمومية رغم أن الديون تشكل ركيزة تخلفنا واستعبادنا. فكي ستجسدون هذا المطلب ليكتسي مضمونا شعبيا وتنخرط فيه كافة منظمات النضال الأخرى من نقابات وأحزاب وجمعيات العاطلين والشباب والنساء، إلخ؟

■ تسعى جمعية أطاك المغرب بقدراتها المتواضعة إلى المساهمة، أولا، في خلق نقاش عمومي حول الديون العمومية من خلال تقديم تحاليل وبدائل، وثانيا، في تجميع شركاء النضال حول نداء من أجل تدقيق مجموع الديون العمومية يسمح بتحديد الجزء الكريه (أي المرتبطة بنظام استبدادي، وهنا ببلدنا بما سمي بسنوات الرصاص التي استعملت فيها الديون لتعزيز آلية القمع واستعباد الشعب المغربي)، والجزء غير الشرعي (غير ملائمة للتنمية كالقروض الحالية لمشروع القطار فائق السرعة مثلا)، والمطالبة بإلغائهما. وفي انتظار نتائج هذا التدقيق، سنطالب بوقف تسديد مبالغ خدمة الدين وتجميد الفوائد.

إن صيغة التجميع التي نراها ملائمة هي لجنة من أجل التدقيق تشارك فيها جميع منظمات النضال عمالية وشعبية من نقابات، وأحزاب يسارية، ومنظمات حقوق الإنسان، وتنظيمات المعطلين والنساء والشباب، والأساتذة الجامعيون، والخبراء الاقتصاديون والقانونيون، والبرلمانيون، إلخ، أي جميع ما أمكن من شرائح الشعب المغربي الذي يؤدي ثمن المديونية. وطبعا، ستجري الاستعانة بخبرة اللجنة من أجل إلغاء ديون العالم الثالث التي انشأت سنة 1990 في سياق الحملة التعبئة العالمية من أجل إلغاء ديون البلدان المسماة "نامية"، وهي اليوم عبارة عن شبكة متشكلة من ثلاثين منظمة (منها جمعية أطاك المغرب) نشيطة في أكثر من 25 بلدا موزعا على أربع قارات، وقد انخرطت في عديد من تجارب تدقيق شعبي للديون شهدتها بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية (الإكوادور، الأرجنتين، البرازيل، إلخ)، وآسيا (الفلبين)، وأخرى في طور التعبئة ببلدان أوروبا (اليونان، فرنسا، إسبانيا)، وافريقيا الشمالية (مصر، تونس) خصوصا وأن سقوط الأنظمة الديكتاتورية بهاذين البلدين يفترض إلغاء الديون الكريهة المرتبطة بفترة حكمها.

هذه هي منهجيتنا في جمعية أطاك المغرب للشروع في حملة من أجل تدقيق الديون ببلدنا. فالحق في طلب الاطلاع على دفاتر الحسابات حق ديمقراطي أساسي يسمح لنا بإرساء آليات الرقابة على خيارات الدولة، ويشكل وسيلة تعبئة شعبية واسعة ضد المديونية في أفق التشطيب عليها.ومنمنبركم هذا، نناشد تيار المناضل-ة بان ينخرط معنا في هذه المنهجية لنبني معا جبهة مقاومة من أجل مغرب آخر ممكن وضروري.

يوم 8 ديسمبر 2012 الاحتجاجي: خطوة متعثـــرة، فلنراجـــع أنفســـنا

دعا الاتحادان النقابيان، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل و الفيدرالية الديمقراطية للشغل، إلى احتجاج وطني يوم 8 ديسمبر 2012، في سياق مواصلة خطوات نضالية لإجبار الدولة على تنظيم "حوار اجتماعي" ثلاثي (نقابات عمالية، منظمة ارباب العمل، الدولة).

يوجه عام، تشير المعلومات الواردة من مدن عديدة ان المشاركة في الاحتجاجات المنظمة يومي 8 و 9 ديسمبر (حسب المدن) كانت ضعيفة، لم تتجاوز باحسن الأحوال بضع مئات. و مع ان التحرك تعرض للقمع ببعض المدن، حيث منعت وقفات احتجاجية، و منع الكونفدراليون من تنظيم مسيرة باكادير، كان الإقبال العمالي ضعيفا وحتى باهتا جدا ببعض المواقع.

يدل هذا أولا على ضعف التعبئة المنظمة من طرف الأجهزة النقابية، حتى بين منخرطيها. فلا تجمعات تعبوية، و لا حملات توزيع مناشير بالأحياء الصناعية وأحياء سكن العمال... و ثانيا على حالة الخمول التي أصابت القسم المنظم من الطبقة العاملة، خمول تدخل ضمن أسبابه سياسة القادة النقابيين أنفسهم.

فعلاوة على ندرة النضالات في القطاع الخاص، حيث بات من باب الانتحار ممارسة عمل نقابي في قطاعات عريضة هشة، تظل النضالات بالوظيفة العمومية مجرد مناوشات فئوية لا يجمعها رابط. وهذا طبعا ناتج عن إرادة القيادات الممتنعة عن اي توحيد فعلي للنضالات. و يضاف الى هذا الهدنة السائدة بمؤسسات عامة حيث اشترت الدولة السلم الاجتماعي بزيادات مهمة في الأجور ومكاسب أخرى [سكك الحديد، الفوسفاط، ...]

سيرورة تحريك من أجل الضغط

بدأت السيرورة النقابية الهادفة الى الضغط بتنظيم مسيرة وطنية بالدار البيضاء يوم 27 ماي 2012. هدد القادة النقابيون باسقاط حكومة بنكيران، وقبل كلام كثير عن تجميع قوة اليسار. أياما قليلة بعد ذلك، أبانت الحكومة أنها لا تعبأ بتشدق القيادات النقابية، فزادت في أسعار المحروقات. وكان رد قيادات النقابات بكلام البيانات الخاوي.

وضعت شهور عديدة سلكت فيها القيادات النقابية سياسة انتظارية غير مبررة. إذ أبدت الحكومة سعيا حثيثا لمواصلة هجومها، و ردت على المناوشات النقابية في بعض القطاعات باقتطاع الأجور، دالة على إصرار غير مسبوق على النهاية على هذا الطريق. هذا علاوة على مواصلة الدولة نفس السياسات النيوليبرالية المدمرة لما تبقى من مكاسب، و المكرسة للبطالة و الإفقار.

و ما يكشف المرامي الفعلية للقيادة النقابية الطريقة التي تتعامل بها مع نضالات مندلعة من القاعدة العمالية، لعل أبرزها إضربات عمال مناجم بوازار. فبدل إذكاء الاحتجاج ودعمه و تجميع قوى عمالية أخرى، و الرقي بالمعركة نحو إضراب عام حقيقي، تراها تجرجر و تخل بادنى واجبات التضامن. و ها قد مضت نصف سنة على مسيرة الدار البيضاء الوطنية، تلتها اليوم خطوة اضعف بكثير. لا شك انها ستؤتي ثمارها المرة بمزيد من الإحباط و مشاعر اللاجدوى و العبث.

ومن جانب آخر يشير رد فعل قيادات ك.د.ش و ف.د.ش على اجراء اقتطاع اجور المضربين على تواطؤ عملي مع الدولة سيؤدي الى تكريس ذلك الاقتطاع، ومن ثمة العصف بمكسب تاريخي في قطاع الوظيفية العمومية. تواطؤ لا شك انه وراء عدم الرد على تصريح رئيس حكومة الواجهة بان نقابات هي التي طلبت منه الاقتطاع.

ما تقوم به قيادتا ف.د.ش و ك.د.ش مجرد تلاعب بطاقة العمال النضالية التي للجهاز النقابي قدرة توجيهها. تلاعب لا يقل ضررا عما تقوم به قيادة الاتحاد المغربي للشغل الممتنعة من جهتها عن كل خطة نضالية، تاركة النضالات تختنق في عزلة كما فعلت مع شغيلة الأوتوروت.

مسؤولية اليسار الليبرالي

إن سياسة النقابتين- كدش و فدش- بوجه هجوم أرباب العمل و الدولة، ما ينتج عنه من تدهور حالة الطبقة العاملة و سواد الشعب، هي سياسة القوى المسيطرة على الأجهزة النقابية، سيطرة لا تُعزى إلى قمع المعارضة داخل النقابات و استئصالها و حسب ، بل ايضا إلى أخطاء اليسار المناضل التاريخية .

إن ما يسمى تحالف اليسار الاشتراكي (حزب المؤتمر الاتحادي، حزب الطليعة، الحزب الاشتراكي الموحد) هو الذي يمسك بدفة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فيما يوجه الاتحاد الاشتراكي فيدراليته. بهذا تتحمل هذه القوى السياسية مسؤولية التخبط الجاري في الساحة النقابية باسم النضال و الدفاع عن مصالح الأجراء.

هذه القوى السياسية ناقصة النزعة الديمقراطية تستعمل طاقة العمال النضالية في خططها السياسية المقتصرة على مناوشات للضغط و لكسب قاعدة انتخابية بين الأجراء لأهداف تحسين موقعها في الية النظام السياسية [مؤسسات وحكومة واجهة...].

واجب اليساريين الثوريين

و لا يمكن طبعا إبطال هذه السياسة الليبرالية وسط العمال بكلام التشهير وحده. فالسبيل الرئيسي هو الانخراط حتى النهاية في النضالات الجارية، مهما بدت صغيرة و مشتتة، و العمل على مد المنظمات النقابية بدماء جديدة ، بتوسيع التنظيم في قطاعات الاستغلال المتنوعة، و التركيز طبعا على التجمعات الكبرى حيث القابلية الأعظم للتنظيم، و الإنصات لنبض الطبقة، و استعمال أدوات أخرى إلى جانب النقابات، و العمل على واجهات أخرى إضافة الى النضال النقابي، بمقدمتها النضال السياسي من أجل ديمقراطية حقيقية.

ختاما، يتطلب السياق الراهن المطبوع بحملة استئصال المعارضة في الاتحاد المغربي للشغل الاجتهاد في استكشاف آفاق الفعل في هذا الاتحاد، و إزاءه، و وضع تجربة اليسار الجذري طيلة عقود تحت مجهر التقييم. فبدون دروس هذه التجربة سنضاهي سيزيف في عنائه و كذا في ثمار هذا العناء.

التحديات الراهنـــــــــــــة للعمل النقابـــــــــي بالمغـــــرب

طفا إلى السطح مجددا نقاش واسع حول واقع النضال النقابي بالمغرب على إثر القرارات التعسفية التي اتخذتها البيروقراطية الفاسدة بالاتحاد المغربي للشغل ضد العديد من مناضلات ومناضلي التوجه النقابي الكفاحي وضد بعض التنظيمات القطاعية والمحلية المحسوبة على هذا التوجه. وفضلا عما تقتضيه المعركة التي يخوضها التوجه النقابي الديمقراطي في مواجهة حرب الاستئصال هاته، فإن أهمية النقاش الحالي تنبع أيضا من كون النضال النقابي (والعمالي خصوصا) شكل ولا يزال واجهة متقدمة للنضال الجماهيري بالمغرب وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث كان التحاق النقابات العمالية المحلية بالانتفاضات الجماهيرية حاسما في سقوط نظامي بن علي ومبارك في تونس ومصر. كما أن النقابات العمالية المدعومة من قوى اليسار تواجه ببسالة المخططات الرأسمالية بأوروبا (إسقاط قانون التشغيل الأول بفرنسا، مواجهة برامج التقشف باسبانيا واليونان، التصدي لإغلاق المصانع وتسريح العمال...)

ونظرا لمكانة النضال النقابي في النضال الجماهيري فهو يتأثر - سلبا وايجابيا- بتطور الصراع الطبقي، وينتعش حين تتقدم الحريات الديمقراطية ويعاني وقد يتراجع في ضل التضييق على هذه الحريات، يستفيد من تقدم النضال السياسي ومن وحدة القوى التقدمية والديمقراطية ويتعثر بتشرذمها وضعفها.

وتزداد أهمية النقاش الحالي، مع تصعيد هجوم الرأسمالية التبعية المغربية ودولتها المخزنية على النضال النقابي على المستوى التشريعي من خلال التراجعات الدستورية (المواد ، ...) والتلويح بمشروع قانون الإضراب111، 8 وقانون النقابات؛ ومحاولة تدجين النقابات عبر "الحوار الاجتماعي" وجعلها شريكة في المخططات اللاشعبية، وانتهاء بالهجوم على التوجه النقابي الديمقراطي داخل الكنفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد المغربي للشغل. كما أن تقييم سنة ونصف من تجربة حركة 20 فبراير بالمغرب يمكن من الوقوف على العديد من نقط ضعفها، لعل أخطرها غياب الطبقة العاملة عموما وتغييب القواعد النقابية رغم الدعم اللفظي من القيادات البيروقراطية.

بعض سمات الظرف الراهن:

إذن فاهمية النقاش الواسع حول واقع وآفاق العمل النقابي تفرض نفسها في الظرف الراهن الذي يمكن تلخيص أهم سماته في ما يلي:

- احتدام الصراع الطبقي بين الكتلة الطبقية السائدة والرأسمال الأجنبي من جهة، والجماهير الشعبية وخصوصا الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والكادحين والمهمشين وقواها التقدمية والديمقراطية من جهة أخرى.

- تركيز أكبر للثروة بفعل تكثيف استغلال الطبقة العاملة ونهب موارد الدولة وتنامي اقتصاد الريع والاحتكار لفائدة أقلية من البرجوازيين والملاكين من محيط القصر وخدامه. ولا غرابة هنا أن يجهر بعض البرجوازيين المتضررين من "المنافسة غير الشريفة" بانتقاداتهم وينزل بعضهم إلى الشارع للاحتجاج (ميلود الشعبي، كريم التازي،...)

- تصريف أزمة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة وعموم الجماهير، ويتجلى ذلك في الضغط على النفقات العمومية الاجتماعية المتعلقة بقطاعات الصحة والتعليم والسكن والبنيات الأساسية وفي ارتفاع الأسعار والمستوى العالي للضريبة على الدخل وعلى القيمة المضافة، وفي تقليص كلفة العمل عن طريق التسريحات الجماعية وعدم احترام معايير الشغل ...

- نهوض جماهيري غير مسبوق يتجسد على الخصوص في حركة 20فبراير التي انطلقت منذ سنة ونصف وشكلت تتويجا واستمرارية لانتفاضات شعبية محلية ميزت السنين الأخيرة (ايفني، صفرو، بوعرفة، الحسيمة، ...)

- نضالات عمالية لازالت مستمرة خاضها المنجميون وعمال البحر والخدمات والنسيج والزراعة ...، وهي نضالات دفاعية متفرقة ونادرا ما تكون مسنودة سياسيا وجماهيريا.

- حركة الفلاحين الفقراء المطالبة باسترجاع الأراضي المستولى عليها من طرف خدام المخزن والشركات الخاصة.

- نضالات سكان المناطق المعزولة للمطالبة بفك الحصار عن القرى والبوادي وإنجاز البنيات التحتية الأساسية من طرق ومدارس ومستشفيات وماء وكهرباء...

- تمرد الشباب ضد الحكرة والبطالة والتهميش بخربيكة واليوسفية واسفي وبوعرفة وبني بوعياش وتازة وأكلموس ...

- نضالات سكان مدن القصدير وضحايا الهدم وجشع المضاربين العقاريين.

- نضالات طلابية وتلاميذية لمواجهة السياسة التعليمية ومخططاتها التصفوية.

- فرز سياسي واجتماعي عبر عن نفسه، من جهة من خلال الالتفاف الجديد للقوى الرجعية حول النظام بما فيها بعض الأحزاب القادمة من الكتلة الديمقراطية أو الحركة الإسلامية، ومن جهة ثانية التقدم الملموس في مواقف القوى اليسارية التي دعمت فعلا حركة 20 فبراير ورفضت دستور 2011 وقاطعت الانتخابات التشريعية.

- جواب النظام على مطالب الشعب المغربي لم يخرج عن المألوف وهو يتراوح بين المناورة والقمع الدموي، حيث لجا في بداية انطلاق حركة 20 فبراير إلى الاستهزاء بها ووصف أعضاءها بالشواذ وعملاء الكنيسة والبوليساريو إلى غيرها من أشكال التشويه التي تشنها الدعاية البوليسية ضد شابات وشبان الحركة، ثم ما لبث النظام أن طرح تنازلات جزئية اجتماعية وسياسية تمثلت في صفقة 26 ابريل 2011 مع القيادات النقابات لضمان ابتعادها عن حركة 20فبراير مقابل زيادة 600 درهم في أجور الموظفين و10% في الحد الأدنى للأجور، ثم خلق 4300 منصب شغل جديد لإبعاد مجموعات الأطر المعطلة عن الحركة وأخيرا تعديل دستوري شكلي لم يغير شيئا في جوهر الحكم لكنه ضمن التفافا جديدا حول القصر من طرف القوى الرجعية وبعض القيادات الإصلاحية والوصولية.

بعدما أخرج النظام كل ما في جعبته من تنازلات شكلية وتأكد من أن حركة 20 فبراير لم تنخدع بهذه المناورات ومن استمرارها في النضال ضد الاستبداد والفساد وإلهامها للجماهير الكادحة في الأحياء المهمشة والقرى والمناطق النائية التي تنظم يوميا ما يقرب من مائة حركة احتجاجية (مسيرات، اعتصامات، إضرابات، مواجهات مع قوى القمع، ...)، لم يجد (النظام) بدا من الرجوع إلى الجواب الذي يتماشى مع طبيعته القمعية، فاعلن حربا جديدة على حركة الجماهير عبر عنها بلسان خادمه الجديد رئيس الحكومة الإسلامي بن كيران: "استعادة هيبة الدولة". وكان أول "إنجاز" حققه النظام بعد تنصيب الحكومة الجديدة هو إنهاء اعتصامات العمال والمعطلين بالقوة بالرباط ومدن أخرى وقمع دموي في حق سكان تازة وبني بوعياش وإمزورن... ومحاولة عرقلة مسيرات حركة 20 فبراير واغتيال أو اعتقال مجموعة من نشطائها وانتهاء بالهجوم على التوجه النقابي الكفاحي عن طريق تسخير رموز الفساد النقابي ضد التنظيمات النقابية المحلية والقطاعية المكافحة وطرد المناضلات والمناضلين المغضوب عليهم من طرف الباطرونا والسلطة.

- أشير أخيرا، في إطار رصد سمات الظرف الراهن، إلى ما يشكله الدستور الجديد من عرقلة لممارسة الحق النقابي والذي يشكل تراجعا حتى بالمقارنة مع دستور 1996، وخصوصا فيما يتعلق بدور النقابة والفئات التي يسمح لها بتاسيس أو الانخراط في النقابات (الدستور الجديد لا يسمح مثلا للحرفيين وأصحاب الطاكسيات والفلاحين الفقراء والمعطلين والقضاة بالانخراط في النقابات). ويهدف النظام من هذه التراجعات للحد من قوة النقابة ومن دورها في المساهمة في بلورة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وفي النضال من أجل الديمقراطية، والحد من دور النقابيين في النضالات الجماهيرية المتنامية.

واقع الطبقة العاملة المغربية:

يتميز واقع الطبقة العاملة المغربية أولا، بتركيبتها الاجتماعية والمهنية المتغيرة بفعل التحولات التي تعرفها الرأسمالية التبعية بالمغرب وانعكاسها السلبي على التشغيل في القطاع الصناعي الذي يفقد سنويا آلاف مناصب الشغل بفعل الإغلاقات الجزئية أو الكلية للمعامل والمناجم ... مما يشكل ضغطا على المطالب العمالية في الصناعة. كما يعاني عمال الزراعة من التمييز وعدم الاستقرار نتيجة لخوصصة الشركات الفلاحية للدولة ولجشع الملاكين الكبار الذين يتذرعون بالمنافسة الخارجية وبسوء الأحوال المناخية لتكريس العبودية في الضيعات والاستغلالات الفلاحية الكبرى. وإذا كان قطاع الخدمات قد شكل خزانا للتشغيل وخلق آلاف مناصب الشغل في السنوات الأخيرة وبالتالي ساهم في إخفاء حدة العطالة بالمغرب، فإن العمل بهذا القطاع يتميز بشدة الاستغلال والهشاشة.

إن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة يعكس درجة تكثيف الاستغلال واتساع الفوارق الطبقية أي درجة استحواذ البورجوازية وأصحاب الريع على فائض القيمة الذي ينتجه العمل. فضلا عن ذلك فإن الطبقة العاملة المغربية تعاني استغلالا مضاعفا ناتجا عن الطبيعة التبعية للرأسمالية السائدة؛ ذلك أن جزءا من فائض القيمة يتم تهريبه خارج البلاد عن طريق شركات المناولة وفروع الشركات المتعددة الاستيطان ومنها تلك المتواجدة "بالمناطق الحرة للتصدير" التي لا تخضع لمعايير الشغل. كما أن اتفاقيات التبادل الحر تعمق العجز التجاري للمغرب والمديونية تعمق عجز الميزانية مما يؤدي إلى المزيد من اقتطاع فائض القيمة لتغطية هذا العجز وبالتالي تعميق الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة.

وعلى المستوى السياسي والإيديولوجي، عمل النظام السائد منذ الاستقلال الشكلي للمغرب، على عرقلة أي دور للطبقة العاملة في عملية التغيير بشتى الوسائل:

قمع شرس لليسار الجذري وخصوصا الذي| يتبنى فكر الطبقة العاملة (منع الحزب الشيوعي، اعتقالات واغتيالات في صفوف الحركة الماركسية اللينينية ويسار الحركة الوطنية ....)

قمع الطلائع العمالية وسط النقابات| التحتية (طرد النقابيين من العمل، اعتقالات ومتابعات بمقتضى الفصل 288من القانون الجنائي، تبادل "لوائح سوداء" بين المشغلين في مختلف الأحياء الصناعية لمنع إعادة تشغيل النقابيين المطرودين، تسخير شركات خاصة لملاحقة النقابيين، ....)

استدراج القيادات النقابية للدفاع| عن مصالح الرأسمال أكثر من تنظيم الطبقة العاملة للدفاع عن مصالحها. وقد نجح النظام في عزل نضال الطبقة العاملة عن كفاح الجماهير الشعبية من أجل الديمقراطية (سياسة الخبز في الستينات، عدم المشاركة في حركة 20 فبراير، التصويت "بنعم" على دستور 2011، ...)

تكسير الوحدة النقابية بما يخدم| مصلحة النظام والأحزاب الرجعية والإصلاحية التي تخشى هذه الوحدة، ولا ترى في النقابة سوى ورقة ضغط لتحسين موقعها التفاوضي مع الحكم.

الهجوم الإيديولوجي على فكر الطبقة| العاملة بواسطة الوسائل الدعائية البوليسية للدولة وبمشاركة القوى الإصلاحية والمرتدين عن فكر اليسار، وإشاعة مفاهيم غريبة عن قبيل "السلم الاجتماعي" و"حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية" و"المقاولة المواطنة" و"التشارك بين أطراف الإنتاج" إلى غيرها من المفاهيم التي تنفي الصراع الطبقي وتبرر التعاون الطبقي.

نقاط القوة ونقاط الضعف في النضال النقابي:

ومن أجل تحليل موضوعي لواقع النضال النقابي في الظرف الراهن، لا بد من استحضار نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميزه.

تواجه العمل النقابي بالمغرب معيقات 1. موضوعية وذاتية أهمها: 2. - الطبيعة اللاديمقراطية للنظام المغربي الذي يعادي الحريات الديمقراطية وضمنها الحرية النقابية وهو لا يقدم على أي تنازل في هذا الباب إلا مكرها أو في إطار تكتيك مرحلي سرعان ما يحاول التراجع عنه.

- ضعف نسبة التنقيب، حيث أن نسبة المنخرطين لا تتجاوز 8 ٪ من العمال والعاملات، نتيجة للقمع المخزني المسلط على الحركة النقابية منذ نصف قرن، ولفقدان الثقة في النقابات التي تنخرها البيروقراطية والفساد، وللتعددية النقابية المزيفة...

- ضعف أو انعدام الاستقلالية والديمقراطية النقابيتين، مما يؤدي إلى إقصاء العديد من الطاقات النضالية ويكرس التشرذم والضعف في الهياكل النقابية.

- التقسيم النقابي المفروض من خارج الطبقة العاملة، والذي انطلق مسلسله بعد انفراد القصر بالسلطة في بداية الستينات وتاسيس "الاتحاد العام للشغالين" بإيعاز منه، إلى يومنا هذا، حيث يقدر عدد المركزيات النقابية بأكثر من عشرين.

- فساد القيادات النقابية وتداخل مصالحها مع مصالح الطبقات السائدة.

- ضعف التضامن العمالي، حيث عملت البيروقراطية على خلق كانتونات نقابية معزولة عن بعضها البعض حتى يسهل التحكم فيها.

- ضعف التكوين النقابي والسياسي للمنخرطين في النقابات. فباستثناء برامج التكوين المحدودة التي تنجزها بعض النقابات القطاعية، فإن القيادات البيروقراطية للمركزيات النقابية تتوجس من أي مشروع للتكوين النقابي قد يساهم في رفع وعي العمال بواقع الاستغلال الطبقي أو يثير، مثلا، نقاشا حول الديمقراطية النقابية والمجتمعية.

- تشتت الصف النقابي الديموقراطي الذي يضم أغلب العاملات والعمال والأطر النقابية الديمقراطية، سواء منها المستقلة أو المنتمية لليسار المناضل أو لبعض الأحزاب التي خانت قياداتها قضية الطبقة العاملة وارتمت في أحضان النظام القائم. هذا التشتت يؤدي أحيانا إلى صراعات هامشية تؤثر سلبا على المعركة من أجل الديمقراطية النقابية.

ورغم كل هذه المعيقات فإن العمل النقابي 3. الذي يشكل الآن أهم واجهة للنضال الجماهيري، يتميز بنقاط قوة عديدة أهمها: - 4.ضعف هامش المناورة لدى الرأسمالية التبعية بالمغرب، نظرا لرفض النظام لأية مراجعة لتوزيع الثروة قد تمس بمصالح الكتلة الطبقية السائدة، ولانعكاس أزمة الرأسمالية العالمية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. غياب هامش المناورة هذا، يشكل أرضية للنقابات لتوسيع قاعدتها وللرفع من وعي الطبقة العاملة وتعميق الوحدة والتضامن في صفوفها قصد الضغط على الرأسمال لتحقيق مكاسب عمالية ثمينة.

- ارتفاع نسبة الشباب والنساء والمتعلمين وسط النقابات، وخصوصا في قطاعات الانتاج والخدمات بل وحتى الزراعة؛ مما أضفى دينامية واضحة على النضال النقابي في السنوات الأخيرة، ووسع من القاعدة العمالية التي لن تقبل عن الديمقراطية الداخلية والمجتمعية بديلا.

- تغذية النقابات بطاقات نضالية تقدمية وديمقراطية قادمة من صفوف اليسار ومن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والجمعية الوطنية لحملة الشهادات ومجموعات المعطلين...

- ظهور بؤر تقدمية وديمقراطية وسط التنظيمات القطاعية والمحلية (التعليم، الجماعات المحلية، الماء الصالح للشرب، الفلاحة، ...)، ومراكمة تجارب نقابية متقدمة من طرف العمال الزراعيين (سوس ماسة، الغرب، أزمور، ...) وعمال البحر (أكادير، الحسيمة، طنجة، ...) والمنجميين

بقية ص 5

المناضل-ة
جريدة عمالية، نسوية، شبيبية، أممية
مدير النشر : اسماعيل المنوزي
الهاتف : 06-41-49-80-60
الايداع القانوني : 04-214
التصفيف والاخراج الفني
ع. المحبوبي
06-61-80-34-23
السحب : مطابع الاسبوع 6000 نسخة
التوزيع : سوشبريس
ص . ب : 1378 أكادير
حساب بريدي : D 793388
البريد الالكتروني :
mounadila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني :
www.almounadil-a.info

(نتمة)

التحديات الراهنة للعمل النقابي بالمغرب

(إيمني، جبل عوام، خريبكة، إيميضر ...) إلخ.

اندماج المصالح بين البيروقراطية النقابية والنظام القائم:

تتميز التجربة النقابية المغربية بسمة خاصة تتمثل في التوتر الدائم بين القواعد العمالية والقيادات النقابية رغم كون هذه الأخيرة "تنبثق" عن مؤتمرات وطنية يفترض فيها تمثيل إرادة أغلبية هذه القواعد. ويكمن سبب هذا التوتر في كون التوجه البيروقراطي المتنفذ في القيادات – الذي يستغل موقعه القيادي والامكانيات المادية المتوفرة له لإغراق المؤتمرات و"صنع" الأغلبيات- اندمج تدريجيا في بنيات الاستغلال والقهر، وابتعد نهائيا عن مصالح الطبقة العاملة التي يدعي الدفاع عنها.

منذ الاستقلال الشكلي، اعتمدت الدولة المخزنية ميكانيزمات مختلفة لتقييد البيروقراطية النقابية وربط مصالحها الضيقة بمصالح الطبقات السائدة. ومن هذه الميكانزمات:

– تمتيع رموز البيروقراطية بامتيازات مادية سخية على شكل تعويضات سخية وسكن وتفرغات وأسفار وسيارات المصلحة ومعاشات مزورة وضيعات زراعية...، مما جعل العديد منهم يعيشون وفق نمط حياة يتجاوز بكثير دخلهم الأصلي.

– تشجيع بعض القياديين النقابيين على تاسيس مقاولات فعلية أو وهمية، أو المساهمة فيها. وهي تستعمل في تبييض الأموال المتحصلة من الرشوة والفساد النقابي وتستفيد من صفقات خيالية من الدولة ومن المؤسسات الاجتماعية.

– إرشاء المسؤولين النقابيين وتوريطهم في ملفات جنائية قصد ابتزازهم بها عند الضرورة (ملفات الضمان الاجتماعي والتعاضديات وصندوق الأشغال الاجتماعية، ...). ولا يسعني هنا سوى دعم الخطوة التي أقدم عليها أحد النقابيين البنكيين الشرفاء الذي طالب بفتح تحقيق قضائي حول شيكات بملايين الدراهم صرفتها إحدى الابناك في ظروف غامضة "كدعم نقابي" سري لفائدة النقابة التي ينتمي إليها.

– المشاركة في المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية كالبرلمان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس الجهوية والمجالس الادارية لبعض المؤسسات الاجتماعية مثل الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتعاضديات ومؤسسات الشؤون الاجتماعية... لقد سمحت مشاركة العديد من المسؤولين النقابيين في هذه المؤسسات، ليس فقط بالتقرب من دوائر القرار وبالتالي تحقيق مصالح ضيقة، بل والأخطر من ذلك، تكونت مع السنين شبكات للوساطة تقدم "خدماتها الاجتماعية والتعاضدية ..." للمنخرطين مقابل رشاوي أو ولاء سياسي وانتخابي. كما أن جل رؤساء المؤسسات الاجتماعية والتعاضدية حولوها إلى إقطاعيات خاصة تفوت صفقات بالملايير إلى شركات يملكونها أو يملكها ابناؤهم او زوجاتهم أو المقربين منهم. وقد اكتشفنا مؤخرا دورا آخر لهذه المؤسسات الاجتماعية لا يقل خطورة عما سبق، يتجلى في تمويلها لأنشطة الفرق البلطجية التي كانت تهاجم المقرات النقابية وتعتدي على النقابيات والنقابيين الديمقراطيين تحت إشراف البيروقراطية الفاسدة وبتواطؤ مع قوات القمع الرسمية.

– "الحوار الاجتماعي" يندرج في استراتيجية الدولة لتحويل النقابات إلى مواكبة ومساندة للهجوم الرأسمالي على حقوق الطبقة العاملة. وغالبا ما يجد المسؤولون النقابيون على مستوى القطاعات والجهات صعوبة في إقناع العمال والعاملات بالنتائج الهزيلة للحوارات الاجتماعية"، لأن الاتفاقات الموقعة بين القيادات النقابية المركزية والحكومة والباطرونا، لا تمثل سوى الجزء الظاهر من جبل الجليد. أما الجزء الخفي غير المكتوب فغالبا ما يتعلق بصفقات لا مبدئية بعيدة عن مصلحة الطبقة العاملة. وقد لجأ النظام القائم في السنوات الأخيرة إلى شراء "السلم الاجتماعي" بأقل تكلفة، وحصل مقابل ذلك من النقابات على تبرير وتحصين مسلسل تركيز الثروة في يد أقلية من كبار البرجوازيين المحليين وتحويل جزء منها إلى الرأسمال الأجنبي عبر فروع الشركات المتعددة الاستيطان وغيرها. وفي مرات أخرى حاول النظام من خلال "الحوار الاجتماعي" أن يمتص غضب الجماهير الكادحة والطبقة العاملة خصوصا وخير مثال هو "الحوار الاجتماعي" بتاريخ 26 أبريل والذي جرى بطلب من الحكومة قصد تحييد2012 النقابات في فترة النهوض الجماهيري وإبعادها عن حركة 20 فبراير.

إن خطورة الفساد النقابي لا تنحصر في الاغتناء الفاحش لبعض المسؤولين النقابيين وانفصالهم عن هموم الطبقة العاملة وفي نهب الممتلكات النقابية، بل تتعداها لتصبح ملفات الفساد ورقة في يد النظام للضغط على القيادات النقابية من أجل:

تدجين المنظمات النقابية وجعلها ملحقات للنظام الرأسمالي التبعي. اي أنها، في أحسن الأحوال، لا تعارض المخططات التراجعية التي تستهدف مكاسب الطبقة العاملة والشعب المغربي عموما (اتفاقيات التبادل الحر، خوصصة المؤسسات العمومية، ...)، وفي اسوأ الأحوال، فإنها تدافع عن مشاريع النظام التي تكرس الاستبداد والاستغلال (التصويت بنعم على الدستور، التصويت بالإجماع على مدونة الشغل،

إبرام اتفاقات مع منظمات الباطرونا تتجاهل معايير الشغل وتستعيض عنها بمفاهيم فضفاضة من قبيل "الحقوق الاساسية" و"العمل اللائق" ...) عرقلة أي دور للطبقة العاملة في نضال الشعب المغربي من أجل الديمقراطية. وقد اتضح ذلك جليا منذ بداية الستينات من القرن الماضي أي منذ انفراد القصر بالسلطة وما واكب ذلك من قمع ضد رموز الحركة الوطنية وضد الجماهير الشعبية على مرأى من قيادة الاتحاد المغربي للشغل التي اختارت "سياسة الخبز" كوسيلة لغض النظر عن هذه الجرائم وعن تكريس الاستبداد. ويتأكد هذا المنحى اليوم بالموقف السلبي للبيروقراطية النقابية من حركة 20 فبراير المتجسد في "المساندة" اللفظية في البيانات والتصريحات، والمناهضة الفعلية من خلال إغلاق المقرات في وجه الحركة وإصدار التعليمات إلى النقابات القطاعية والتحتية بعدم المشاركة في المسيرات والوقفات الجماهيرية ضد الفساد والاستبداد.

الاطمئنان إلى أن التوجه المتنفذ داخل القيادات النقابية لن يجرؤ على فضح فساد الدولة. فكيف لفاسد ان يفضح الفساد؟. وقد تأكد في عدة مناسبات توفر مصالح وزارة الداخلية على معطيات دقيقة حول ملفات الفساد التي تورط مسؤولين حزبيين ونقابيين (نهب المال العام، التهرب الضريبي، ...) والتي تستعملها عند الضرورة للضغط على هذه المنظمات أو لإخراس أصوات مناهضة لفساد الدولة، وكمثال أذكر هنا بالتراجع المفاجئ لنوبير الأموي أثناء محاكمته الشهيرة عن فضح ملفات الفساد المتوفرة لديه !

استعمال رموز الفساد النقابي كطابور خامس في خدمة الباطرونا والدولة المخزنية لقمع الطلائع العمالية والأصوات الديمقراطية داخل النقابات. وقد سبق أن أثيرت، في اجتماعات الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل، مسألة تشكي الدولة من وجود موقفين متناقضين داخل نفس المركزية من "الحوار الاجتماعي" و"الدستور" ... واتضح آنذاك ان النظام يدفع بالتوجه الفاسد والمتنفذ داخل القيادة النقابية إلى التخلص من "الأصوات المزعجة". وقد كان بعض رموز الفساد النقابي صريحين حين طالبوا يوم 05مارس الماضي بطرد النقابيين الديمقراطيين وحل الأجهزة الشرعية للاتحاد الجهوي بالرباط، مبررين موقفهم "بعدم انضباط" هؤلاء الديمقراطيين لمواقف القيادة البيروقراطية التي تكون محرجة أمام مسؤولي الدولة بسبب وجود من يفضح أي تواطؤ بيروقراطي مع الباطرونا والدولة المخزنية.

آفاق النضال النقابي ومهام التوجه الديمقراطي:

في ظل احتدام الصراع الطبقي بالمغرب ومن أجل أن يحتل النضال النقابي مكانة متقدمة في النضال الديمقراطي الجماهيري المتصاعد، لا بد من توسيع النقاش الدائر وسط التوجه النقابي الديمقراطي ليشمل أوسع العاملات والعمال وينصب حول متطلبات الانتصار في معركة الديمقراطية الداخلية بالموازاة مع النضال من أجل تحسين أوضاع الطبقة العاملة والمساهمة في معركة التغيير الجذري للمجتمع، علما بأن التغيير المنشود ستقوده الطبقة العاملة عبر أدواتها السياسية المستقلة.

انطلاقا من أهدافه القريبة والبعيدة فإن النضال النقابي أمامه خياران رئيسيان:

إما أن يصب ويساهم في عملية التغيير من خلال التجذر وسط الطبقة العاملة (مع الإشارة إلى أن عملية التجذر هاته لا تقتصر على المواجهة النقابية) ومعايشة همومها وتقوية تنظيماتها للدفاع عن حقوقها ورفع وعيها إلى مستوى استيعاب جوهر الاستغلال الرأسمالي وضرورة تجاوز بنياته.

وإما أن العمل النقابي يساهم، في أحسن الأحوال، في تحسين شروط الاستغلال والقهر أي يحاول "إصلاح أعطاب الرأسمالية" ومساعدتها على التكيف مع تطور الصراع الطبقي، وبالتالي يتحول هذا العمل النقابي إلى مواكب لمخططات الرأسمالية ومساهم في تنفيذها، وهو بذلك يخون دوره في عملية التغيير المنشود.

إن النقابيين الديمقراطيين الذين يتبنون تصورا كفاحيا للنضال النقابي مدعوون للاستفادة من دروس المواجهة الجديدة مع البيروقراطية الفاسدة والإسراع في توحيد الصفوف حول مهام عملية واضحة ومحددة في الساحة (دعم المعارك العمالية، تحصين التنظيمات النقابية، فضح ملفات الفساد النقابي، حماية الديمقراطية الداخلية، فضح لعبة "الحوار الاجتماعي"، ...) في أفق تعميق النقاش حول المهام الاستراتيجية واعتماد جدلية النقد والوحدة بينهم وتدبير ديمقراطي للاختلاف وعدم خلط الصراع الرئيسي ضد الرأسمالية السائدة ودولتها المخزنية بالصراعات الثانوية والتي تخترق الصف الديمقراطي نفسه.

دروس عديدة فرضت نفسها في خضم الصراع مع التوجه النقابي الفاسد يتمثل أحدها في ملحاحية الديمقراطية النقابية، باعتبارها أساسا لتقوية النضال العمالي ضد الباطرونا والسلطة، وضمانة لتحصين المكاسب العمالية ضد الانحرافات البيروقراطية والانتهازية. لذا فإن معركة الديمقراطية النقابية آنية وملحة لا تقبل التأجيل او المساومة. كما أن النضال ضد بنيات الاستغلال والقهر يجب ان يشمل ايضا الصراع ضد الفساد النقابي كامتداد لفساد النظام القائم. ليس في ذلك اي خلط بين المهام الرئيسية والثانوية للنضال النقابي الديمقراطي، ما دامت وسائل وأشكال معركة الديمقراطية الداخلية هي التي تتطور بتطور وعي الطبقة العاملة.

كما أن النقابيين الديمقراطيين مدعوون لبعث التضامن العمالي داخل كل قطاع وبين القطاعات والمناطق. لقد سهرت البيروقراطية طيلة عقود على إبعاد التنظيمات القطاعية والمحلية عن بعض، حتى يسهل التحكم فيها وتوجيه نضالاتها أو فرملتها حسب تطور علاقة البيروقراطية بالباطرونا وبالسلطة. وإذا كان جوهر النقابة هو التضامن الذي من شأنه ان يعزز القوة العمالية في مواجهة تحالف الباطرونا والسلطة والقضاء الطبقي، فإن تطوير صيغ التضامن العمالي سيمكن من قطع الطريق على توظيف هذه النضالات بشكل لا مبدئي من طرف القيادات البيروقراطية والانتهازية. ويمكن بعث هذا التضامن بمختلف الأشكال والمبادرات الملائمة بدءا بتشكيل لجان او مجالس مشتركة بين نقابتين قطاعيتين أو اكثر أو بين اتحادين محليين أو أكثر لبلورة مطالب مشتركة أو خطة نضالية موحدة ثم الدخول في معارك مشتركة ...

إن التضامن النقابي العمالي المقصود لا يقتصر على المنخرطين في مركزية نقابية بعينها، بل يجب ان يشكل جسرا بين العاملات والعمال بمختلف انتماءاتهم النقابية. وهي مهمة موكولة للتوجه النقابي الديمقراطي المؤهل لبلورة مبادرات وحدوية أو تشجيع أية خطوة في هذا الاتجاه (مسيرة 27مارس 2012 كمثال) وجعلها لا رجعة فيها وتتجاوز الأهداف التكتيكية للقيادات النقابية.

لم تعد الوحدة النقابية هدفا لليسار الماركسي وحده، بل أصبحت تفرض نفسها في ظل العولمة الرأسمالية لمواجهة استراتيجية الشركات المتعددة الاستيطان التي تجعل الطبقات العاملة بمختلف الفروع تنافس بعضها البعض عن طريق التنازل عن مكاسبها لتخفيض كلفة العمل مقابل الحفاظ على استقرار الشغل ولو بشكل مؤقت.

على مستوى آخر، فإن احتدام الصراع الطبقي بالمغرب يفرض انفتاحا للعمل النقابي على النضال الجماهيري المتصاعد وذلك في الاتجاهين. أي من جهة، اعتماد الحركة الجماهيرية كقاعدة خلفية لدعم المعارك العمالية ضد الرأسمال والسلطة، ومن جهة أخرى، تبني وتفعيل شعار "لكل نضال جماهيري صداه في النقابة". وفي هذا المضمار، يمكن استلهام دروس تجارب كفاحية محلية وعالمية رائدة، ومنها على سبيل المثال تجارب العمال المنجميين بجنوب افريقيا وبولفيا وتجربة فرع الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ببوعرفة الذي قاد نضال السكان لمدة سنوات حول مطالب اقتصادية واجتماعية محلية وتجربة فرع الاتحاد المغربي للشغل بالرباط في دعم واحتضان حركة 20 فبراير وحركة المعطلين ... قبل الاجهاز على هذه التجربة. وقد استفادت الحركة النقابية بدورها من دعم الجماهير الشعبية خصوصا في بعض المراكز المنجمية (جبل عوام، جرادة، إيمني، إيميضر، ...) والضيعات الفلاحية (لاكليمونتين ...) إلى غيرها من المناطق التي لازالت تحافظ على رصيد من التضامن الشعبي بسبب الانعكاس المباشر لوضعية الطبقة العاملة على أوضاع الأسر والتجار والحرفيين ...

وفي الختام اشدد على أهمية التكوين النقابي والسياسي للطبقة العاملة. بديهي أن العامل الذي لا يتجاوز وعيه حقوقه المادية (الأجر، الضمان الاجتماعي، العطلة، ...) لا يمكنه استيعاب أهمية التضامن مع عمال مطرودين تعسفا من معمل مجاور أو مع نقابيين اعتقلوا من منجم بعيد، فبالأحرى أن يشارك في مظاهرة مناهضة للفساد والاستبداد (حركة 20 فبراير). كما أن نفس العامل لا يمكنه أن يستوعب أهمية الديمقراطية (بما فيها الديمقراطية النقابية) إلا بقدر تأثيرها على حقوقه المباشرة. بل إنه قد يتخلى عن مطلب الديمقراطية حين تصبح "مكاسبه" المباشرة مهددة (الخوف من فقدان العمل مثلا). وكثيرا ما استغلت الباطرونا هذه الورقة لإبعاد العمال عن العمل النقابي أو لتكسير التضامن مع مسؤول نقابي مطرود ... إن مهمة التكوين العمالي أصبحت تفرض نفسها بإلحاح، ذلك أن التقدم في إنجازها شرط للنجاح في باقي المهام. كما لا يمكن تصور وجود طليعة عمالية دون توفرها على مستوى كاف من التكوين النقابي والسياسي. وهنا يصبح من المشروع التساؤل: في غياب حزب الطبقة العاملة واستمرار سيادة الطابع الدفاعي والإصلاحي للنضال النقابي، وفي غياب برامج للتكوين والرقي بالوعي العمالي إلى مستوى استيعاب جوهر النظام الرأسمالي وشروط مواجهته ومتطلبات تغييره، ألا نسدي خدمة لبنيات الاستغلال ونساهم في تأبيده؟

■ عبد الله لفناتسة / الرباط

قررالمكتب الوطني للصيد البحري وقف اقتطاع نسبة 0.50 % المخصصة لصناديق الإغاثة في اكادير و بعده في طنطان ، ما ينبؤ بوقفه ببقية الموانئ.

ولمناقشة هذا الهجوم على صناديق الإغاثة لابد من طرح أربع أسئلة عريضة

ما هي صناديق الإغاثة ؟

أحدثت صناديق الإغاثة بمقتضى ظهير تاسيس الجمعيات في كل من أسفي، اكادير، تم انشأت بعد ذلك بالموانئ الجنوبية.و ظهرت أولى هذه الصناديق في بداية الستينات باكادير في 02 يونيو .وكان الغرض من تاسيس هذه "الجمعيات" تقديم منح نقدية1960 مباشرة للبحارة وذووهم في حالات حوادث الشغل، الوفاة و الغرق أو فقدان البحار أو التقاعد ....الخ

المنـــح المقدمة من طرف صناديق الاغاثة

منح استعجاليه

– لفائدة عائلات البحارة أثناء وفاة البحار في حالة حادث شغل أو فقدانه

منح "شهرية" حسب القانون الأساسي لجمعية ميناء اكادير

– لفائدة البحارة المتقاعدين والمعطوبين العاجزين عن العمل بسبب حوادث الشغل

– لذوي الحقوق الأرامل

– وتقدم أيضا منحا عرضية للبحارة وعائلاتهم في حالة بطالة أو مرض

قيمة المنح

يعتبر ارباب المراكب ومسيرو الصندوق عامة ان الإعانات المقدمة لفائدة البحارة وذويهم صدقة وإحسان ، وهذا ما ورد على لسانهم حين كنا ننقاش باسم نقابة بحارة الصيد الساحلي– ا م ش مع المجلس الاداري لهذا الاخير المشاكل التي يتخبط فيها الصندوق باكادير ، كان نقاشنا صارما وحادا خصوصا وان هذه الفترة عرفت غليانا بعد اضراب 1998.

ان نظرة الاحسان والصدقة هي مبرر واه لسوء الخدمات التي تقدمها الصناديق، وهي حجة تبين اسباب جمود مبلغ هذه المنح وهزالتها .

1500,00 للأرامل كاعلى سقف بطانطان

1000,00 درهم كاعلى سقف يمنح للمتقاعدين بطانطان

500 درهم للمتقاعدين باكادير فما تحت

تعطى هذه المنح للبحارة أو ذويهم كل 6 أشهر بعدما كان الصندوق بطنطان يمنحها كل ثلاث أشهر

5000.00منحة تعزية لعائلات الضحايا بعد الوفاة. كانت هذه المنحة لا تتعدى 500.00 درهم رفعت منذ غرق مركب الجيد حيث ناضل البحارة للرفع من خدمات الصندوق والمطالبة بتمثيليتهم

من اين تاتي المداخيل

يقتطع المكتب الوطني للصندوق الوطني نسبة 0.50% من عن كل مبيعات و مدا خيل مراكب الصيد الساحلي والتقليدي، وبقيت هذه النسبة على حالها نظرا لنفس الاعتبارات المشار اليها انفا، وايضا لغياب الجدية في تسيير الصندوق .

وقف الاقتطاع لفائدة صناديق الإغاثة
ضربة جديدة لمكاسب بحارة الصيد بالجنوب

ابراهيم موناصير

ينص القانون الاساسي لصندوق الإغاثة باكادير على اعتماده على منح وهبات كاحد الموارد ، إلا أن ما يشاع أن صناديق الإغاثة لم يتوصل بالهبات و المنح بل على العكس صناديق الإغاثة هي التي تدعم أحيانا جهات لا علاقة بأسس تاسيسها

من يسير هذه الصناديق؟ وكيف ؟

يسير الصندوق من طرف مجلس إداري من المفترض أن يعقد اجتماعاته سنويا والإدلاء بحصيلة السنة المالية، ودراسة الملفات المطروحة عليه . و يترأس هذا المجلس مندوبو وزارة الصيد البحري ويتكون من ارباب مراكب الصيد الساحلي خصوصا السردين، وفي الغالب هم أعضاء ورؤساء جمعيات ونقابات مراكب الصيد الساحلي . و من المفترض أن يتمثل البحارة في هذا الصندوق عبر ممثليهم لكن المندوبيات بمعية السلطة وأرباب المراكب يرفضون ويعارضون اي تمثيلية حقيقية للبحارة، و ويعملون لان تكون شكلية وموالية لهمن نموذج ذلك ما يجري باكادير

لماذا قرر المكتب الوطني للصيد وقف الاقتطاعات ؟

حسب تقديرنا كنقابة هناك سببان لوقف هذا الاقتطاع

– السبب الأول أساسي : تغيير الدولة لسياساتها الاقتصادية في قطاع الصيد، ويستتبع هذا استراتيجية جديدة وهي تتجسد في تنفيذ برنامج اليوتيس، ما تستدعي التخلص من مخلفات الطريقة التقليدية في الصيد وهذا ما تبنته الترسانة القانونية الجديدة المشرعة من طرف الدولة خلال السنوات الاخيرة، والتي تضيق الخناق شيئا فشيئا على الصيد الساحلي للتخلص منه.....وبالتالي التخلص من الصناديق المرتبطة به مباشرة كصندوق الإغاثة ، و هو تمهيد لاجتثاث فئة مهمة من البحارة وعائلاتهم حتى لا تكون حجرة عثرة لتنفيذ هذه السياسة .

– السبب الثاني : التخلص من ملف صندوق اسود.... حتى لا ينفجر كغيره من الملفات الفاسدة كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على سبيل المثال لا الحصر. و هذا يخدم المسيرين المباشرين لهذا الصندوق والوزارة الوصية،هروبا من اي محاسبة قد تثار ، ويخدم أيضا ممثلي أرباب مراكب الصيد حيث سيعفيهم من اقتطاع ولو كان حجم مساهمتهم هزيل

– كان من المفروض ان تدخل كل من وزارة التشغيل ووزارة المالية لوضع حد للخرق القانوني الحاصل في صناديق الاغاثة ، حيث تاسست هذه الصناديق بناءا على ظهير 1958، بدل قانون التعاضديات [ظهير 1963] الذي ينسجم ومهاما ، وهو ما لم تفعله بل اكثر من ذلك لم يسبق لهذه الصناديق ان نظمت جمعا عاما .

– تسيير عشوائي بامتياز: صناديق إغاثة مشتتة لا تراعي وضعية البحار المتنقل بين المراكب سواء تلك التي تحمل أرقام الموانئ الجنوبية أو الشمالية ، و اقتطاعات غير منتظمة لفائدة الصندوق إذ يتحمل المجلس الإداري مسؤولية عدم مراقبته للبيع الذي يمر خارج القنوات القانونية، وانتشار السوق السوداء بكل الموانئ ، ما يحرم الصندوق من مبالغ مالية هامة ، ولم يستثمر الصندوق الأموال التي تصل إليه في بما تعود بمداخيل إضافية

ما العمـــــل ؟

إن ما قام به المكتب الوطني للصيد يعد حيفا وخرقا سافرا لكل الأعراف وليس وحده الذي يتحمل المسؤولية، بل كل الجهات المسؤولة خصوصا رئاسة الحكومة ووزارة الصيد البحري ووزارة المالية وزارة التشغيل .

أولا : يعلم المكتب الوطني للصيد تمام العلم، و كذا كل الجهات المكونة لمجلسه الإداري ، انه منذ أواخر التسعينات وخصوصا في فترة 96 إلى حدود 99 هناك نقاش حاد حول مشكل الصندوق خصوصا بعد الفضائح المتتالية للتعاضدية التي انشاتها نقابة القوات العمالية، و ما سمي الضمان البحري التي أرادت الدولة أن تهديه لشركات التامين الخاصة .

ثانيا : اخبرنا منذ تلك الفترة إلى حدود ، آلان كما أخبرت جمعية المتقاعدين بانزا– اكادير، الوزارة المعنية وكل الجهات التي يهما الأمر وولاية اكادير بمشكل صندوق الإغاثة. كما راسلت نقابتنا رئيس الحكومة باسم التنسيق الوطني لنقابات بحارة الصيد الذي احدث 11 يونيو 2011. لكن لم تنفع لا المراسلات ولا اتفاقية في حل مشاكل صناديق الإغاثة الذي استحدث1998 نونبر 06 عليه أرباب المراكب ومندوبيات وزارة الصيد .

و إزاء هذا الوضع، فإننا ملزمون اليوم بالدفاع عن تلك المطالب المطروحة منذ أواخر التسعينات كما نطالب المكتب الوطني التراجع عن وقف الاقتطاع.

قد يتسائل متسائل : هل يمكن للبحارة فرض هذه المطالب على الدولة؟ نقول نعم، ولنا من التجربة ما يكفي . منها تجربة تعاضديه نقابة القوات العمالية التي استرجع البحارة بقيادة رفيقهم عبد الله موناصير ن ولو بشكل جزئي الأموال المسروقة منهم . ثم هناك تجربة إضراب 1998 التي منعت المكتب الوطني من اقتطاع نسب مهمة من مداخيل مراكب الصيد الساحلي لفائدة ما سمي "الضمان البحري".

إن النضال هو السبيل الوحيد لإيقاف هذا الهجوم الذي تقوم به مؤسسات الدولة على البحارة، وإننا لازلنا متشبثون بالمطالب التي رفعناها سنة 1998 حيث قلنا ان مشكل الحماية الاجتماعية يستدعي منا النضال بحزم وفق خطة توحيد صناديق الحماية الاجتماعية، و كخطوة أولى استرجاع صناديق الإغاثة ودمقرطتها ،وذلك بالقيام بجموع عامة بكل شفافية، وإرغام المسؤولين على تقديم تقرير أدبي و مالي واضحين منذ تاسيس كل صندوق والخطوة الثانية توحيدها في أفق توحيد الصناديق كافة.

إدارة مناجم بوازار تصعد ضد العمال بمزيد من الطرد، الظرف يتطلب صيغا تضامنية نوعية

بعد الهجوم القمعي على العمال المضربين في مناجم بوازار يوم 1 ديسمبر 2012، اقدمت إدارة هذه المناجم التابعة للهولدينغ الملكي على طرد 51 عاملا إضافيا ، ما رفع عدد المطرودين لاسباب نقابية الى أكثر من 90. هذا علاوة على التنقيلات التعسفية و الانتقامية.

هذا التصعيد الجديد يرمي إلى إثقال كاهل العمال المناضلين بالمشاكل لإجبارهم على قبول العمل بصمت في ظروف لا انسانية و بشروط لا تطبيق فيها حتى للقوانين الاجتماعية، اي الاستسلام و طلب "سلة بلا عنب".

تدور رحى هذا الصراع الاجتماعي في غياب تام للقيادة الوطنية لقطاع المناجم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، غياب يهدد بتضييق الخناق على النقابة العمالية بمناجم بوازار. فبدل حفز تضامن شغيلة المناجم الأخرى بالمغرب التي بها تنظيم تابع للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، و بدل تنظيم حملة تضامن وطنية ودولية مع معدني باطن الأرض في بوازار، لا أثر لقيادة النقابة الوطنية للطاقة و المعادن. اين الوقفات الاحتجاجية التضامنية بالمناجم الأخرى ؟ اين الاضراب العام بالقطاع المنجمي؟ اين الاضراب العام الوطني. مئات العمال يقاتلون وحدهم في مناطق جبلية نائية، و لا تضامن سوى في المحيط القريب.

إن الجهود التي يقوم بها الاتحاد المحلي للكونفدرالية بورزازات غير كافية، وحتى تضامن القوى المناضلة بالمنطقة غير كاف. فالمسار الذي ترفع فيها إدارة المناجم تصعيدها ضد العمال يتطلب خطوة نضالية نوعية، و ليس انتظار تنفيذ وعد الإدارة بالحوار يوم 10 دجنبر 2012. حوار " الإدارة هو الطرد و إجراءات الانتقام و تلفيق " التهم ، و استقدام قوات القمع. سيكون غدا موعد العمال مع الإضراب من جديد، تنفيذا لقرار الإضراب العام في النطاق الجغرافي للاتحاد المحلي بورزازات، و ستنظم قافلة من ورزازات الى مراكش ، رغم رفض الترخيص للحافلات ، فليكن هذا اليوم النضالي فرصة للتواصل بين المناضلين لبلورة صيغ تضامنية أخرى نوعية.

الرد العمالي المطلوب لن يكتمل ما دامت القيادة الوطنية الكونفدرالية بقطاع المناجم تمتنع عن تحريك الية التضامن بين شغيلة مختلف المناجم. و إن لم تبلغ بعد فروع الكونفدرالية في المناجم مستوى تحدي التجميد الذي تمارسه القيادة، فهذه علامة أخرى على الطابع غير الديمقراطي للتنظيم النقابي الذي لا يعكس إرادة القاعدة العمالية. المطلوب ان يعقد عمال كل منجم جمعهم العام ليقرروا اي شكل تضامني يناسب مستوى التصعيد الذي يمارس ضد اخواننا في بوازار.

ما دور نقابة وطنية في القطاع إذا لم تقم لنصرة عمال مضربين و عرضة للقمع و التنكيل؟ ستعقد النقابة الوطنية للطاقة و المعادن الكونفدرالية مؤتمرها الوطني بعد أيام (7–8 ديسمبر 2012) ، وما عليها إلا ان تحل نفسها إذا بقيت مكتوفة الأيدي أمام الجرائم المقترفة ضد العمال في بوازار.

المناضلون بالقواعد النقابية أمام امتحان تفعيل التضامن الطبقي، فالهجوم البرجوازي في بوازار يستهدف القضاء على النقابة و تركيع العمال ، و هذا ما سيمثل ضربة للتنظيم النقابي العمالي في كل مكان.

المعركة معركة الجميع، فنبادر كل حسب قدراته لنصرة اخواننا عمال بوازار

■ مصطفى البحري

استثمارات بالملايير وإجهاز على مكاسب شغيلة الفوسفاط

ان المتتبع لمبادلات شغيلة الفوسفاط على شبكات التواصل الاجتماعي بعد توقيع القيادات النقابية على بروتوكول المفاوضة الجماعية لسنة 2012يستشعر مدى التحول الحاصل في البنية الاجتماعية لشغيلة الفوسفاط .هذه المؤسسة التي دابت منذ الخمسينات على تقسيم الشغيلة إلى فئات وتصنيفهم وفق منظومة أساسها التمييز ليتسنى لرب العمل الإجهاز على حقوق البعض من الكل بالتناوب حتى تتفادى تضامن الشغيلة، وهي حقوق مستهدفة رغم بساطتها بالنظر إلى المخاطر والأمراض التي تميز القطاع المنجمي والكيماوي .

نعم فمنذ الخمسينات كانت منظومة تنظيم العمل بقطاع الفوسفاط تكرس تمييزا واضحا بين فئة وأخرى بين الرئيس والمرؤوس بين العطاش والمهندس بين النصراني والعربي بين القرى المنجمية بحطان وامزيندة وبوجنيبة وبين حظيرة المهندسين وأعوان الريازة بالوجانطي أو بخريبكة .غير أن التطور التاريخي بدأ يمحو شيئا فشيئا تلك الفوارق الوهمية وبدأ العمال بكل فئاتهم يستوعبون في ثمانينات هذا القرن أنهم مجرد أرقام ورموز بالنسبة لإدارة الجشع، مما حذا بشغيلة اليوسفية خوض اعتصامها البطولي في منتصف الثمانينات والذي تلاه اعتصام آخر لايقل أهمية هو اعتصام شغيلة فوسبوكراع مما اضطر إدارة الفوسفاط أن تعدل من سياستها وتناور عبر العديد من التدابير (انتخابات مهنية انتخابات حفظ الصحة والسلامة ...)_

ونفس قدر التقسيم الفئوي الذي يعيشه العمال النشيطون يعيشه المتقاعدون باستصدار إدارة الفوسفاط لأوامر مصلحيه مختلفة الشكل والمضمون عبر مراحل زمنية معينة .

هذا التقسيم الفئوي أساسه أن تتعارض مصالح مجموعة وأخرى وبالتالي إذكاء نوع من التناحر الخفي بين الفئات وتحييد إدارة الفوسفاط من الصراع رغم أنها هي الفاعل الأساسي في هذا الظلم المسلط على شغيلة الفوسفاط نشيطين ومتقاعدين .

الملاحظ اليوم عل شبكات التواصل الاجتماعي أن الشباب من شغيلة الفوسفاط يصبون جام غضبهم على النقابات، أما الإدارة "الوديعة" فلا أحد يفكر أن يواجهها ما يوحي أن النقابات وحدها المسؤولة عن هذا الوضع. وهنا نتساءل: تصوروا كيف سيكون الوضع بدون هذه النقابات على علاتها ؟ الشباب مستاؤون مما تقوم به قيادات النقابات، وقد يدفع هذا اليالسخط على التنظيم النقابي بحد ذاته. المشكل ليس النقابة فهي شكل تنظيم لا غنى عنه، المشكل في انعدام الديمقراطية في تسيير النقابات، اي في تسلط من يقودون و استبدادهم، وهنا يجب إعمال التفكير في معالجة ادوات النضال، و ليس القاء الرضيع مع ماء استحمامه.

ومن أجل التوضيح، لا بد من التاكيد على مسؤولية سوء تدبير هذا الملف من طرف مسؤولا للنقابات منذ تفويت الصندوق الداخلي للتقاعد. فقد لزمت القيادات آنذاك أو قبله بقليل الصمت إزاء الأمر المصلحي رقم 824 الذي صدر بعد أن رفض الشغيلة أي تمديد لسن التقاعد والصيغة الاختيارية . لم تصدر قيادات النقابات أي أي توجيه حتى انخرط العديد من المناضلين في الأمر المصلحي 824 ، كما سكتت الأجهزة القيادية النقابات إبان موجة التشغيل لسنة 2001 وما بعد، حيث تم تشغيل الشباب بنظام تقاعد وبشروط غير التي كان معمولا بها بالقطاع، مما يكرس المزيد من التناثر داخل الجسم العمالي الفوسفاطي. لكن هذا لايعفي بالطبع شغيلة الفوسفاط، نشيطين ومتقاعدين، من مسؤوليتهم التاريخية في مواكبة ما تقوم به القيادات في النقابات ومراقبتها بالحضور الدائم بالأجهزة المختلفة للنقابات لإبداء الرأي التوجيه والتصويب والتصويت العقابي إذا اقتضى الحال ووفق القوانين الأساسية. إن من حق الشغيلة المنخرطين بالنقابات أن يطالبوا بعزل أو إعادة انتخاب كل جهاز يزيغ عن الخط النضالي ويضر بمصلحة المنخرطين. أما حالة التشرذم والتيه على صفحات الشبكة العنكبوتية و التشكيك في كل شيء عمل لن يستفيد منه في آخر المطاف إلا أعداء الشغيلة الفوسفاطيين .

لذا فنحن مطالبون جميعا، نشيطين ومتقاعدين، بتوحيد الصف اولا وإعادة صياغة الأولويات وفرض جداول أعمال على القيادات النقابات تجعل من أولى الأولويات عقد مجالس وطنية جهوية ومحلية تقتضي إعادة النظر في ملفين أساسيين هما التقاعد والتغطية الصحية مع التاكيد على الاستعداد لاتخاذ كل الأشكال النضالية من أجل إعادة فتح هذين الملفين إنصافا لكل الشغيلة الفوسفاطيين .

النقابات هي نحن، هي القاعدة العمالية بمختلف فئاتها، لانها أداة نضالنا، وما تقوم به القيادات راجع إلى أنه لها مصالح خاصة بها بحكم العلاقة مع الادارة، وميلها الى كسب مزيد من الامتيازات.

و المطلوب هو ان نسير النقابات تسييرا ديمقراطيا. وهذا ممكن.

■ الشرقاوي .ح

إضـــــــراب بمناجم جبـــــل عوام

■ مصطفى البحري

و هذا الوضع تم فرضه بقهر العمال بعد مؤامرة إغلاق المنجم في مطلع سنوات التسعينات، من اجل التخلص من العمال ومن مكاسبهم الاجتماعية. وهي نفس الخطة التي طبقت في منجم ايميني بإقليم ورزازات بالمؤامرة على النقابيين عام 2005، وجرى تعميمه في المناجم الأخرى.

استغلال العمال عبر شركات المناولة يعني الحرمان من الحقوق الأساسية، من استقرار الشغل، و الحماية الاجتماعية. وهذه حال مناجم جبل عوام. حيث يتقاضى العمال المسجلون في شركات "مناولة" أجورا هي نصف ما يحصل عليه العمال المرسمون مع شركة تويسيت. كما يعانون من مشاكل التسجيل في الضمان الاجتماعي، و التامين عن مخاطر الشغل. هذا مع أن شروط العمل متردية جدا ، يشهد عليها عدد ضحايا حوادث الشغل، حيث توفي 3 عمال في أقل من شهر: بين 10 أكتوبر و 6 نوفمبر 2012 [عصام الراجي بصعقة كهربائية ، مصطفى فوغالي سقوط في عمق 60 متر، سعيد الزمزمي بانهيار التربة].

هذا القهر تصدى له العمال بمعارك كثيرة، منها التي دامت أسابيع عديدة ، أخرها إضراب صيف العام 2007، علاوة على تحركات أخرى أقصر مدة منها إضراب في مارس 2011 و آخر في غشت من العام ذاته. [انظر المادة حول جبل عوام بموقع المناضل-ة]

يجري الإضراب الحالي منذ يوم 5 ديسمبر بعد أن تبين للعمال أن ادارة الشركة اقدمت على اقتطاعات من منحهم ومن تعويض القفة. و يهدف العمال بهذا الإضراب الى تحقيق مطالب منها:

الزيادة في المنح وتعميمها على المؤقتين – طبيب خاص بالشركة – تامين الأمراض المهنية _ تعويض ساعات إضافية والعمل الليلي– السكن _ تسوية أوضاع العمال فيما يخص الضمان الاجتماعي. و طبعا هنا أم المشاكل التي هي الترسيم.

يخوض العمال إضرابهم هذا خارج أي تأطير نقابي نظرا لأن المكتب النقابي الذي يحمل اسم الاتحاد المغربي للشغل تابع للإدارة، غايته ألا يكون بالمنجم عمل نقابي حقيقي.

هذا الوضع سيفرض عزلة على نضال عمال جبل عوام، ما يستوجب على أنصار الكفاح العمالي العمل لفكها بالتعريف بالإضراب و دعمه إعلاميا، و تنظيم أشكال تضامنية في الميدان، و التفكير في سبل إنجاح المعركة كي لا تنتهي إلى مصير سابقاتها.

لو كان لعمال مناجم المغرب نقابة موحدة لكان ذلك عاملا أساسيا في دعم المعركة الجارية و ضمان مقومات النصر لها. مع الأسف حتى النقابات المنجمية المنتمية لنفس الاتحاد النقابي لا تشتغل بروح التضامن ووحدة النضال، مثالا ذلك النقابة الوطنية للمناجم في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تقاعست عن دورها في نصرة عمال مناجم بوازار (انظر مقالات المناضل-ة حول الموضوع).

ما زال أمام مناضلي قطاع المناجم بالمغرب مهمة توحيد أجرائه في منظمة مناضلة موحدة للنضالات، وممارسة للتضامن الطبقي.

يوم 13 ديسمبر 2012 ، يدخل إضراب شغيلة مناجم جبل عوام بالشركة المنجمية تويسيت CMT أسبوعه الثاني. وقد شهد أمس تنظيم العمال مسيرة من منجم إغرم أوسار الى مريرت ، مسافة زهاء 8كلم. المناجم الثلاثة متوقفة: سيدي أحمد و إغرم أوسار، كليا ،و في منجم سينيال جزئيا. علما أن هذا الأخير هو الأقل إنتاجا. كما أن معمل غسل المعدن موقف كليا.

أكثر من 500 عامل، و أسرهم، معنيون بهذا النزاع الاجتماعي في هذه الشركة الشهيرة بتنكيلها بالعمال و فرط استغلالهم. و أشد أوجه هذا الاستغلال الوحشي أن ما يفوق ثلثي العمال يوجدون في وضعية بالغة الهشاشة. هشاشة ناتجة عن استعمال شركات مناولة زائفة، لا غاية منها غير خلق تمايز بين عمال مرسمين و عمال غير مرسمين محرومين من أبسط الحقوق. ارتباط العمال بشركات المناولة يسهل على الشركة المستغلة للمناجم (شركة تويسيت) التنصل من مسؤوليتها إزاء العمال، و التخلص منهم متى تشاء.

رسالة تضامن إلى عمال مناجم جبل عوام المضربين

رفاقنا العمال: ها أنتم تعودون إلى تنظيم إضراب شل الإنتاج بشركة تويسيت المنجمية، بعد تحمل القهر و الاستغلال الشديد الذي بلغ مستوى قتل 3 عمال بحوادث شغل في اقل من شهر.

لقد خيضت نضالات عديدة بجبل عوام منذ عشرات السنين، جعلت منه أحدى مواقع الكفاح العمالي البارزة في تاريخ المغرب.

وقد كان آخر المعارك الكبرى في صيف العام 2007، دامت أسابيع تمكن فيها أرباب العمل من هزم العمال بمساعدة السلطة التي قمعت العمال، وتفرجت على عدم تطبيق قانون الشغل، الخ.

إن تاريخ النضالات العمالية بمناجم جبل عوام هو مدرستنا التي نتعلم منها كيف نسير بنضالنا إلى النصر.

جرت النضالات السابقة في إطار نقابي، منه تاريخيا الاتحاد المغربي للشغل و بعده الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ثم الاتحاد العام للشغالين. ومع كل ما حققت تلك النضالات في أوانها من مكاسب طفيفة، انتهى معظمها إلى هزيمة العمال. اكبر شاهد على تلك الحصيلة هو أننا اليوم كعمال نشتغل في ظروف متردية، أسوا مما كان في فترة سابقة. بل حتى استقرار الشغل ضاع، حيث يعمل اليوم أكثر من ثلثي شغيلة جبل عوام لدى شركات مناولة، هي في علاقة مشبوهة مع الشركة الرئيسية (تويسيت CMT) أو مع مسؤولين بها.

إن النهوض الحالي، الذي بدأ منذ أسبوع، لن يتكرر في حال إخفاقه إلا بعد سنوات عديدة، لأن طاقة النضال تستنزفها الهزيمة و لا تنبعث بسرعة.

يجب ان نعمل كل ما في وسعنا لنستفيد من دروس الإضرابات السابقة كي نضمن النصر لمعركتنا الجارية.

لا بد من تجمعات عامة ديمقراطية

أول شروط هذه الاستفادة هو النقاش العام الذي يشارك فيه جميع العمال، اي تنظيم تجمعات عامة تكون هي صاحبة القرار، و تشكيل لجنة تنظيم الإضراب، و لجان وظيفية من أجل:

– حراسة الإضراب لمنع استقدام كاسري الإضراب، ولحماية تجهيزات العمل من أي تخريب قد يقوم به أعداء العمال لتبرير القمع.

– تنظيم حياة العمال المضربين بأماكن العمل: تغذية، أمن، مبيت ، صحة ...

– تنظيم للمالية وتنظيم حملة لجلب الدعم المالي والعيني للاضراب

– تنظيم الإعلام للتعريف بالإضراب، و التواصل مع الرأي العام و المناجم الأخرى ووسائل الإعلام، ومراسلة الجهات المعنية، و استقبال المتضامنين،...

– وغير هذا مما تستلزمه مجريات المعركة، وانتم في الميدان أدرى بها

ما هي مقومات الصمود ؟

ينبغي ان يجيب النقاش العمالي المطلوب على الأسئلة الجوهرية التالية :

ما هي قدرة باترونا المنجم على تحمل الإضراب؟.

كم من وقت يمكنها أن تستمر في رفض التفاوض مع العمال المضربين؟.

هل للإضراب الحالي قوة ضغط كبيرة على الشركة، أم أنها حققت مستوى الإنتاج الذي تريد طيلة السنة، وبالتالي لا يضرها وقف الإنتاج الآن؟

بعبارة أخرى هل الظرف الحالي مناسب للإضراب؟

من جانبنا: ما هي قدرة العمال على الاستمرار في الإضراب؟

كم يوم يمكن أن نستمر بدون دخل؟ علما انه ليس لدينا صندوق تضامن فيه المال الكافي لتامين حاجاتنا الأساسية أيام الإضراب.

هذا السؤال أساسي، حيث لا يصح أن نستمر في الإضراب حتى يجوع العمال ويضطرون إلى العودة إلى العمل دون نتيجة.

ما هي أشكال النضال الأخرى الممكنة عند رفض الشركة التفاوض حول المطالب؟

ما هي كيفيات تعبئة الرأي العام بالمنطقة لمساندة الإضراب؟ من جمعيات مناضلة و نقابات قطاعات أخرى و أحزاب اليسار ؟ وكيف التنسيق معها لتنظم قوافل تضامنية و اشكال مساندة أخرى ؟

ما هي كيفية مشاركة الأسر العمالية في دعم الإضراب؟

أي احتجاجات ممكنة امام مؤسسات بعينها، وبالساحات العمومية كي لا يبقى إضرابنا غير مرئي؟

لا بد من قيادة منتخبة

الإضراب نظمه العمال من تلقاء انفسهم، و ليست له قيادة نقابية، لهذا يجب ان تكون لجنة الإضراب هي قيادته، على أن تكون منتخبة من الجمع العام، و خاضعة لمراقبته، و تقدم أمامه تقارير منتظمة عن عملها.

كما يجب ان تكون قابلة للعزل في اي لحظة إذا أخلت بالتزامها و استبدالها بأخرى منتخبة من طرف الجمع العام.

ليس هذه شكليات، بل ضرورة حاسمة، حيث نعلم جميعا حالات الخيانة الممكنة في اي نضال. و المثال الاقرب هو خيانة عناصر نقابية في مناجم بوازار، اشترتها الإدارة بالمال لتكسر بها المعركة و هي في عزها . حدث ذلك في صيف العام 2011.

إننا قادرون على النصر، و قوتنا في اتحادنا، و علينا ان نحسن استعمال هذه القوة.

نحي نضالكم _ نضالنا، و نوجه نداء الى كافة النقابيين الحقيقيين لتنظيم التضامن مع اضراب جبل عوام

و الى الأمام ... حتى النصر

نقابيون من تيار المناضل-ة

13ديسمبر 2012

عمال مناجم جبل عوام يعودون الى العمل منتصريـــن

بعد إضراب عن العمل متواصل منذ 5 ديسمبر 2012، عاد عمال مناجم جبل عوام [سيدي أحمد/ إغرم أوسار، سينيال] الى العمل أمس 15 ديسمبر. كان وقف الإضراب هذا ناتجا عن خضوع الشركة المستغلة للمناجم [الشركة المنجمية تويسيت، CMT]لعظم مطالب الشغيلة.

و نعيد التذكير إلى أن هذا النضال خيض بدون تاطير نقابي بفعل القمع الذي سبق ان تعرض له التنظيم العمالي بالمناجم، و استعمال إدارة الشركة اسم الاتحاد المغربي للشغل لصنع أداة "نقابية" زائفة في خدمتها، علاوة على دور شبيه يقوم به "مندوبو العمال" المصنوعون على مقاسها. .

مرة أخرى تدل التجربة العوامية أن طاقة الكفاح العمالية تنبعث بأي شكل ممكن عندما يبلغ السيل الزبى. ففرط الاستغلال، و قهر العمال بمختلف السبل، لدرجة فرض اتاوات من قبل بعض المهندسين، و الاستخفاف بأرواح العمال بإهمال شروط الصحة و السلامة، كان محتما أن يؤدي الى انفجار الوضع بشكل ما.

ومن الأوجه المؤسية ان العمال يناضلون بدون أداة نقابية، بفعل التردي الخطير للحركة النقابية بالمغرب، وتراكم الهزائم الناتجة عن التدبير البيروقراطي المتعسف للنضالات. ففي حالات عديدة من هذا القبيل يكون الانضواء تحت لواء اتحاد نقابي وطني مصدرا للعرقلة و ليس للتضامن المفترض. حيث تتدخل الأجهزة القيادية للنقابات [المكتب التنفيذي، الأمانة الوطنية ، ...] لكبح جماح العمال ، و إهداء الوقت الثمين لارباب العمل في عز المعارك العمالية بالتماطل و الانجرار مع وعود "الحوار" الفارغة، بدل شحذ القوى العمالية و توسيع نطاق المعركة، و استجلاب التضامن محليا ووطنيا. و لا شك ان النضال الجاري في مناجم بوازار [ك.د.ش]، و كفاح شغيلة الاتوروت [م.ش.ش] من قبل مثالان ساطعان عن هذا الواقع المؤلم.

ليس هذا تنفيرا من الاتحادات النقابية الوطنية، فهي أدوات لا غنى للنضال العمالي عنها، مهما كانت أمراضها. إنما الغاية التنبيه إلى الأهمية الحاسمة لأدوات نضال أخرى من قبيل الجمع العام أثناء الإضراب و لجنة الإضراب، و هي أشكال ذاتية ديمقراطية. فعلى نحو جنيني مارس عمال مناجم جبل عوام هذا النوع من التسيير النضالي لمعركتهم، وتمكنوا من تحقيق مكاسب لا شك انها ستكون رافعة لنضالات مقبلة.

لهذا فمن الدروس الأساسية لهذه المعركة التي دامت عشرة ايام أن إمساك العمال بمصير نضالهم، و قرارهم الجماعي الديمقراطي، بعيدا عن ضغط قيادات وطنية مبقرطة، يمثل أحد شروط النصر.

واجبنا، نحن المناضلون العماليون الثوريون، أن نعرف بالتجارب العمالية المسيرة ديمقراطيا، في بلدنا و خارجه، لتكون ترياقا يوجه العسف البيروقراطي الذي الحق أضرار كارثية بحركتنا النقابية. و ليست معركة جبل عوام غير شكل أولي لما ستكون عليه كفاحات العمال في ظل التردي النقابي السائد. فلنطور الصلات بين عمال مختلف المناجم، و لنرسخ تقاليد التضامن الطبقي، و التسيير الديمقراطي للمعارك.

طبعا قد تلجأ إدارة شركة تويسيت المنجمية الى التماطل في التلبية الفعلية لبعض المطالب، وقد تتراجع عن بعض آخر، لكن يبقى أن العمال عادوا إلى العمل بعد إرغامها على الاعتراف بظلمها، و على تقديم تنازلات طلبا لاستئناف العمل.

عاد العمال بكرامة و بمكاسب ستزيد الثقة في قدرتهم الجماعية على تحسين أوضاعهم.

هنيئا لرفاقنا في جبل عوام ... و إلى أمام نحو انتصارات أخرى

■ مصطفى البحري

إضراب جبل عوام: تضامن من زاكورة و مناجم بوازار

الكونفدرالية الديموقراطية للشغل
النقابة الوطنية للتعليم– المكتب الاقليمي، زاكورة
النقابة الوطنية للطاقة والمعادن– فرعا أكدز وتازناخت، منجم بوازار
بيان تضامني.

كل الدعم والتضامن مع معركة عمال مناجم جبل عوام.

إيمانا منا بوحدة الانتماء الى الطبقة العاملة ووحدة المصير و قناعتنا الراسخة بضرورة تجسيد التعاون والتضامن مع من يتم انتهاك حقوقهم المشروعة والاعتداء عليهم خدمة لمصالح حفنة من الاغنياء راكموا الاموال والارباح عبر قهر العمال والبطش بهم ودفنهم أحياء.فإننا نعلن تضامننا المبدئي مع عمال مناجم جبل عوام في معركتهم النضالية من أجل الكرامة والصحة والسلامة والحقوق.

وإذ نقف _نحن مناضلي النقابة الوطنية للطاقة والمعادن باكدز وتازناخت و مناضلي النقابة الوطنية للتعليم باكدز وتازارين وزاكورة وتاكونيت وقفة إجلال مع معركة الكرامة بمناجم جبل عوام فإننا نعلن للراي العام الدولي والوطني والمحلي مايلي:

1-ادانتنا لكل الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها عمال مناجم جبل عوام والتي كان ضحيتها العمال الثلاثة خلال الاسابيع الماضية.

2-مطالبتنا الشركة المستغلة للثروة المنجمية بمناجم جبل عوام بالاستجابة لمطالب العمال العادلة.

3-دعوتنا كافة العمال المنجميين بجميع المناطق المنجمية الى التوحد والتضامن لصيانة الحريات النقابية وتوفير شروط الصحة والسلامة واحترام كرامة وحقوق العامل المنجمي بالمغرب.

4-دعوة كافة المناضلين والمناضلات بالمغرب الى نصرة قضايا العامل المنجمي بجبل عوام وبوازار وايمني واميضر واقا وكلماسة ومكناس وبباقي المناطق المنجمية. 5-استعدادنا تنظيم زيارة تضامن الى منجم جبل عوام _سيتم تحديد تاريخها بتنسيق مع كافة الضمائر الحية بالمنطقة.

النصر لعمال مناجم جبل عوام الاحرار.

النصر للمقاومة والتضامن العمالي.

رسالة شكر و تضامن من مناجم جبل عوام

تحية نضالية من جبل عوام ..

نتقدم نحن عمال جبل عوام بعظيم الشكر و الامتنان لكل من ساندنا و تضامن معنا في معركتنا النضالية التي انطلقت منذ يوم 05-12-2012 كرد فعل على محاولة الباطرونا المنجمية الإجهاز على حقوقنا و مكتسباتنا ..

بهذه الرسالة أيضا نريد أن نعبر عن دعمنا و تضامننا المبدئي و اللامشروط مع زملائنا منجمي بوازار الذين يخوضون معركة بطولية ضد الباطرونا المنجمية و ضد المس بحقوقهم و إنجازاتهم التاريخية . إننا نعيش واقعا واحد تحاول فيه الباطرونا المنجمية عندنا كما عندكم النيل من المكتسبات التي ضحى من أجلها الكثيرون و هذا ما يجعل من نضالنا و نضالكم واحد ضد القهر و الاستغلال .

و في الأخير نجدد شكرنا لكل من تضامن معنا و نشدد على ضرورة التضامن العمالي و الشعبي لما له من دور هام في حسم المعارك لصالح الطبقة العاملة. "

بالوحدة و التضامن لي بغيناه يكون يكون"

دمنا و دمتم للنضال أوفياء

عمال مناجم جبل عوام

مفهوم "حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين" ـ نقد ماركسي

■ رفيق الرامي

عقد حزب النهج الديمقراطي مؤتمره الثالث منتصف يوليو 2012.و كالعادة لم يكن الحدث فرصة نقاش سياسي و فكري بين مكونات صف اليسار الجذري، يسهم في تبلور رؤية مشتركة توحد ممارسة المنتسبين الى قضية تحرر الشغيلة. نأمل تدارك فرصة جزء من هذا النقاش الضروري بتناول مسالة أساسية متعلقة بطبيعة الاداة السياسية التي تستلزمها مهام النضال. فقد حافظت مشاريع أوراق المؤتمر على لبس ظل يكتنف في أدبيات المؤتمرين الأول و الثاني طبيعة الحزب الذي يسعى الرفاق في النهج الديمقراطي إلى بنائه. إنه التباس مفهوم "التنظيم السياسي للطبقة العاملة و عموم الكادحين"، و هو التباس قد تديمه الصيغة المصادق عليها من الوثائق، حيث ورد المفهوم في النقطة الخامسة من البيان المصادق عليه في المؤتمر.

بعد أن نشأت الحركة الماركسية اللينينية رافعة لواء بناء حزب البروليتاريا الثوري، و واصلت مختلف مخلفات تفكك تلك الحركة، التي حافظت على منظور اشتراكي ثوري، الدعوة إلى بناء حزب الطبقة العاملة، شهدت نهاية تسعينيات القرن الماضي بروز مفهوم جديد، شق طريقه تدريجيا، و تكرس في أدبيات النهج الديمقراطي: انه مفهوم حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

و إن لم يُزح هذا المفهوم الجديد بشكل نهائي مفهوم حزب الطبقة العاملة، فإنه باعث على التساؤل: ما الغاية من إضافة الكادحين في تعريف الحزب المفترض أنه أداة الثورة؟

برز هذا المفهوم أول ما برز، حسب بحثنا، في مقال للكاتب الأول للنهج الديمقراطي بعنوان "قراءة في تاريخ وحاضر اليسار الجديد" (عبد الله الحريف جريدة النهج الديمقراطي عدد 35- شهر غشت 1998). وما زاد لبس هذا المفهوم فكرة جرى التعبير عنها منذ صدور وثائق المؤتمر الأول لحزب النهج الديمقراطي ((2004، و لا زالت تستعاد، حيث أكدتها أوراق المؤتمر الثالث (2012)، عنينا الفكرة التالية:

" إننا نطرح مفهوم التنظيم السياسي المستقل، وليس الحزب لأننا لا نجزم منذ الآن في الشكل الذي قد يتخذه التعبير السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين (هل يتمثل في حزب واحد؟ أم في حزب يضم تيارات؟ أم في عدة أحزاب تجتمع في إطار جبهوي؟...) ولأننا نعتبر أن كل الكادحين لهم مصلحة في بناء الاشتراكية وأنهم يشكلون السواد الأعظم من شعبنا".

فهل يبني الثوريون حزب عمال بمعناه الماركسي، أي أداة استقلال البروليتاريا سياسيا، أم حزبا متعدد الطبقات يضم، إلى جانب العمال، طبقات شعبية أخرى من ضحايا الرأسمالية، كالتجار الصغار و فقراء الفلاحين و حتى المثقفين ؟ أما جبهة بين حزب العمال الثوري و القوى السياسية البرجوازية الصغيرة المناضلة فعلا ضرورة لا نقاش فيها. المفهوم ينطوي على لخبطة : التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة و عموم الكادحين. فنعث المستقل يقصد به أصلا انفراد العمال بحزب خاص بهم. فكيف يكون مستقلا و هو حزب الكادحين أيضا ؟

فالكادحون منهم صغار الملاكين، كالفلاحين الصغار الذين يمثلون نسبة مهمة من سكان المغرب، و تجار التقسيط بالأحياء الشعبية، و الحرفيين من كل نوع (نجارة، حدادة، ...)، و باعة خدمات صغار(حلاقون، إصلاح السيارات، ...). وهؤلاء جميعا ينتمون لطبقة أخرى غير الطبقة العاملة، و يستغلون قوة العمل، ولا يتوقون إلى إلغاء الملكية البرجوازية بل إلى إنماء تلك الخاصة بهم.

إن مفهوم "حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين" مفهوم بعيد اليسار خمسين عاما و أكثر إلى الوراء، فهو عين مفهوم "حزب القوات الشعبية" الذي ميز يسار حزب الاستقلال عند نشوئه، أي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. و للتذكير به تكفي الإشارة إلى المقطع التالي من نص "الاختيار الثوري" للمهدي بنبركة [طبعة منشورات اليسار الديمقراطي ص 72]حيث يقول:

" لا غرو أن نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة الحضرية و القروية الذي يتجسد فيه التحالف بين العمال و الفلاحين و المثقفين الثوريين. فنحن حزب الشعب المغربي باستثناء الطبقات المستغلة من إقطاعيين و برجوازيين طفيليين حلفاء الاستعمار الجديد و ركائزه".

ينبع مفهوم حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين من فهم خاص لطبيعة المهام التاريخية. إذ تكررت في وثائق مؤتمرات النهج الديمقراطي الثلاث، 2004 و 2008 و 2012، الصيغة التالية:

"حل التناقض الكوني بين الرأسمالية و الطبقة العاملة يمر الآن، في بلادنا كما في اغلب بلدان العالم الثالث، عبر حل التناقض الرئيسي بين الطبقات السائدة و الامبريالية من جهة وكل الطبقات و الفئات الشعبية من جهة أخرى. غير أن محرك هذا التناقض الرئيسي هو التناقض الأساسي بين الطبقة العاملة وعموم الكادحين من جهة و الطبقات السائدة و الامبريالية من جهة ثانية."

أي أن هذا التناقض الرئيسي يستتبع، بنظر الوثيقة، الحاجة إلى أداة سياسية مطابقة للطرف الثاني من التناقض. فالمهام ما دامت مهام تحرر و طني و بناء ديمقراطي فهي تعني إلى جانب البروليتاريا جماهير شعبية أخرى أي مجموع الكادحين. و الحال أن وجود مهام و طنية و أخرى ديمقراطية يستوجب تحالف العمال و البرجوازية الصغيرة، و ليس حزبا يجمعهما.

هذا من أبجديات الماركسية الثورية، التي لا نجد نقضا لها سوى عند ستالين ، حيث يقول في مؤلفه "مسائل اللينينية": "إن على الشيوعيين أن ينتقلوا من سياسة الجبهة الوطنية الواحدة إلى سياسة الكتلة الثورية للعمال و البرجوازية الصغيرة . و تستطيع الكتلة أن تأخذ في مثل هذه البلدان شكل حزب وحيد، حزب عمالي و فلاحي على غرار الكومينتانغ".

نعم يدعم الماركسيون نضال البرجوازية الصغيرة، و يتحالفون معها، لكن دون أن ينسوا استقلال العمال الطبقي و مهامهم الخاصة. وقد أبانت التجربة التاريخية استحالة قيام حزب مزدوج، أي حزب طبقتين تمثلان خطين تاريخين متناقضين، خط البروليتاريا و خط البرجوازية الصغيرة.

العمال طبقة (بما فيهم أجراء الوظيفة العمومية) و البرجوازية الصغيرة (المالكون الصغار)، طبقة مغايرة، لكل منهما مصالحها الخاصة، و لا يصح مماثلة تلك المصالح باي وجه كان. و لا مجال لانضمام البرجوازي الصغير الى حزب العمال إلا إذا تخلى عن وجهة نظر المالك لتبني وجهة نظر البروليتاري.

كتب لينين في العام 1906: "نصيحة أخيرة: ايها البروليتاريون، و أنصاف البروليتاريين في المدن و الأرياف، نظموا أنفسكم بشكل منفصل. و لا تثقوا باي مالك صغير، مهما كان صغيرا، حتى لو كان من العاملين... إننا ندعم تماما الحركة الفلاحية، و لكن علينا أن نذكر بانها حركة طبقة أخرى و ليست حركة الطبقة القادرة على انجاز، و التي ستنجز الانقلاب الثوري." أورده تروتسكي في "الاممية الشيوعية بعد لينين"، منشور في كتيب: "تقييم و آفاق الثورة الصينية" _ دار الطليعة، 1975.

فضلا عن تجارب تاريخية عديدة، أبانت تجربة اليسار المغربي ما يمكن أن يكونه "حزب العمال و وعموم الكادحين"، أي حزب القوات الشعبية. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان بالفعل قوة متعددة الطبقات، مناضلة من أجل التحرر الوطني و الديمقراطية، صرفت فكرة بنائه، بصفته حزبا ثوريا، العديد من المثقفين المتأثرين بالماركسية، و الشباب ذوي النوايا الاشتراكية، عن مهمة بناء حزب العمال الاشتراكي الثوري. و انتهى حزب القوات الشعبية حزبا برجوازيا بطلاء اجتماعي، انجر إلى خدمة الاستبداد و الرأسمالية التابعة.

للنقد الماركسي أصول .. مناقشة لمقال مفهوم "حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين" ـ نقد ماركسي

■ التيتي الحبيب

نشرت جريدة المناضلة في صيغتها الإلكترونية مقالا ينتقد كاتبه فيه النهج الديمقراطي، عنونه ب"حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين نقد ماركسي"

وفي ما يلي سأعمل على مناقشة المقال بصفتي الشخصية كأحد مناضلي النهج الديمقراطي. وأكون بذلك قد حفظت للتنظيم الذي انتسب له حق الرد أو المناقشة إن هو ارتأى ذلك.

فمن بين ما أثار انتباهي في المقال بعض الآراء التي طرحها، مثل أن النهج في البيان الختامي لمؤتمره الوطني الثالث تكلم عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين... وهو، أي النهج، يكون قد رجع إلى الوراء أربعين سنة حيث سبق لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (ا.ش.ق.ش.) أن نادى ببناء حزب الطبقات الشعبية؛ والجميع يعرف النتيجة.

وطبعا يخلص المقال إلى أن النهج يكون بذلك قد قطع مع الماركسية ومع أطروحات لينين وتروتسكي المنسجم مع لينين بل إن النهج بطرحه ذاك لم يقم إلا بترجمة أطروحة ستالين القائلة ب "على الشيوعيين أن ينتقلوا من سياسة الجبهة الوطنية الواحدة إلى سياسة الكتلة الثورية للعمال والبرجوازية الصغيرة. وتستطيع الكتلة أن تأخذ في مثل هذه البلدان شكل حزب وحيد، حزب عمالي وفلاحي على غرار الكومينتانغ"

كنت أنتظر من جريدة المناضلة نقاشا علميا موضوعيا لأطروحات النهج والبحث في الوثائق وإذا انعدمت سبلها إلى تلك الوثائق كان من الأجدر بها الاتصال وطلب التوضيح ورفع أي التباس إذا كان هناك شيء منه. لكن على ما يبدو ليست تلك هي الغاية.

فتحت ذريعة التفاعل مع أطروحات النهج اعتبرت الجريدة أن الفرصة مواتية للانضمام إلى الجوقة التي لا تمل من التصريح والتأكيد على أن النهج الديمقراطي تنظيم غير ماركسي ولا يخرج عن شاكلة الأحزاب الإصلاحية مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بل أضاف المقال بشكل مبطن اعتبار النهج الديمقراطي من مخلفات اندحار الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومن بقايا الستالينية.

يعتقد كاتبه بأنه بذلك يمارس النقاش والتفاعل مع أطروحات النهج الديمقراطي. وأنا هنا لن أناقش هل له الحق في ذلك أم لا. فهو حر في اختيار مواقعه في الصراع. لكن الذي أريد التنبيه إليه هو: ليس هكذا تورد الإبل عندنا. والنهج الديمقراطي لن يكون في حاجة إلى شهادة أو إشهاد من أي كان حول طبيعة مرجعيته وخطه السياسي.

أمر آخر وجب توضيحه لمن يريد خوض الصراع ومحاولة أيجاد موطئ قدم وسط الشباب والطلبة، عليه أن يوفر لأتباعه ومناضليه العدة والمادة السياسية والتاريخية والحقائق لكي يشغل هؤلاء هم أنفسهم أدمغتهم فيصوغوا الخلاصات ويتوصلوا إلى الاستنتاجات ويبنوا القناعة بأن ذاك التنظيم أو الآخر، رجعي ومتهافت وهلم جرا، خلاصات ثورية ماركسية.

شخصيا لم تتح لي الفرصة لمتابعة ممارسات بعض التيارات السياسية في القطاع الطلابي أو في القطاعات التي ينشطون فيها وكنت في الغالب أنصح المناضلين الذين يخوضون الصراع ضد تلك التيارات بالتروي وبتوخي الموضوعية والتحرر شيئا ما من إرث الماضي والصراعات التاريخية التي عرفتها الحركة الشيوعية العالمية. لكني في الآونة الأخيرة اكتشفت عبر العديد من المحطات النضالية بأن الحركة الشيوعية المغربية اليوم بات من المفروض عليها مناقشة قضايا لم تكن مثار جدل في أوساطها سابقا نظرا لمستجد التواجد التنظيمي لتيارات تروتسكية جديدة في بعض المواقع النضالية؛ وهي تيارات تعبر عن قناعاتها الخاصة ولها سلوك وأخلاقيات ومفاهيم محكومة بالخلفية الإيديولوجية الخاصة بها. وكما قلت فإن هذا الوجود لهذه التيارات أمر مستجد ونحن كماركسيين لينينين قد خضنا الصراع في السابق مع التحريفية الممثلة آنذاك في حزب التحرر والاشتراكية والتقدم والاشتراكية فيما بعد، وضد الإصلاحيين والبلانكين وفي ما بيننا كتيارات اليسار الماركسي اللينيني: إلى الأمام /23مارس/ لنخدم الشعب. أما التروتسكيين فلم يكن لهم وجود كتيارات . وإن كان هناك أشخاص كأفراد؛ وبالتالي لم نراكم تجربة في هذا المجال اللهم ماعرفته ساحات الجامعات في السنوات الأخيرة.

أما اليوم، تغيرت المعطيات وبتنا نتواجد في عدة جبهات مع مناضلين ذوي مرجعية تروتسكية ؛ وقد سعينا في النهج الديمقراطي إلى العمل المشترك مع هؤلاء المناضلين وقمنا ببعض المبادرات نجحنا في بعضها ولم يحالفنا التوفيق في بعضها الآخر، لقد غلبنا دائما مبدأ النضال المشترك والبحث عن القواسم والحد الأدنى ولم نسعى أبدا إلى التشكيك أو اللمز في قناعة أي كان، بل اعتبرنا أنه عبر التجرد وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين - الذين لم يبحث صاحب المقال على معرفتهم - كفيل بإبراز الأنوية الحقيقية التي ستبني التنظيم المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

لكن البحث عن القواسم المشتركة والعمل الجماعي لا يعفي من الصراع السياسي والفكري الموضوعي والرفاقي لأنه هو الطريق الأسلم لبناء القناعات وتقريب وجهات النظر وتوحيد القوى والمجهودات النضالية لكن دائما وأبدا بروح الثقة والتعاطف وإبداء النصح الجميل إلى آخره من مواصفات الروح النضالية الشيوعية... لكن لابد من الإقرار بوجود تفاوتات كبيرة بين مناضلي هذه التيارات من حيث النضج والاستعداد للعمل المشترك. لكن هناك من له رأي مغاير حول الصراع وكيفية خوضه وهم على العموم ممن جعلوا من أنفسهم ورثة سر الماركسية لأنهم ينهلون من معين القائد تروتسكي؛ وإن الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب اندحرت وتم اجتثاثها؛ وهي قد استحقت تلك النهاية لأنها لم تكن إلا تحريفية وبقايا من مخلفات الستالينية...

والحالة هذه وجب الصراع مع هؤلاء المناضلين بالشكل الذي سيساعدهم على حسن تقدير الأمور وعلى اجتناب التعالي والأستاذية على كل من خالفهم المرجعية، وأن يستوعبوا وإلى الأبد أن التجربة الماركسية اللينينية بالمغرب تجربة راسخة ومتجذرة في الصراع الطبقي ببلادنا ولن نفشي سرا إذا أكدنا أن الحملم قد ارتكبت أخطاءً وأدت الثمن غالياً عليها. لكنها ليست مستعدة للتفريط في المكتسبات وأنها تستفيد من الأخطاء بل إنها تضع تلك الدروس تحت تصرف مثل هؤلاء المناضلين الجدد وغيرهم. لأنها بكل بساطة أصبحت تلك الدروس وتلك التجربة ملك للشعب المغربي.

وبالرجوع إلى موضوع المقال فإننا ننصح بقراءة منشورات النهج والاطلاع والبحث قبل الدخول في صراع مع طواحين الهواء، وأن يتجنب ما أمكن ويل للمصلين التي تعامل بها مع البيان الختامي للمؤتمر الوطني الثالث للنهج الديمقراطي، بحيث انتقى النقطة الرابعة وقفز على النقطة الثالثة من نفس البيان. ولتنوير القارئ نورد النقطتين كما وردتا في البيان المعني : ...

(3يشدد على الدور الحاسم للطبقة العاملة في عملية التغيير من الطراز المنشود ويدعو مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي واليسار الاشتراكي عموم إلى العمل الدؤوب من أجل التجدر وسط الطبقة العاملة وجعل كل واجهات العمل تصب في هذه المهمة التي تتمثل في الارتباط العضوي مع الطبقة العاملة على الصعيد الفكري والسياسي والتنظيمي.

(4يدعو الماركسيين المغاربة إلى بذل كل الجهود، من نقاش نظري وتشجيع لكل المبادرات الوحدوية وبحث دائم عن الصيغ النضالية المشتركة والتضامن ضد القمع، من أجل بناء التنظيم السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين في معمعان النضال وجعله يتبوأ قيادة النضال الجاري حول الديمقراطية والتحرر الوطني. انتهى الاقتباس من البيان.

هكذا تكلم النهج الديمقراطي على الدور الحاسم للطبقة العاملة وجعل مهمة التجدر داخلها مهمة مركزية تصب فيها كل واجهات العمل؛ وأن يكون التجدر بمفهوم الارتباط العضوي على الصعيد الفكري والسياسي والتنظيمي.

وهذه المهمة تدخل في صلب بناء التنظيم السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين. فليلاحظ واضعو المقال أن البيان يتكلم عن التنظيم وليس الحزب لأننا في النهج الديمقراطي نعتبر طبيعة هذا التنظيم وشكله ستتحدد في إطار العمل المشترك مع المناضلين الماركسيين الذين لهم نفس الهم ويشاركوننا في نفس الاشتغال على القضايا التي تهم الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق بناء المجتمع الاشتراكي. وسيعمل النهج الديمقراطي على المزيد من التدقيق في هذه القضايا وذلك كلما تقدم في إنجاز ما تمليه عليه السيرورات الأربعة التي بينها في أدبيات مؤتمره الوطني الثالث.

(بقية ص 9)

للنقد الماركسي أصول .. مناقشة لمقال مفهوم "حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين" ـ نقد ماركسي

تتمة

أما فيما يتعلق بمسالة علاقة الطبقة العاملة وعموم الكادحين المتضمنة في طبيعة التنظيم المنشود فهي تهدف إلى إبراز قضايا قد غابت على تحليل صاحب المقال المتشبع بالماركسية الثورية حتى النخاع وهي:

-1إن التنظيم السياسي للطبقة العاملة الذي نسعى إلى بنائه ليس بالحزب العمالوي الذي لا مكان فيه لأي عنصر غريب عن الطبقة العاملة الثورية حتى النهاية والتي ما عداها فهو رجعي. إن مثل هذه الأطروحات العمالوية موجودة وهناك من يدافع عنها إما جهرا أو بطرق ملتوية. والأطروحات التروتسكية في مراحل من تجربة قائدها كانت تغازل نفس المنحى ولذلك لا نفاجئ عندما ترشح من جديد عند التروتسكيين الجدد.

-2و من أجل تنوير صاحب المقال حول الخلفية الفكرية والسياسية للنهج حول الطبقة العاملة ومركزيتها في الثورة ومسالة تحالفاتها فإننا نقتبس فقرات بكاملها من المرجعية المنتبناة من طرف النهج :...

– الطبقة العاملة هي صاحبة المشروع الاشتراكي (تنضاف إلى ذلك مهمتا التحرر والديمقراطية بالنسبة للمجتمعات التابعة)؛ ومهما كانت الملاحظات حول حجم الطبقة العاملة وأوضاعها والتغييرات التي تطرأ عليها، فإنها لا تستطيع نفي دورها في قيادة النضال من أجل بناء الاشتراكية، لأنها الوحيدة المؤهلة لقيادة النضال لإنجاز هذا المشروع بتحالف مع طبقات أو فئات أخرى.

إن تحقيق مصالح عموم الكادحين رهين بتحقيق الاشتراكية لذلك يرتبط مصيرهم بمصير الطبقة العاملة اعتبارا للمواقع التي يحتلونها في خريطة علاقات الإنتاج ونظرا لتخلف قوى الإنتـاج واتسـاع دوائـر الإقصـاء والتهميش في المجتمعات التابعة . لذا تقتضي مهام التحرر والديمقراطية والاشتراكية بناء جبهة الطبقات الشعبية والتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

إن التـنظيم هـو أقوى سلاح بيد الطبقة العاملة في صراعها ضد الرأسمال، لذا ظلت الطبقة العاملة تبتدع وتطور أشكالها التنظيمية حسب مجالات النضال والحدة التي بلـغها الصراع الطبقي، فتطورت هذه الأشكال التـنظيـمية من أبسطها إلى ارقاها. ومن بين هذه الأشكال التنظيم السياسي المرتكز على النظرية الماركسية والنقابة، وهما أداتان للطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي في واجهاته الاقتصادية والإيديولوجية والسياسية وللعمل على حماية قوة العمل في أفق القضاء على نظام العمل المأجور وإنهاء استغلال الإنسان للإنسان. وإذا كان التنظيم السياسي هو أداة الطبقة العاملة من أجل تنظيم طلائع العمال وطلائع عموم الكادحين والمثقفين الثوريين لقيادة النضال من أجل بناء الاشتراكية ، فإن النقابة والتنظيمات الذاتية للجماهير هي أداتها من أجل تنظيم عموم العمال والكادحين لخوض الصراع الطبقي في واجهته الاقتصادية، وذلك في إطار الإستراتيجية العامة للتغيير الثوري للمجتمع . إن كل حصر للعمل النقابي في المطالب الآنية هو ابتعاد عن جوهر نضال الطبقة العاملة أي القضاء على علاقات الإنتاج الرأسمالية. مما يفرض على النقابة الربط بين المهام الآنية والمهام الإستراتيجية للطبقة العاملة. إذ يجب على العمل النقابي التقدمي أن يندرج ضمن إستراتيجية النضال العام من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني والقضاء على الاستغلال الرأسمالي. وذلك لا يعني تبعية النقابة للتنظيم السياسي، بل إن استقلاليتها عنه تبقى ضرورية لإنجاز مهامها ولنجاحها في حماية مصالح الكادحات والكادحين.

إن تفعيل ما سبق على أرض الواقع يتطلب التركيز على التجدر وسط العمال وعموم الكادحين سواء عبر العمل السياسي المباشر أو من خلال العمل الجماهيري وتوظيف مختلف المداخل من أجل تحقيق ذلك : أماكن العمل ، الأحياء الشعبية، النقابات، العمل وسط الفلاحين، قطاع المرأة، قطاع الشبيبة، العمل الحقوقي، العمل الثقافي...

إن النهج الديمقراطي سيساهم بقوة وحماس في بناء هذا التنظيم . وسيسعى في نفس الوقت إلى أن تتبوأ الطبقة العاملة قيادة النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية . لذلك فإنه يتوجه بالأساس إلى الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والمعدمين والكادحين وعموم الفئات الشعبية المبلترة ساعيا إلى تاطيرها وتنظيمها وتطوير وعيها الطبقي عن طريق التنظيم السياسي وادواتهم النقابية الموحدة وباقي التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير انتهى الاقتباس من وثيقة المرجعية للنهج الديمقراطي.

-3أما حول عموم الكادحين الذين ورد الكلام عنهم فهم الطبقات و الفئات الاجتماعية التي تشكل الحليف الاستراتيجي للطبقة العاملة في النضال من اجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطي الشعبية في افق تهيئ شروط الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي.وهم حلفاء مع ما يعني ذلك من وجود للتناقضات الموضوعية ...لكن هذه الطبقات والفئات وفي الوضع الحالي للصراع الطبقي وبحكم انخراطها في المعارك والكفاحات ضد الكتلة الطبقية السائدة تفرز مناضلين وطلائع سرعان ما يلتحق العديد(ولا نقول كلهم) منهم بصفوف المناضلين الطليعيين الماركسيين الذين أنجبتهم الطبقة العاملة ؛وينتحرون طبقيا وهم من سيشكل ذلك الاسمنت السياسي والإيديولوجي لبناء التحالف العمالي وباقي هذه الطبقات الكادحة...ويساهموا من داخل حزبهم المتجدر في الطبقة العاملة والمسترشد بالماركسية كمنهج للتحليل الملموس للواقع و تغييره؛ أنهم سيساهمون- كاعضاء للحزب المستقل للطبقة العاملة- في بناء جبهة الطبقات الشعبية والتي عمودها الفقري هو التحالف العمالي الفلاحي وتعبيرها السياسي يكون عبر بناء تحالف أحزاب وقوى سياسية تمثل طبقيا مختلف تلك الطبقات الشعبية.

ولكون النهج الديمقراطي مقتنع بضرورة بناء التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة بمعنى تنظيم تحكمه في بنيته وفي برامجه وفي فكره هيمنة العناصر البروليتارية المتحررة وسط الطبقة العاملة والمتصلبة عبر معمعان النضال ولكون النهج الديمقراطي يعتبر نفسه لم يتقدم بما فيه الكفاية في هدا الصدد فانه يحجم على الادعاء بانه هو حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين؛لكنه يسعى حثيثا وبالتواضع المطلوب ليساهم في بناء مثل هدا التنظيم وليس كما فعلت العديد من القوى البرجوازية الصغيرة أحزاب أو تيارات أو حتى دكاكين سياسية فادعت بانها هي حزب العمال والطبقة العاملة.

لكن أصحابنا في المناضلة لم يعتبروا كل ذلك فادعوا أن النهج يسعى لإعادة بناء الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.أيها السادة لسنا ممن 'يفطر على جرادة' بعد كل هذه المسيرة الكفاحية والتي لا ترونها.

إن صاحبنا تعسف على أطروحات النهج فجعل منها أطروحات تقول ببناء حزب الطبقات الشعبية على شاكلة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .فجعنا نرجع إلى أربعين سنة إلى الوراء (وللدقة التاريخية كان عليه أن يقول 54 سنة لان او ق ش تأسس سنة 1959).

فلأننا لم نقل بحزب العمال الثوري المنبثي للماركسية الثورية والمتـوجـه رأسـا إلـى انجـاز الـثـورة الاشتراكية؛أصبحنا في عداد من يستحق اللعنات والتهكم بل حتى التشفي حين جاء كلامه على مخلفات تجربة الحركة الماركسية اللينينية.

فلعلمه نقول أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كحزب يعتبر اليوم في عداد الأحزاب المنقرضة، وقد انبثق عنه الاتحاد الاشتراكي والذي تخلى بدوره عن الكلام عن القوات الشعبية كمفهوم مرتبط بالطبقات الشعبية فطور خطا سياسيا مكنه من إدماج مصالح أطره المتنفذة فيه مع مصالح النظام وأصبح حزبا ملكيا يلهث وراء المنافع الحكومية وتخلى عن الجماهير وعن مصالحها. ونحن نسمع بين الفينة وأخرى البعض من مناضليه الشباب والذين لازالت فيهم روح النضال الديمقراطي والإخلاص لتاريخ هذا الحزب نسمع بانتقاداتهم الحارة للقيادات المتنفدة.

فهل هذه هي الصورة التي يتبدى لك فيها النهج الديمقراطي يا من تتدعي مناقشة أطروحاته ؟ أم هي تجربتك التليدة؟ في مجال الأحزاب مغربيا وعالميا هي التي مكنتك من قراءة المثال الذي ينتظر هذا النهج المطبق لأطروحة التكتل الطبقي العمالي الفلاحي كما أوصى به الشيطان الرجيم ستالين؟

إن الواقع عنيد وشجرة الحياة خضراء يانعة إذا ما تمعنت فيها أنستك رتابة النظرية الكئيبة الرمادية.

ولتنويرك، إذا رغبت في ذلك، نسوق كيف يرى النهج الديمقراطي إلى عموم الكادحين وما يطرحه على نفسه من مهمات والتي بدونها لا يمكن أن تقوم قائمة لأي تغيير ثوري بالبلاد. والمقتطف التالي مأخوذ من وثيقة الوضع السياسي الراهن..

فيما يتعلق بالتجدر وسط الفئات الكادحة الغير العمالية

إن العمل في الأحياء الشعبية قد يساعدنا على التجدر وسط الفئات الكادحة الغير العمالية والتي تشكل الغالبية العظمى من الجماهير الشعبية.إن هذه الفئات التي لا ترتبط، بشكل مباشر، بنمط الإنتاج الرأسمالي، تعاني مع ذلك من سيطرته على شروط عيشها ونشاطها الاقتصادي وتقاسي من اضطهاد المخزن.وهي بالتالي تطمح للتغيير. غير أن عدم تواجدها المباشر في علاقات الإنتاج الرأسمالية يجعل اكتسابها لوعي طبقي واضح أصعب من الطبقة العاملة، ويؤدي، في غياب عملنا السياسي والفكري وسطها، إلى تبنيها لتصورات مثالية أو فوضوية للتغيير (المراهنة على منقذ أو إيديولوجية أصولية ماضوية، اللجوء إلى عنف غير واضح الآفاق والأهداف...).

إن العمل في الأحياء الشعبية، خاصة في هوامش المدن، حيث يتكدس الفلاحون المهاجرون من البادية والذين لازالوا مرتبطين بشكل وطيد بمناطقهم الأصلية قد يساعدنا أيضا على الارتباط بالكادحين في البـوادي. إلا أن الوسائل الأساسية للارتباط بالفلاحين الفقراء والمعدمين تبقى هي طرحنا بكل وضوح وقوة ونضال مستميت من أجل المطالب الإستراتيجية للفلاحين في الأرض والماء (مسالة الثورة الزراعية ...)، وتبنينا المبدئي لقضية الخصوصيات الإثنو-ثقافية ونضالنا اليومي من أجل تحسين الأوضاع في البادية.

.....

إن عملنا من أجل التجدر يجب أن يركز على الشباب والنساء. فالشباب الكادح هو الأكثر تعرضا للاستغلال المباشر أو غير المباشر وللاضطهاد ولقمع المخزن. والشابات الكادحات تعانين من الاستغلال ككادحات وكنساء شابات ومن الاضطهاد الذكوري السائد في المجتمع. إن الشباب، وخاصة الشابات، هو موضوعيا الأكثر استعدادا للنضال والتضحية والأكثر قابلية لتلقي الفكر الثوري. يبقى أن دورنا هو تحويل هذه الاستعدادات وهذا الوعي الحسي إلى وعي طبقي وإلى نضال يخدم مهمة الانعتاق من الاضطهاد والاستغلال والقهر....

ولابد كذلك من الإشارة إلى الدور الذي يوليه النهج الديمقراطي إلى التنظيمات الذاتية التي تبدعها الجماهير في صراعها مع الطبقات السائدة وجهاز دولتها؛وبذلك يدعو النهج إلى التعلم من الجماهير في تفاعله الجدلي بين القيادة السياسية والجماهير.وقد يمتد دور هذه التنظيمات حتى في مرحلة بناء الاشتراكية.

ومن اجل التوثيق لهذه الأطروحة نسوق المقتطف التالي من وثيقة المرجعية المشار إليها أنفا: ...

- 38إن تجربة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي تؤكد ضرورة وحيوية احترام الديمقراطية الداخلية في التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين وفي علاقته مع التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية كما تؤكد على ضرورة احترام الديمقراطية على صعيد المجتمع ككل بدءا من إقرار التعددية الفكرية والسياسية كطريق لمعالجة التناقضات في مجتمع طبقي وبما يضمن أن يشق طريقه نحو الاشتراكية.

إن دور النـهج الديمقراطي يتـجلى في توسيع وتـنويع هذه التنظيمات الذاتية وجعلها أدوات في خدمة الطبقات الكادحة عبر مواجهة محاولات احتوائها أو تلغيمها من طرف الطبقات السائدة وحلفائها وأجهزة دولتها.

إن النهج الديمقراطي يجب أن يناهض أية نزعة تجعل التنظيم السياسي المنشود المالك للحقيقة والضامن الوحيد لمصالح الكادحين. ذلك أن العلاقة بين التنظيم السياسي والتنظيمات الذاتية لا يجب أن تكون علاقة تفوق الأول على الثانية بدعوى امتلاكه للتصور العام وتحديده للخطط والاستراتيجيات التي ليس على التنظيمات الذاتية إلا أن تطبقها في مجال اختصاصها.

إن العلاقة بين الاثنين علاقة تفاعل دائم وجدلي، ذلك أن بلورة العام اي السياسي يرتكز إلى استيعاب الخاص وتجاوزه تجاوزا جدليا. وبدون ذلك لا يعدو أن يكون العام وعاء فارغا. كما أن العام بدون تمظهره في الخاص يبقى غير ذي معنى. أما الخاص، أي نضال تنظيم ذاتي معين إذا لم يستبطن العام، فإنه سيكون فعلا معزولا ويفتقد للبوصلة وقد يسقط في الفوضى والانتهازية وقد يتم احتواؤه من طرف الدولة ومختلف القوى المهيمنة.

وخلاصة القول إن التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الكادحة تلعب دورا اساسيا في تبلور التنظيم السياسي للطبقة العاملة وعموم الكادحين وبناء خطه الفكري والسياسي وإغنائه، وكذلك في اكتساب الجماهير القدرة على المبادرة وعلى تسيير شؤونها وضرب الاتكالية. كما تلعب دورا مهما في تقويم الأداة وتصحيح سيرها. وفي المقابل، يؤدي التنظيم السياسي المستقل دورا أساسيا في بناء التنظيمات الذاتية وتوسيعها وتطويرها وتوجيهها نحو هدف موحد وصيانتها من خطر الاختراق أو الاحتواء أو التلغيم من الطبقات السائدة والقوى المتحالفة معها وأدواتها السياسية وأجهزة دولتها.

-39إن قيادة الطبقة العاملة وعموم الكادحين للنضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية، علاوة على كونها توفر شروط إنجاز هذه المهام، تفتح الباب أمام إمكانية أن يؤدي ذلك التغيير إلى الاشتراكية على طريق بناء نظام اجتماعي ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان، مجتمع سينبني خلال صيرورة طويلة بفضل التحكم الجماعي للمنتجين/ المبدعين الأحرار في وسائل الإنتاج وفي منتـوجهم في إطار الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإشاعة ديمقراطية تعني حق المواطنين في الاختيار الحر للمسئولين ومراقبتهم باستمرار وتغييرهم وإرساء نظام سياسي يجسد إرادة الشعب باعتباره صاحب السيادة ومصدر كل السلطات ويحترم حقوق الإنسان في شموليتها ويطور المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرارات المصيرية عبر إقرار دور التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير الشعبية في هذه العملية. انتهى الاقتباس من وثيقة المرجعية للنهج الديمقراطي .

أوفي الختام وجبت الإشارة إلى ما نعتبره احد ابرز نقط الخلاف مع صاحبنا كغيره من التروتسكيين لا يجهد نفسه في تحليل التشكيلة الاجتماعية المغربية الملموسة التي على أساسها يدور الصراع الطبقي الملموس.انه يراها صافية نقية مطابقة لواقع الحال في بلدان المراكز الرأسمالية المتقدمة حيث الصراع بين الطبقة العاملة والبرجوازية ويستنتج للتو ان المهمة المباشرة والعاجلة الملقاة على عاتقنا في المغرب ومجمل البلدان التابعة هي الاشتراكية مما يؤدي إلى احتقار كل معضلة النضال من أجل الديمقراطية والتحرر الوطني وتمفصله مع قضية النضال والانتقال الطويل نحو الاشتراكية.

وقد جاء في وثيقة المرجعية للنهج الديمقراطي-وهو توضيح في غاية الأهمية- ما يلي: ...

-22إننا ننظر إلى التشكيلة الاجتماعية المغربية _ موضوع وذات نضال النهج الديمقراطي- والتي يهيمن فيها النظام الرأسمالي التـبعي، ككل ملموس يحركه الصراع الطبقي الذي يستبطن التناقضات على المستوى الدولي ويخترق كل التشكيلة الاجتماعية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية.

والنهج الديمقراطي عمل على تجسيد ذلك في مؤتمره الأخير حيث أنجز وثيقة خاصة بتحليل التشكيلة الاجتماعية المغربية متناولا البرنامج العام للتغيير الديمقراطي الجدري ذي الأفق الاشتراكي وقضية الجهوية كقضايا ذات طابع استراتجي على ضوء هذا التحليل وفي ارتباط به.

ملاحظة أخيرة في الجوهر أيضا:

ان صاحبنا يؤاخذ علينا أننا لم نطرح قضايا المؤتمر الثالث –أو على الأقل القضايا النظرية- للنقاش مع الرفاق الماركسيين وهذا غير صحيح إذ نحن نشرنا في جريدة النهج الديمقراطي سلسلة من التنظيمات الماركسية والمثقفين الماركسيين في البلدان المغاربية والعالم العربي ومن بينهم غازي الصوراني وجلبير الأشقر الذي توصلنا منه برسالة (سنعمل على نشرها) تنوه بوثيقة الإطار المرجعي وكذلك بوثيقة الدين والعلمانية والإسلام السياسي.

حزب عمالي أم حزب متعدد الطبقات. نقاش مع رفاق النهج الديمقراطي

سعى النص بعنوان مفهوم "حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين" _ نقد ماركسي إلى التساؤل عن القصد من إضافة كلمة الكادحين في تعريف حزب الثورة في أدبيات حزب النهج الديمقراطي. و نبه إلى الفشل التاريخي لأحزاب التغيير متعددة الطبقات، بمثال محلي شكله حزب المهدي بنبركة، مذكرا بأصل الفكرة في تاريخ الحركة الشيوعية بالإحالة إلى مثال ستالين، الذي دعا في فترة ما إلى حزب عمالي فلاحي.

أثار هذا انزعاج الرفيق الحبيب التيتي، مجتهدا في تأويل القصد من إثارة الموضوع. ما أدى به إلى الخوض في أمور عديدة لا علاقة لها بجوهر النقاش الذي هو: هل حزب الثورة هو، من منظور ماركسي، حزب الطبقة العاملة أم حزب الطبقة العاملة و ...عموم الكادحين ؟

بعد كل المواضيع المتنوعة المطروقة في رده، وكل الاستشهادات بوثائق حزب النهج الديمقراطي، لم يجب الرفيق بوضوح تام عن سؤال التعدد الطبقي في الحزب.

رفيق الرامي

في أصول النقاش

رأى الرفيق الحبيب في الأمر كله انضمام جريدة المناضل-ة إلى جوقة نزع الصفة الماركسية عن النهج الديمقراطي، و الانقضاض عليه باللعنات و التهكم وحتى التشفي.

يمكن فهم رد الرفيق الحبيب التيتي في سياقه، إذ يسود في وسط ما عرف تاريخيا باليسار الجديد مناخ يغلب عليه إسقاط الصفة الثورية بتهمة التحريفية، و الطعن في مشروعية الانتماء الى تراث الحركة الماركسية اللينينية، و أحقية الحديث باسم استمراريتها، ثم الانحطاط الى الشتائم، و يسود هذا بوجه خاص في المجموعات الطلابية التي تنسب نفسها إلى هذه الحركة [تنويعات القاعديين]، و تستهدف النهج الديمقراطي بشكل رئيسي.

هذه المماحكات لا تعني جريدة المناضل-ة، و هذه لا تنشغل بتلك. منذ صدورها تناولت الجريدة بالتحليل الوضع السياسي بالبلد، وما تراه مهام الثوريين فيه. فناقشت مختلف مكونات اليسار المغربي، الإصلاحية منها وذات النوايا الثورية، ومنها النهج الديمقراطي. و الغاية بجميع الأحوال استجلاء خط نضال سديد، لا المزايدة الكلامية. و للعائد الى تلك السجالات أن يطمئن إلى روحها الرفاقية البناءة.

كيف ننضم اليوم إلى المتحاملين على النهج وقد ناقشنا مرارا، طيلة ثماني سنوات، آراء رفاقنا النهجيين: حول الموقف من الانتخابات،وحول قضايا النضال النقابي، و حول بناء حركة مناهضة العولمة (جمعية أطاك)، وحول تجربة حركة تنسيقيات مناهضة الغلاء... وكلها قضايا كنا فيها على خلاف، كلي أو جزئي، مع رفاقنا في النهج، خلاف مارسناه بدون أدنى جنوح إلى التحامل و لا المجاملة.

وما كان أي من هذه النقاشات مزايدة حول ألفاظ ماركسية، بل تناولت قضايا نضال ملموسة في سياقها. لذا نعتبر كل ما قال الرفيق التيتي عن الجوقة و اللعنة و التشفي مجرد ابتعاد عن النقاش.

وضعنا رأينا في مفهوم حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين في إطار التفاعل مع وثائق المؤتمر الثالث للنهج الديمقراطي، ما عنى أننا سنتناول قضايا أخرى بعد تفصيل الرأي في تعريف الحزب. أولها تدقيق تعريف البروليتاريا، و خصائص هذا الحزب و نمط اشتغاله و علاقته بالطبقة و بأدوات النضال العمالي و الشعبي. ثم سنأتي إلى قضايا فهم الوضع السياسي بالبلد، و الطبيعة الطبقية للسلطة القائمة فيه، و نوع السيرورة الثورية المحتملة فيه، و قضايا التكتيك ...

وما دام رد الرفيق التيتي لم يقدم النقاش، فسنعرض بالتفصيل نقدنا لمفهوم حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين بما نراه مقنعا من وجهة نظر ماركسية.

في جوهر النقاش

أولا ، من هم الكادحون؟

يقصد بالكادحين جماهير شعبية تعاني في ظل المجتمع الرأسمالي شظف كسب القوت وباقي مستلزمات الحياة بفعل موقعها المتدني في الهرم الطبقي. وهو بهذا المعنى مفهوم فضفاف، يشمل، العمال و الفلاحين المفقرين، و صغار التجار، وكل تنويعات الحرفيين وذوي المهن الصغيرة، و باعة الرصيف... معظم هؤلاء الكادحين فئات مالكة صغيرة، قد تستغل قوة عمل، تعاني في ظل الرأسمالية، لكنها ليست قسما من الطبقة العاملة. و تدل سياقات استعمال مفهوم الكادحين في أدبيات النهج الديمقراطي على هذا المعنى بالذات. نورد مثالا على ذلك المقطع التالي:

"تتكون الجماهير الكادحة من مجموع العاملين في القطاعين العصري و غير المقنن في الصناعة و التجارة ومن الموظفين الصغار و الحرفيين و التجار الصغار و كل الذين يحاولون العيش بأي عمل كان"

مقتطف من مقال:مضمون التحرر الاجتماعي في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية.من منشورات اللجنة المحلية للدار البيضاء _ النهج الديمقراطي، سبق نشره بمجلة إلى الأمام الصادرة بباريس مطلع التسعينات

تعرف وثيقة المؤتمر الثالث حول التشكيلة الاجتماعية و الجهوية الطبقات الشعبية كما يلي:

الطبقة العاملة- البرجوازية المتوسطة- البرجوازية الصغيرة- أشباه البروليتاريا- البروليتاريا المتشردة(أو الرثة).

وحتى باستبعاد البرجوازية المتوسطة، المعتبرة في الوثيقة المشار اليها متارجحة بين الكتلة الطبقية السائدة و بين الطبقات الشعبية، يبقى مشمولا بتوصيف عموم الكادحين فئات غير عمالية منها البرجوازية الصغيرة، أي إحدى الطبقات المالكة.

ثانيا، هل يسعى رفاق النهج الديمقراطي إلى بناء حزب الطبقة العاملة و البرجوازية الصغيرة؟

نعم . و لا يُفهم هذا من الصيغة العامة وحسب، بل حتى من مقاطع صريحة، منها:

"...بناء على ما سبق فإن الهدف التنظيمي على الصعيد الاستراتيجي هو بناء التنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين(بمن فيهم الفلاحون الفقراء)، وهي مهمة مرتبطة إلى حد كبير ببناء الذات وبتوحيد الاشتراكيين الماركسيين"

ص 202 بوثيقة منظور النهج لقضية التنظيم (المؤتمر الثالث)

و هذا عين ما جاء في وثيقة الإطار المرجعي (صفحة 22): "إن النهج الديمقراطي سيساهم بقوة وحماس في بناء هذا التنظيم (التنظيم السياسي المستقل) . وسيسعى في نفس الوقت إلى أن تتبوأ الطبقة العاملة قيادة النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية. لذلك فإنه يتوجه بالأساس إلى الطبقة العاملة والفلاحين الصغار والمعدمين والكادحين وعموم الفئات الشعبية المبلترة ساعيا إلى تأطيرها وتنظيمها وتطوير وعيها الطبقي عن طريق التنظيم السياسي وأداتهم النقابية الموحدة وباقي التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير."

و بالصفحة 21: " وإذا كان التنظيم السياسي هو أداة الطبقة العاملة من أجل تنظيم طلائع العمال وطلائع عموم الكادحين والمثقفين الثوريين لقيادة النضال من أجل بناء الاشتراكية ، فإن النقابة والتنظيمات الذاتية للجماهير هي أدواتها من أجل تنظيم عموم العمال والكادحين لخوض الصراع الطبقي في واجهته الاقتصادية، وذلك في إطار الاستراتيجية العامة للتغيير الثوري للمجتمع."

الأمر واضح، ليس تعبير " الطبقة العاملة وعموم الكادحين" مجرد صياغة لغوية قد يقصد بها فهم موسع لطبقة الأجراء. لا ، المقصود هو حزب عمال وبرجوازية صغيرة، مدينية و قروية. وقد أعاد الرفيق التيتي تأكيد الأمر بقوله ردا علينا:

"أما حول عموم الكادحين الذين ورد الكلام عنهم فهم الطبقات والفئات الاجتماعية التي تشكل الحليف الاستراتيجي للطبقة العاملة في النضال من أجل بناء الدولة الوطنية الديمقراطي الشعبية في أفق تهيئ شروط الانتقال إلى المجتمع الاشتراكي"

هكذا تعني صيغة حزب العمال و عموم الكادحين تجميع العمال و حليفهم في حزب واحد. حزب العمال و حلفائهم، أي عين قول بنبركة: "لا غرو أن نكون عن جدارة حزب الجماهير الكادحة الحضرية و القروية الذي يتجسد فيه التحالف بين العمال و الفلاحين و المثقفين الثوريين."

و كي لا يبقى النقاش فكريا محضا عدنا الى التجربة التاريخية المغربية، لنعاين مصير حزب شعبوي متعدد الطبقات سعى مناضلون ثوريو النوايا داخله الى جعله حزبا ثوريا. وقصدنا أمثال بنونة و دهكون وبنجلون لا البوعبديين. فالاتحاد الوطني للقوات الشعبية، كما تصوره المهدي بنبركة في نص الاختيار الثوري (1962)، وعمر بنجلون في "المذكرة التنظيمية" (1965)، انقرض و على أنقاضه بنى تيار بوعبيد اتحادا آخر ملكيا بمنظور اصلاحي برجوازي. و لا نفهم لماذا اعتبر الرفيق التيتي ان النهج الديمقراطي تبدى لنا في صورة اتحاد بوعبيد الذي لم يدع الى حزب ثوري بطبقة واحدة و لا طبقتين. ليس في أخذ العبرة من تجربة اتحاد المهدي وعمر ما يمس الشرف الثوري لمناضلين يقولون اليوم بحزب العمال وعموم الكادحين.

الماركسية و صغار المنتجين

جلي ان مفهوم الكادحين الفضفاض يشمل برجوازيين صغارا، ليس فقط المثقفين [الذي هم عادة من يخطر على بال معظم اليسار عند الحديث عن البرجوازية الصغيرة، لدرجة اعتبار حتى اجراء التعليم من هذه الطبقة]، بل المنتجين الصغار [الفلاح الفقير، الحرفي، العديد من المهن الشعبية، مقاولات صغيرة، قطاع خدمات صغيرة ...]. هؤلاء المنتجون الصغار هم في نظر الماركسية ما جاء في البيان الشيوعي :

"أما أعضاء الطبقات الوسطى، الصناعي الصغير، التاجر الصغير، الحرفي والفلاح فهم جميعا يحاربون البرجوازية إنقاذا لوجودهم، كطبقات وسطى، من الزوال. فالطبقات الوسطى إذن ليست ثورية بل محافظة، لا بل رجعية، لأنها تسعى لجعل عجلة التاريخ تدور الى الوراء. وهي لا تكون، عندما تكون، ثورية إلا إذا كانت قاب قوسين أو أدنى من الإنتقال إلى البروليتاريا. وهي حينذاك تدافع عن مصالحها المقبلة لا عن مصالحها الراهنة، وتترك موقعها الفكري لتنتقل إلى موقع البروليتاريا الفكري".

ما موقف البروليتاريا من استياء صغار المنتجين؟

طالما بقي البرجوازي الصغير يستشعر نفسه كذلك فيتمسك بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج. و هذه الملكية تشد كل الطبقات المالكة إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، و لن يصغي منها للاشتراكية غير من تبين ان طبقته سائرة إلى زوال في ظل الرأسمالية.

العمال مستاؤون من النظام الرأسمالي، وكذلك عموم الكادحين. لكن يجب عدم خلط استياء البروليتاريا و استياء صغار المنتجين. استياء المنتج الصغير يولد في الغالب جدا الرغبة في الدفاع عن وجوده بما هو مالك صغير، أي الدفاع عن أسس النظام القائم ، وحتى العودة إلى الوراء.

و لا يقوم دور الحركة الماركسية في تنظيم طلائع الكادحين بل الطبقة العاملة فقط، أي الحركة العمالية، و إذا انضمت إليها عناصر فهي عناصر و ليس طبقات، و انضمامها غير مكتمل إلا بانسلاخها عن وجهة نظرها.

الشكل الوحيد الذي يمكن أن يعبر به حزب الطبقة الثورية عن الروح الثورية الافتراضية للطبقات الأخرى هو بأن يعرض عليها تصوره لمصائبها و الحلول من وجهة نظره، و بأن يعلن حربه على الرأسمالية، ليس فقط باسمه بل باسم كل الجماهير الرازحة في الفقر و البؤس.

يجب أولا رسم الحدود إزاء الآخرين، أي وضع طبقة الأجراء على حدة، و بعد ذلك فقط قول أن البروليتاريا ستحرر الجميع وأنها تدعو الجميع. هذا بالذات ما أعاد لينين تأكيده في نقاشه للمشروع الثاني لبرنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي كتبه بليخانوف. [لينين، الأعمال الكاملة، المجلد السادس دار التقدم] و في ملاحظات إضافية على44 : ص 1976 مشروع برنامج اللجنة [نفس المرجع ص 70-71]

هل في استقلال العمال السياسي و التنظيمي نزعة عمالوية؟

مناقشتنا لمفهوم حزب العمال وعموم الكادحين لا تتعلق بما إن كان حزب النهج يؤكد على دور الطبقة العاملة الحاسم، و وجوب جعل الانغراس في هذه الطبقة مهمة مركزية، بل تتناول مسألة وجود طبقة اجتماعية أخرى في الحزب الثوري إلى جانب العمال. هذا ما جعلنا نشير الى النقطة الرابعة من بيان مؤتمر النهج دون النقطة الثالثة، ما اعتبره رفيقنا وقوفا عند ويل للمصلين. و الحال أن الجدال قائم في النقطة الرابعة حيث ورد إدخال الكادحين في حزب الطبقة العاملة.

إننا نتساءل هل ينظم الحزب العمالي طبقة أخرى؟ نقول طبقة و ليس عناصر، فعناصر برجوازية صغيرة قد تنضم إلى حزب العمال، لكن بتخليها عن وجهة نظرها و تبني تلك الخاصة بالبروليتاريا. و بهذا فليس الدفاع عن الطبيعة البروليتارية للحزب نزوعا عماليوا كما اعتبر الرفيق التيتي. إن كان القصد بالنزعة العمالوية "تفضيل العمال في قيادات ومنظمات الحركة العمالية و الارتياب من متحدرين من شرائح اجتماعية أخرى غير عمالية لا سيما المثقفين، حسب تعريف معجم الماركسية النقدي [الترجمة العربية، صفحة 944 دار محمد علي للنشر _دار الفارابي الطبعة الاولى 2003]، فليس ذلك ما ندافع عنه، و ليس موضوع نقاش، فموضوعنا هو هل ينظم الحزب العمالي طبقة اجتماعية أخرى مثل البرجوازية الصغيرة الفلاحية مثلا؟ و هي طبعا من الكادحين.

أما إن كان القصد بالعمالوية الاقتصار على الاهتمام بالصراع بين الرأسمال و العمل، ومن ثمة إهمال ما تتعرض لها فئات اجتماعية أخرى من استغلال و اضطهاد، فهذا أيضا لا علاقة له بالنقاش. ولو كان منظورنا السياسي مقتصرا على العمال لما سعت جريدة المناضل-ة لتكون عمالية و نسوية و شبيبية، و لما كانت الأكثر اهتماما بنضالات كادحي القرى بالمغرب في السنوات الثمانية الأخيرة.

مسألة التحالف وهيمنة الطبقة العاملة

بعد التحديد الماركسي الدقيق لمن ينظمهم الحزب الماركسي الثوري، تبقى مسألة العلاقة بباقي الطبقات الشعبية ضحية الرأسمالية التابعة. كما سبق القول بالمقال الذي رد عليه الرفيق التيتي، يتحالف حزب العمال مع الفلاحين الفقراء، وفق شروط التحالف المتعارف عليها بين الماركسيين. وهذا طبعا أمر لا جدال فيه مع رفاقنا في النهج.

ختاما نلخص فهمنا لهذا التحالف، و مكانة الطبقة العاملة فيه، بمقطع كتبه الرفيق الراحل ارنست ماندل بصدد أمريكا اللاتينية:

لن تتمكن البروليتاريا من الظفر في بلد شبه مستعمر إلا إذا نجحت في الهيمنة السياسية على مجمل الجماهير المستغلة و المضطهدة. وهذا ما يستتبع التركيب الجدلي لثلاثة شروط: الظفر باستقلالها السياسي و الوعي الواضح لأهدافها الطبقية الخاصة بها، وعي الأهداف الطبقية المختلفة لطبقات مستغلة أخرى، وهي أهداف قابلة للدمج في مشروع البروليتاريا الثوري، النضال داخل الحركة الجماهيرية للظفر بالهيمنة الايديولوجية و القيادة السياسية، لا سيما بتبني المطالب التقدمية و العادلة تاريخيا لتلك الطبقات الاجتماعية الأخرى، دون التخلي عن استقلالها الطبقي، ومع اقتراح أشكال ومنظمات نضال تدفع الحركة الجماهيرية و توحدها وصولا إلى مجابهة شاملة و حاسمة مع الطبقات المالكة، اي حتى استيلاء البروليتاريا على السلطة.

المقصود، بعبارة أخرى، استبدال سياسة شعبوية متعددة الطبقات بتحالف طبقي (التحالف بين البروليتاريا و الفلاحين الفقراء و البرجوازية الصغيرة الحضرية المتجذرة ، أساسا) تحت قيادة البروليتاريا يتيح استيلاء هذه على السلطة ، اي انتصار الثورة الاشتراكية".

ارنست ماندل، الطبقات الاجتماعية و الأزمة السياسية بأمريكا اللاتينية.

المقطع من تعريبنا، و النص الأصلي بالرابط التالي:

http://www.ernestmandel.org/new/ecrits/article/classes-sociales-et-crise

النساء من أكبر ضحايا تردي نظام الصحة العمومية

نجحت الصحافة الإلكترونية في الشهور الأخيرة في كشف واقع تردي خدمات الصحة العمومية، وحتى تعذر استفادة الكادحين/ ات منها. و يوجد في مقدمة الضحايا النساء، خاصة منهن اللواتي يوجدن في مرحلة الحمل أو الوضع. عشرات أشرطة الفيديو تنقل وقائع أو شهادات حية حول حالات وفيات النساء بالمستشفيات أثناء الوضع، و شرائط أخرى مصورة خفية تنقل شروط الولادة داخل المستشفيات. نشاهد نساء يضعن مولودهن على أرضية المستشفى خارج غرف الولادة في الممرات و أخريات يشاركن زميلاتهن سرير واحد للولادة. و لا يمكن إلا أن تهتز مشاعرك و أنت تعاين شرائط أخرى تنقل العديد من حالات الولادة خارج المستشفى، مباشرة على الرصيف أو أمام باب المستشفيات. تلاحظ بقايا الدم أمام درج باب إحدى دور الولادة بعد أن اضطرت إحدى الحوامل لوضع مولوها خارجا بعد أن وجدت الدار موصودة في وجهها. و تقرأ أو تستمع إلى العديد من الشهادات الحية حول كيف لم تسمح إدارة المستشفيات أو دور الولادة بولوج نساء في وضعية الحمل إلى غرف الولادة بسبب عجز الأسرة عن الأداء المسبق لتعريفة هذه "الخدمة". هذا هو السبب الذي يفسر ظاهرة الولادة أمام المستشفيات، وهي لا تقتصر على المدن الصغيرة الهامشية كزايو و وزان و الحسيمة و بوعرفة، لكنها تمتد إلى مدن كبرى كوجدة و مراكش والدار البيضاء التي تعرف أكبر تركز للبنيات الإستشفائية و للتاطير الطبي. فداخل مستشفيات عمالة بن مسيك لوحدها توفيت خمسة و خمسين امرأة أثناء عملية الوضع خلال ستة أشهر فقط.

لا ترسم هذه اللوحة العامة غير إحدى تجليات انحطاط الخدمات الصحية، و لم تعري سوى عن معانات جزء صغير من النساء. فالوضع الصحي للنساء هو أكثر انحطاطا من ذلك الذي تنقله الأشرطة المصورة و تقارير الصحف اليومية. ففي كل يوم تفقد فيه بلادنا امرأتان بسبب تبعات الحمل و الولادة، أي وفاة أكثر من 720 امرأة في كل سنة. و بذلك تسبب النظام الصحي لبلادنا خلال العشرة سنوات الأخيرة فقط في وفات أكثر من 8640 امرأة أثناء الوضع أو بسبب تبعاته. و رقم الوفيات هو في الحقيقة أكبر ذلك، لأن معدل الوفيات كان عاليا في السنوات الفارطة. وكم ندهش عندما نقف عند هول الفاجعة و نعرف أن عدد وفيات النساء نتيجة الشروط الصحية التي يجري فيها الوضع و توابعه ببلادنا في العقد الأخير لوحده يضاهي ضحايا حروب و نزاعات إقليمية مسلحة.

و بعد أن داع صيت الشرائط المصورة حول "الولادة في الشارع" و نجحت في فضح جزء من انحطاط النظام الصحي ولقيت إقبالا واسعا، اضطرت حكومة الواجهة أن تتدخل لتقوم بدور الإطفائي لصالح الحكومة الفعلية التي يقودها النظام الملكي. فقد ظهر رئيس الحكومة الصورية بنكيران في أحد المجالس الحكومية بمظهر الحريص على صحة النساء معقبا على حالة ولادة إحدى النساء في الشارع: "باش امرأة تولد فالزنقة... هذه..تتمنى متبقاش تتكرر..." و أضاف بلهجة ماكرة كأنه يتوجه إلى مسؤولي وزارة الصحة و إدارة المستشفيات : "إذا لم تتوفر إمكانية الأداء فلا مانع من تلقي الرعاية الصحية على الأقل في حدها الأدنى و اللازم". أنه منتهى النفاق. كيف سيستفيد المواطنون من العلاج حتى في حده الأدنى، في الوقت الذي ألغيت فيه جميع القوانين التي تنص على مبدأ المجانية. و قد كان حزب بنكيران ضمن الأحزاب البرلمانية التي وافقت على القضاء على الطابع الاجتماعي للمستشفى العمومي عندما صادقت على عدد من القوانين تلزم المرضى "بالأداء مقابل العلاج"، و هي القوانين التي تضع تعريفات لكل الخدمات التي تقدمها المستشفيات العمومية. و هنا ينطبق على السلوك السياسي لحزب بنكيران و غيره من الأحزاب الليبرالية أمام ظاهرة "الولادة في الشارع" المثل الشعبي المعروف "يقتلك و يسير في جنازتك".

تثبت ظاهرة "الولادة في الشارع" مسألة جديدة و هي أن عدم الولوج إلى العلاج و الاستشفاء لم يعد مرتبطا فقط ببعد المراكز الصحية أو غيابها، خاصة بالقرى، و إنما أيضا بعدم القدرة على الأداء، خاصة بالنسبة للفقراء. لقد تحول المستشفى العمومي إلى الاشتغال بالمنطق الذي تعمل وفقه المصحات الخاصة. و بذلك جرى القضاء على خدماته العمومية التي كانت منفلتة نسبيا من منطق "الأداء مقابل العلاج". و أصبحت المستشفيات "العمومية" تطبق تعريفات على خدماتها قريبة من تلك التي تطبقها المصحات الخاصة. و علاوة على ذلك تثبت ظاهرة "الولادة في الشارع" أيضا أن النساء يوجدن في مقدمة ضحايا القضاء على مبدأ "مجانية الخدمات الصحية". فلا تستطيع حتى النساء اللواتي يوجدن في حالة وضع من الإفلات من "ضرورة الأداء". و بذلك سيتواصل مسلسل وفيات النساء و الأطفال بمعدلها السنوي المعروف و الذي يعد من أعلى النسب مقارنة بالكثير من البلدان الإفريقية و المغاربية. إن الحفاظ على حياة النساء و الأطفال و المرضى رهينة بنضال الحركة النسائية ضد منطق تسليع الخدمات الصحية و من أجل استعادة الحق في ولوج الخدمات الصحية. و يجب وضع مطلب إلغاء مرسوم 30 مارس 1999 و مراسيمه التطبيقية في المقدمة المطالب المستعجلة إضافة إلى مطلب إلغاء "نظام المساعدة الطبية" المشؤوم.

■ لمياء

سوريا: عندما يرفض "مناهضو الإمبريالية" الثورة

منذ عشرين شهرا، والشعب السوري يخوض ثورة هائلة ضد أكثر الأنظمة دموية في العالم. والحركة الشعبية، غير الطائفية والمنظمة ذاتيا والتي تحمل المطالب نفسها التي يرفعها الشعب في تونس ومصر وفي مناطق مختلفة من العالم العربي، هذه الحركة مصرة على نيل حريتها على الرغم من القمع الوحشي. كل ذلك يتطلب تضامنا عالميا في وقت تتراوح مواقف العديد من "مناهضي الإمبريالية" بين داعم لنظام الأسد، أو يكتفي باتخاذ موقف حيادي.

جاك بابل

"كيف لا يمكن دعم الحكومة السورية؟ إنها الحكومة الشرعية! من علينا دعمه؟ الإرهابيون؟" هذا الموقف أعلنه الرئيس المعاد انتخابه في فنزويلا هوغو تشافيز. في أوروبا، أحزاب، والعديد من المثقفين المعروفين بمناهضتهم للإمبريالية ويناضلون من أجل حق الشعوب بتحديد مصيرهم، يهمشون الثورة السورية. حتى أن بعض الأحزاب اليسارية في المغرب والشرق الأوسط، المنخرطة في الحركة العالمية المواجهة للأنظمة القمعية والإمبريالية والنيوليبرالية تجد ضلالها في نظرية المؤامرة.

من دون شك، أن سنوات التعسف الاقتصادي، والمؤسساتي والعسكري من القوى الغربية يساهم في تقديم أي صراع عبر وسائل الإعلام بطريقة تخدم مصالحها. ووسائل الإعلام المهيمنة لا تقف إلى جانب الأسد، كما يطالبه المسؤولون الغربيون بترك السلطة. ولكن على كل مجموعة مناضلة مراقبة وتحليل المعلومات المتوفرة، وتقديم رأي مستقل. بما يتعلق بالوضع السوري الحالي، ثمة العديد من العوامل التي تدفعنا للوقوف دون قيد أو شرط إلى جانب الثوار.

ديكتاتورية قمعية وليبرالية متوحشة

لا يمكن الدفاع عن نظام الأسد لمن يدعم نضالات الشعوب. خاصة عندما يتعلق بنظام عصبوي مهيمن، يقوم على سحق كل تعبير سياسي بدءا بحزب البعث الذي أوصله إلى الحكم، حيث تعرض المعارضون للإعدام أو لعقوبة السجن مدى الحياة، ونفي العديد منهم أو رماهم في السجن لربع قرن حتى موتهم وذلك منذ السبعينات. كل التنظيمات السياسية، من الإخوان المسلمين والليبراليين واليساريين تعامل معهم النظام من دون رحمة وجرى سحق المجتمع المدني والمنظمات النقابية.

حين وصل بشار، ابن الديكتاتور حافظ عام ٢٠٠٠، أشاع جوا لبضعة أشهر بانطلاق عملية إحلال الديمقراطية، ولكن هذا الأمل المزعوم سرعان ما جرى قمعه، على يد العصابة المستشرسة التي استثمرت في سياق اقتصاد ليبرالي متوحش الذي قضى على معظم المكتسبات الاجتماعية ووسع الفروقات الطبقية. ومن أجل الإمساك في زمام الأمور، بنى هذا النظام أكثر من ٢٠٠٢١ مسجدا- وهذا الأمر لا يضعه في الخانة العلمانية الذي يصنفه فيها المدافعون عنه. والبنية الاجتماعية للنظام تبقى زبائنية بشكل أساسي، وجزء من البرجوازية والأجهزة القمعية، تعمم منهجيا الخوف من حلول الفوضى في حال زوال هذه السيطرة.

على الصعيد الخارجي، عمد النظام السوري إلى سحق اليسار اللبناني والفلسطينيين خلال تدخله في لبنان عام ٧٩٧١- ٦٧٩١، وتابع سياسة التعايش التي تدعي المقاومة والمهادنة لإسرائيل، وهذا الأمر يفسر سبب تحفظ المسؤولين الإسرائيليين عن سقوط الأسد. والأخير دعم الأميركيين في الحرب على العراق، وعقد اتفاق مع الإمبريالية الأميركية والفرنسية، يسمح بموجبه السيطرة على النظام في لبنان.

هذا النظام بعربه الكامل حيث الشعب السوري، الذي تشجع بثورات تونس ومصر، وتجذر بفعل القمع الشرس الذي تعرض له منذ ربيع العام ١١٠٢. كل التقارير الإعلامية المعدة ضمن ظروف صعبة- حيث طرد النظام كل إعلامي غير موال- أشارت إلى الواقع، وخيال وبطولة هذه الحركة الشعبية الجماهيرية، العابرة للطبقات والطوائف والهويات الثقافية والقومية، والتي تصر دون كلل أو ملل على النزول إلى الشارع بمواجهة الرصاص بداية، وتحت القصف لاحقا. كما أظهرت مدى الإساءات التي يتعرض لها الرجال والنساء والشيوخ والأطفال بشكل خاص، بالإضافة إلى أعداد المسجونين والقتلى الذين تحصيهم اللجان المحلية المنظمة ذاتيا.

عسكرة اضطرارية

داخليا، لم تنجح أي محاولة للتقسيم، وإرهاب الدولة لم يتمكن من وقف الثورة. واستعمال الجيش الممنهج لربطه بالرعب والتعسف والقمع أدى إلى انشقاق العديد من الجنود، على الرغم من الحملات الانتقامية التي تعرض لها المنشقين وعائلاتهم. ولم ينفع الفصل الذي أقامته فرق الموت في الأحياء والقرى للفصل بين العلويين والسنة والمسيحيين والأكراد من المس بوحدة الثوار السوريين. على العكس من ذلك هذا القمع دفع إلى عسكرة الثورة بعد عدة أشهر من المقاومة السلمية.

في كل بلد عرف مقاومة شعبية مسلحة نمت في ذاكرة الناس كيفية معالجة قضية المنشقين، والسجناء السابقين الذين تخفوا بهدف النفاذ بجلدهم وبالإضافة إلى المتظاهرين الذين تعرضوا للقتل. خلال سنة ونصف، مع سقوط أكثر من ثلاثين ألف قتيل، وأكثر من نصف مليون سجين وعشرات الآلاف اللاجئين، تبدو الملاحظات التي تدافع عن الموقف الحيادي من عسكرة الثورة مشينة. فالبديل، هو الاستسلام- ومن ثم حصول الإبادة الجماعية.

في وقت طالب المتظاهرون السوريون بدعم دولي، من المشين التركيز فقط على الألاعيب الغربية وتسلل الإسلاميين الذين تدعمهم السعودية أو قطر (أو عبارة "الإرهابيين" المشهورة). من دون شك حصول هذه الألاعيب وذلك يمثل خطرا. ولكن تشير جميع الشهادات إلى أن الحضور الإسلامي لا يزال أقلويا، وخاضعا ويتلاعب به النظام السوري. وأول من رفض هذا الأمر هم لجان التنسيق المحلية، التنسيقيات الثورية السورية. ويدركون أن الأمراء السعوديين، الذين يقمعون شعبهم والشعب البحريني، كما يرفضون كل مساعدة مشروطة، ليسوا أصدقاء. والعامل الأساسي الذي يعزز هذه التأثيرات السلبية هو غياب حركة عمالية وديمقراطية عالمية مساعدة للثورة السورية.

كما يمكن دحض وهم الحماية العسكرية الجوية للمناطق المحررة، التي ليست سوى ذريعة نحو حرب إقليمية حقيقية، في الواقع القوى الغربية لا ترغب بذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار توازن القوى بعد التراجع الأميركي في العراق وأفغانستان. يمكن افتراض أن "المجالس الوطنية" المشكلة في الخارج والتي تدعي تمثيل الحراك، وحتى قيادة الجيش السوري الحر هي موضع تساؤل وتعتمد أكثر من اللازم على الدول الأجنبية. لكن الثوار لا يكفوا عن مواجهة هذه "القيادات" من أجل الحصول على ضمان لاستقلالهم والديمقراطية والعلمانية والتضامن مع فلسطين ووقعوا في هذا السياق على العديد من العهود والعرائض.

لذلك، يجب عند مناقشة كل تكتيكات هذه الثورة، يجب دعم شامل وحسي للشعب السوري الثائر. يجب فهم وأنه أبعد من أن تكون أداة للهجوم المضاد للإمبريالية ضد السيرورة الثورية في المنطقة العربية، من الضروري دعم الدينامية العالمية من أجل الحريات والكرامة والعدالة الاجتماعية، ضد كل الدول القمعية. وإذا فشلت الثورة، فإن كل شعوب المنطقة ستخسر، ومن ضمنهم الشعب الفلسطيني.

الجيوستراتيجية أولى من الشعوب؟

كذلك من المؤسف قراءة ما كتبه الآن غريش في لوموند ديبلوماتيك في ١٣ آب المنصرم: "الأزمة السورية هل تقتصر على السلطة الديكتاتورية المواجهة لمجمل الشعب؟ إذا كان الأمر على هذا النحو فإن النظام كان سقط منذ وقت طويل... وإذا كان دعم إيران وروسيا والصين لدمشق قد عزز موقف الرئيس بشار الأسد، فإن رفض الغرب، وفرنسا من ضمنهم، دعوة المعارضة لاحترام وقف إطلاق النار قد صب الزيت على النار". غريش هو واحد من أولئك الذين يطلبون منا "وضع التأثيرات جانبا"، من أجل فهم ما يجري خلف كل ذلك، والأهم بالنسبة له هو الجيوستراتيجيا والمقاومة المشروعة لروسيا وإيران للهجوم الغربي. من هنا نقرأ فكرته المبدعة: "لنتذكر الثمانينات، الانتقال نحو الديمقراطية في أميركا اللاتينية حصل عبر تقديم ضمانات بعدم ملاحقة الجنرالات المتهمين بارتكاب أسوأ الفظائع (ويجب انتظار أكثر من عشرين سنة لمثولهم أمام العدالة، كان الثمن الذي ينبغي دفعه من أجل انتقال سلمي)".

باختصار، يصبح، بحسب وجهة النظر هذه، الثوار السوريون مجرد بيادق، ولا يمكنهم تصور مستقبلا أفضل ومن مصلحتهم وقف حراكهم من أجل مفاوضات افتراضية (كما حصل في اليمن)، وعليهم عدم اعتبار النظام السوري عصابة جاهز للقيام بأي شيء للاحتفاظ بالسلطة، إنما اعتباره سلطة عسكرية مصالحها متنوعة ومطاطة.

بعيدا عن هذه الآراء المغلوطة المتفاوتة في حدتها بين مواقف صلبة لتشافيز وفي أوروبا لميشال كولون ومواقف لينة بحسب النموذج الغريشي (الآن غريش)، يجب التأكيد على أن هناك ضرورة لمناهضة مبدئية للإمبريالية والتي تؤكد على التضامن غير المشروط مع الشعوب التي تكافح ضد الظلم وتدعم بشكل أكبر حيث النضال صعب، وبشكل مستقل عن كل سلطة.

■ المصدر: الحزب الجديد المعادي للرأسمالية بفرنسا
■ تعريب: وليد ضو

وضع الطلاب و نضالهم بجامعة ابن زهر ـ أكادير.. مقابلة مع طالب ثوري

● سؤال : ما هي مستجدات الدخول الجامعي هذه السنة؟

■ منذ بداية التسجيل اتضح حجم الكارثة بجامعة ابن زهر- أكادير، بالنظر للافواج المهولة من الطلاب الجدد الوافدين على الكليات الثلاث من اجل التسجيل. وبدأت رئاسة الجامعة في سن تدابير تنظيمية لعملية التسجيل في الكليات الثلاث، تقضي في مجملها إلى حرمان الطلبة من حقهم في التسجيل بدعوى الحد من الاكتضاض. وتم، بشكل خاص، استهداف الطلبة الحاملين لشهادة البكالوريا الحرة والقديمة. هكذا وضع الذي رفضته الجماهير الطلابية بعد نقاشات مطولة للمناضلين لحث الطلاب على الدفاع عن حقهم المشروع في التعليم العالي.

تفجرت معركة التسجيل لتفتتح الموسم الجامعي بدينامية نضالية انتزعت من خلالها الجماهير حقها في التسجيل. وشكلت المعركة محطة كذلك لتعبئة الطلاب والطالبات على الإشكالات الأخرى(الاكتضاض، السكن، النقل، الكاميرات...(

● سؤال: هل لك ان تعطينا صورة عن أوضاع الجامعة التي وصفتها بالكارثية؟

■ مقارنة بسيطة تؤكد حجم الكارثة : أحدثت جامعة ابن زهر سنة 1989 بكليتي الآداب والعلوم، سعة كل واحدة 4500 طالب بمعدل 9000 طالب. أما الموسم الجامعي الجديد 2013/2012 فقد وصل عدد الطلاب بجامعة ابن زهر ما يفوق 68 ألف طالب وطالبة. في الوقت الذي ظلت فيه البنيات التحتية بكليتي الآداب والعلوم هي نفسها منذ إحداث الجامعة باستثناء مدرج جديد وقاعات بكلية العلوم. أما كلية القانون والاقتصاد التي أحدثت سنة 2008 فطاقتها الاستيعابية لا تتجاوز 10 ألف طالب، وأصبح اليوم أزيد من 26 ألف طالب يتزاحمون على المدرجات و القاعات. أما الحي الجامعي فبقي على ما هو عليه منذ بناءه رغم هذا الرقم المهول الذي سجلته الجامعة، يزيد من تعميق الكارثة المحدقة بالجامعة

النقص الحاد في الأطر من أساتذة وموظفين، إذ وصلت نسبة الحاجة للتاطير 64%، بمعدل 300 طالب لكل أستاذ وقد يصل في الكليات حتى 800 طالب لكل أستاذ. ففي كلية الحقوق على سبيل المثال هناك 42 موظف ل 26 ألف طالب !

● سؤال: أي المشاكل كانت أساس بداية المعركة؟

■ بعد معركة التسجيل مباشرة بدأت تعبئات واسعة في أوساط الطلاب للتعريف بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفضح سياسات الدولة في ميدان التعليم، وكذا للتعريف بتجارب نضالية سابقة. فبدت بوادر المعركة منذ أواخر شهر أكتوبر 2012 قبيل عطلة عيد الأضحى. ليضرب الطلاب موعدا بعد العطلة لانطلاق المعركة. هكذا شهدت شعبة علم الاجتماع يوم 20 نونبر 2012بعد نقاشات واسعة إطلاق أولى خطوات النضال، لتليها شعبتي الدراسات الامازيغية والأدب الانجليزي. بعدها مباشرة 21 نونبر 2012 ستلتحق كلية الحقوق والاقتصاد بعد أسبوعين من التعبئة. كان مشكل الاكتضاض ومحاولة التضييق على الحريات السياسية والنقابية(زرع الكاميرات بالكليات الثلاث) أحد الإشكالات المؤججة للوضع بالإضافة للنقل و المنحة ومشاكل بيداغوجية أخرى.

● ما هي الأشكال التي اتخذها احتجاج الطلاب على هذه الأوضاع؟

■ دخل الطلاب في مقاطعة شاملة للدروس بكلية الحقوق، أما كلية الآداب فقد عجزت معركة الشعب الثلاث عن التوحد وتعميم المعركة على كلية الآداب ككل. فقد عمل مناضلو الحركة الثقافية الامازيغية على عزل معركتهم في شعبة الدراسات الامازيغية، متجاهلين نداءات طلبة علم الاجتماع لتوحيد المعركة وتعميمها. هكذا انطفأت معركة شعبة الانجليزية وبقيت شعبة الامازيغية معزولة وأخذت معركة علم الاجتماع في الضمور يوما بعد يوم، خاصة مع تدخل عناصر تدعي الاستقلالية والأوطمية بممارسات أساسها السب و الشتم. ذكرنا ذلك بممارسات سابقة تسعى لفرض الوصاية على الجماهير باسم المبادئ والأعراف. هكذا أجهضت معركة كلية الآداب. في حين لا تزال معركة كلية الحقوق مستمرة، عبر مسيرات ومقاطعة وإخلاء جماعي للكلية.

توجت أشكال التصعيد هذه بمسيرة في اتجاه كلية الآداب مرورا بكلية العلوم يوم 23 نونبر 2012. وذلك من أجل تعبئة طلبة الكليات الأخرى وتجديد الدماء في معركة كلية الآداب. لكن الرياح جرت بما لا تشتهي السفن. حيث ستعمد نفس العناصر التي أجهضت معركة كلية الآداب إلى دفع أحد المتورطين في ملف السمسرة إبان فترة التسجيل بكلية العلوم إلى التصريح بأن الطلبة الثوريون اعتدوا عليه. قبل أن ينسحب هؤلاء العناصر ويفتحوا حلقية سب وشتم تلاها فرز لجنة لتاديب للطلبة الثوريين على حد قولهم. وكي ينجحوا في استفزاز الطلبة الثوريين، والدخول في نفق العنف، عمد عنصر من تلك المجموعة لصفع أحد الرفاق، وفتح شكل آخر للسب والشتم بعد ذلك مباشرة.

● سؤال: كيف تم التعامل مع هذه التطورات في ظل المعركة.

■ فتحنا أشكال وأصدرنا بيانا توضيحيا في علاقتنا بهذه المجموعة و مع الرأي العام الطلابي، وذكرنا بمواقفنا في نبذ مثل هكذا ممارسات والاحتكام لمبادئ أوطم والتقاليد النضالية الديمقراطية. مؤكدين عزمنا الدفاع عن المعركة واستمرارها، وقد استوعبت هذه المجموعة الوضع بعد أن اتضح للطلاب من خلال ممارستهم أدوارهم التخريبية للمعركة، إذ لا تلتحق هذه العناصر إلا في الساعة الرابعة زوالا لخلق تشنجات في الجنبات وخلق صراع هامشي على الشعارات مع طلبة الحركة الثقافية الامازيغية. مما جعل هذه المجموعة تنسحب بسلام وتستمر المعركة في اتجاهها الصحيح. ليتم الدخول يوم 27 نونبر 2012 في الحوار الثالث مع الإدارة، لتقرر الجماهير الطلابية تعليق المقاطعة وفرز لجنة متابعة الملف المطلبي.

كانت الأمور ستقف هنا لولا محاولة هذه المجموعة توريط الطلبة الثوريين في العنف، مما خلق جوا مشحونا في الساحة بين هذه المجموعة وتيارات أخرى كنا من بينها. وفي هذا السياق وقع تصادم بين طالب من منطقة زاكورة و رفيقين في كلية الحقوق صبيحة يوم 28 نونبر 2012.نزل على إثر ذلك طلبة زاكورة مساءا إلى كلية الآداب حيث كان الطلبة الثوريون يعتزمون فتح نقاش حول الإسلام السياسي تزامنا مع انتخابات طلبة العدل والإحسان لتجديد تعاضديتهم. لقد تم تشهير السلاح في وجه الرفاق ونسف حلقية النقاش وخلق جو من الرعب في أوساط الطلاب. بعدها مباشرة انسحب الطلبة الثوريون وأصدروا بلاغا في اليوم الموالي يعلنون فيه تجميد كافة أنشطتهم لتفويت الفرصة عن أي شكل من أشكال العنف في الساحة الجامعية.

هكذا تم عقد لقاء بين الطلبة الثوريون ولجنة طلبة زاكورة يوم 29 نونبر 2012 دام 6 ساعات تدارس الحدث وخلص إلى الإقرار بنبذ مثل هذه الممارسات ورفع كل أشكال العنف بالجامعة. وهو ما تم التصريح به في اليوم الموالي من خلال حلقية أوطامية تناول فيها الطرفان الكلمة، لتجاوز المشكل والاعتذار المتبادل عن تلك الأحداث لتعود الجامعة مكانا للصراع الديمقراطي وكميدان للنضال وتفويت الفرصة عن أعداء الحركة الطلابية و كل المتربصين بها.

● سؤال: ماذا عن مشاركة التيارات الأخرى وتفاعلها مع المعركة؟

■ فيما يخص تعامل التيارات مع المعركة فقد لعبت القوى الدينية الرجعية دور المعرقل طيلة المعركة، وذلك عبر قيامها بتعبئة مسمومة وأوصاف لا أخلاقية بالإضافة إلى محاولة تزييف واقع جامعة ابن زهر وادعاء ردود حوار ومطالب محققة في إعلاناتهم. هكذا نظم القطاع الطلابي لحزب العدالة والتنمية أشكال مضادة للمعركة تصدى لها الطلاب بعد فضحهم من قبل المناضلين التقدميين. أما إخوانهم في العدل والإحسان فقد حاولوا تكرار سيناريو التسعينات بإنزال كثيف أيام 24،23،22 نونبر 2012، مع طرح نقاشات الوعيد والضرب في معركة الطلاب بدعوى حماية الانتخابات الطلابية المبرمجة في هذه الأيام، والحفاظ على هياكل أوطم كما يدعون. إلا أن عزيمة الرفاق وبمعية الجماهير الطلابية كانت أقوى في الدفاع عن معركتهم وملفها المطلبي. حيث تحمل الرفاق الطلبة الثوريون بمعية مناضلي الحركة الثقافية الامازيغية(تنسيقية تنزروفت بالخصوص) المسؤولية الكاملة في الدفع بالمعركة إلى الأمام.

● سؤال: يظهر أن العنف عائق قوي أمام انطلاقة نضالية وازنة بالجامعة المغربية، ما السبيل لتجاوز هذا الوضع، لخلق إمكانية فعلية للنضال الضروري لصد تعديات دولة البرجوازية على الجامعة العمومية؟

■ نعم إنه كذلك والمستهدف هي معارك الطلاب والطالبات بالجامعة المغربية، خاصة أن هذه المعارك متواترة بفعل حجم الكارثة التي حلت بالجامعة العمومية وباقي التعديات التي تتهددها. إن العنف يجهض كل جهود النضال المبذولة. والدولة تجد في الاقتتال الطلابي وسيلة تعفيها من تداعيات قمعها المباشر.

نعتقد جازمين أن العنف، سواء بوعي أو بغير وعي، حرب بالوكالة تشنها على النضال الطلابي أطراف بعينها لفائدة الدولة القائمة. إننا نعتبر العنف والاقتتال أول مهدد للنضال الطلابي بعد القمع البوليسي. ولذلك فنحن حريصون تماما على أن لا نقع في ذاك المستنقع.

الطلبة الثوريون ليسوا بديلا عن النضال الطلابي الضروري لتحصين حرمة الجامعة، وتحصين حقوق الطلاب ومكاسبهم. ليست لديهم أي مطالب خاصة، ولا مارب شخصية، إنما يناضلون من أجل المصالح المباشرة والتاريخية للطلاب. وإذ يقومون بذلك يسعون كي يكونوا أفضل المدافعين عن تلك المصالح.

الطلبة الثوريون يرفضون التمييز مطلقا، سواء على أساس الدين أو العرق أو الجنس، ويسعون لنشر مبادئ الديمقراطية والعلمانية والمساواة والتحرر... وسط الطلاب. يفعلون ذلك بالسجال والنقاش الديمقراطيين، ولا يلجئون لا للعنف ولا لأي وسيلة إكراه طلبا لذلك.

نعتقد أن السبيل لتطويق العنف، وللعمل على عزله، هو النضال الديمقراطي الكفاحي التقدمي المستقل والجماهيري الذي من شأنه أن يخلق جوا رافضا للعنف، بل يناضل ضده تحصينا لمكاسب الطلاب والطالبات وحقوقهم.

شعبة علم الاجتماع بكلية الآداب بأكادير

الجمع العام كامل السيادة أولى الخطوات لفعل نضالي طلابي حازم

تواصل الدولة البرجوازية سياسة حرمان القاعدة الشعبية العريضة من طلاب المغرب من الحق في التعليم الجامعي برفض جعل ميزانيته تواكب الحاجات الطلابية، دراسيا و معيشيا. ومع بداية كل موسم جامعي تفيض المشاكل، ومعها سياسة الارتجال و ارتباك المشرفين المباشرين على التنفيذ باجراءات ترقيع اعتباطية.

و لن نقول إن سياسات الدولة في ما تسميه "اصلاح التعليم الجامعي" فاشلة، فغايتها الفعلية هي تنفير أكبر نسبة من طلاب الطبقات الشعبية من الجامعة، و خلق سوق للجامعات الخاصة التي تشجع الدولة انتشارها، كي تبلغ غايتها في تخصيص اقل ميزانية ممكنة لخدمة التعليم العمومي. و هذا الهدف يتحقق فعلا سنة بعد سنة.

هذه السياسة تلقى مقاومة من ضحاياها، لكن هؤلاء منزوع السلاح، طالما تتخبط منظمتهم في أزمتها التنظيمية. فالاتحاد الوطني لطلبة المغرب لا يشتغل كمنظمة وطنية توحد النضالات، بل يدور مناضلو كل مدينة جامعية في حلقة النضالات المحلية المفرغة. و لا يجرى حتى تنسيق التحرك النضالي حول القضايا الكبرى ذات الصبغة الوطنية.

و طبعا لا يمكن انتظار قيام منظمة طلابية كاملة المواصفات، بل يجب الانطلاق من الواقع كما هو: أي تحركات جنينية حول مشاكل يومية. تجارب النضال هذه تستدعي التطوير بتسييرها ديمقراطيا، ونبذ أي وصاية على الطلبة.

سنتناول في التالي حالة من هذا القبيل، تمثلت في تحرك طلبة شعبة علم الاجتماع بكلية آداب جامعة ابن زهر، وتمكنهم من الظفر ببعض التحسينات لوضعهم الدراسي. جامعة ابن زهر تعيش أصلا مجموعة من المشاكل التنظيمية المتعلقة أساسا بالنقص الكبير في البنية التحتية (مشكل الاكتظاظ ، قلة الأطر ، محدودية الاختيارات ...) ثم احتدت هذه المشاكل في الموسم الجامعي الجاري. و أدى إصرار الدولة على إبقاء ميزانية التعليم دون مواكبة الحاجات المتنامية إلى تردي عام غير مسبوق لأوضاع التدريس، وحياة الطالب/ة.

و كالعادة، كلما تردى الوضع، و تحسبا لاحتقانه بفعل استياء الضحايا، يتعزز الجانب القمعي، حيث جرى تثبيت كاميرات فيديو في أرجاء الكليات الثلاث (الآداب ، العلوم ، الحقوق) بقصد مراقبة أنشطة الطلاب النضالية، علاوة على تسييج محيط هذه الكليات.

وكان تأخير انطلاق الدروس والتحاق الأساتذة خاصة في بعض الشعب علم الاجتماع ، الانجليزية ، الجغرافيا القشة التي قصمت ظهر البعير. فحدث بالطلاب إلى التحرك، حيث بادر طلاب الفصل الخامس بشعبة علم الاجتماع يوم 13\11\2012 إلى الدعوة إلى نضال موحد من أجل صياغة مطالب موحدة تحيط بجميع المشاكل التي تعاني منها الشعبة. دعوة حظيت باستجابة طلابية سريعة، تجسدت في جمع عام لطلبة علم الاجتماع، و جرى تشكيل لجان لتنظيمه بشكل جماهيري. وتم فعلا يوم 19|11|2012 وناقش جدول الأعمال التالي:

- مشروع لائحة المطالب .
- صيغة الأشكال النضالية .
- ظ أفق المعركة.

وقد تمت صياغة ملف مطلبي موحد راعى كل الفصول وذلك على الشكل التالي:

- الجانب البيداغوجي :
- الإعلان عن لوائح الطلبة بالنسبة لجميع الفصول
- تثبيت المجزوءة داخل الوحدة
- تسوية بيان النقط لمجموعة من الطلبة
- حل مشكل تزامن الحصص
- حل مشكل الخصاص في الأطر
- الترخيص لطلبة الأسدس الخامس لاجتياز الأبحاث الميدانية
- جدولة زمنية مناسبة للامتحانات تراعي الظروف
- تسليم الشهادات للطلبة في الوقت المحدد
- الحق طلبة الفصل الخامس في تغيير المسار
- تمديد فترة الدراسة إلى 30|12|2012
- تصحيح امتحانات الدورة الاستدراكية للدورة الماضية
- توفير الوحدة الإضافية لطلبة الفصلين 5 و6
- حضور الأساتذة في الوقت المحدد
- إلغاء التدريس باللغة الفرنسية بالنسبة للفصل 5
- توزيع بطاقة الطالب للطلبة الجدد
- مد الحاصلين على شهادة دبلوم الدراسات الجامعية العامةDEUG_ ببيان النقط
- توفير خزانة كتب خاصة بعلم الاجتماع
- تعويض حصص الدراسة الضائعة
- الجانب المادي
- توفير إمكانية طبع البحوث مجانا والدروس بثمن رمزي لا يتجاوز 3 دراهم
- تجهيز قاعات الدروس بالتجهيزات الأساسية (الميكرو، الطاولات ...)
- حل مشكل الاكتضاض بتخصيص جناح " الإنسانيات " لشعبة علم الاجتماع
- تعجيل صرف المنح

وتم الاتفاق على مقاطعة شاملة للدروس حتى تحقيق المطالب، إضافة إلى التنسيق مع الشعب الأخرى كي تنضم للنضال وتوسيع مجاله وحدة أشكاله .

وقد خاض الطلبة أسبوعا نضاليا كاد أن يؤتي ثماره لولا العرقلة التي مارستها بعض الأطراف الساعية إلى تشتيت الصف الطلابي وخلقت بالفعل أزمة جعلت الطلبة يعيدون ترتيب صفوفهم وذلك في جمع عام ثان يوم 22|11|2012 جمع طلبة علم الاجتماع حفاظا على مبدأ الجماهيرية والديمقراطية في اتخاذ القرارات وتم الخروج منه بضرورة التصعيد وذلك بخوض اعتصام مفتوح مع الإبقاء على المقاطعة حتى تحقيق المطالب المشروعة والعادلة .

وصبيحة اليوم الموالي تجلت عزيمة الطلاب في اعتصام أمام مبنى الإدارة ثم داخله، ما دفع المسئولين إلى طلب التفاوض. استجاب له المعتصمون، وجرى في جولتين متناولا جميع عناصر الملف المطلبي... و في أثناء التفاوض ناقش المعتصمون مختلف القضايا التي تهم الحركة الطلابية والوضع السياسي والاجتماعي للمغرب وواقع التعليم... ، إلى حين خروج لجنة التفاوض بحلول لبعض الإشكالات أهمها:

+ إقرار تثبيت المجزوءة من داخل الوحدة
+ إعلان لوائح طلبة جميع الفصول في موقع الكلية الإليكتروني بالإضافة إلى نسخ ورقية بمقر الشعبة
+ فتح فترة للراغبين في تغيير المسار
+ تمديد الدراسة إلى 30|12|2012
التنسيق مع الأساتذة لإلغاء التدريس باللغة الفرنسية بالنسبة للفصل 5
فتح الباب أمام الراغبين في الاستفادة من الوحدات الإضافية
+ مراقبة الأساتذة غير المنضبطين
+ إيجاد صيغة جديدة للتداريب الميدانية
+ توفير المراجع الخاصة بعلم الاجتماع
+ البدء في توزيع بطاقات الطالب للطلبة الجدد
+ تأجيل الامتحانات إلى الأسبوع الثاني من يناير 2023

وتمت مناقشة نتائج التفوض الواردة أعلاه بشكل مستفيض ، وتقرر رفع الاعتصام مع فرز لجنة طلابية سميت ب لجنة المتابعة " من أجل مباشرة الاتصال بالإدارة حتى تنفذ كافة وعودها ولكي تكون حلقة وصل بين الطلبة والإدارة.

وبذلك تكون شعبة علم الاجتماع قد أوقدت الشرارة النضالية الأولى التي من تجربتها بدأت الشعب الأخرى تتحرك بدورها في أفق توحيد التحرك النضالي على صعيد الكلية.

■ نبيه الأحمر

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.. الطلبة الثوريون: توضيح للرأي العام الطلابي

نحن الطلبة الثوريون تجمعنا قناعات نضال، اخترنا هذا السبيل لأننا نعتقد أن لا منقذ من مصائب الرأسمالية التابعة غير النضال. نحن مناضلون من أجل مجتمع يبنى على أنقاض الرأسمالية، مجتمع الأخوة الإنسانية والتضامن و التشارك الحر، مجتمع تفتح فيه طاقة الإنسان المنعتق من الاستغلال والاضطهاد. باختصار نحن مناضلون من أجل الاشتراكية التي لا تمت بصلة للنماذج المشوهة التي كانت قائمة.

لسنا دعاة عنف، مع أننا نحتفظ لأنفسنا بحق الدفاع الشرعي عن النفس. نعتقد جازمين أننا مستهدفون لدورنا النضالي والفكري بالجامعة المغربية، وكنا ضحية العنف مرارا، ولم نلجأ إلى الرد عليه إلا اضطرارا أمام استهدافنا بالاجتثات والتصفيات، واعتبرنا، عن حق، أن استهدافنا بالعنف حرب بالوكالة تشنها علينا أطراف بعينها لفائدة الدولة القائمة.

نحن لسنا بديلا عن النضال الطلابي الضروري لتحصين حرمة الجامعة، وتحصين حقوق الطلاب ومكاسبهم. ليست لدينا أي مطالب خاصة، ولا مارب شخصية، إنما نناضل من أجل المصالح المباشرة والتاريخية للطلاب. وإذ نقوم بذلك نسعى كي نكون أفضل المدافعين عن تلك المصالح. نرفض التمييز مطلقا، سواء على أساس الدين أو العرق أو الجنس، ونسعى لنشر مبادئ الديمقراطية والعلمانية والمساواة والتحرر ... وسط الطلاب. نفعل ذلك بالسجال والنقاش الديمقراطيين، ولا نلجأ لا للعنف ولا لأي وسيلة إكراه طلبا لذلك.

نعلم جيدا أن استهدافنا لأننا نناضل، يشكل حرجا للدولة القمعية القائمة في سياق تحرري تعمل جاهدة للانتهاء منه سريعا والعودة لعادتها القديمة في القمع والاعتقال والمحاكمات الصورية. لذلك تريد الدولة أن تلفق التهم للمناضلين والمناضلات على أنهم "عصابات إجرامية مسلحة" لتبرر مصادرتها للحريات السياسية والنقابية بالجامعة. إنها تفعل ذلك عبر عملاء استفزازيين تدسهم وسط القوى المناضلة سواء السياسية أو النقابية أو الجمعوية ... وتفتعل بواسطتهم شتى أنواع التوتر التي من شأنها فك التعبئات والأنشطة النضالية.

نقول ذلك لأننا واعون جدا أن لا علاقة للطلاب المتحدرين من منطقة زاكورة بما يجري هذه الأيام من استفزازات وعنف مسلطين على الطلبة الثوريين. .. بينما لدينا اختلاف واضح بجلاء مع المجموعة التي تسمي نفسها زورا وبهتانا "الطلبة الأوطاميين"، وهذا الخلاف يتعلق بالمعركة الطلابية التي نتدخل فيها ولنا بها دور محوري، ونشجع على كفاحيتها واستقلالها وتقدميتها وجماهيريتها وديمقراطيتها المباشرة التي تجعل السيادة عليها في أيدي جماهير الطلاب والطالبات. وبدل أن تضم هذه المجموعة الستالينية التي تختبئ وراء "الأوطامية" جهدها لجهود الطلبة والطالبات والفصائل المناضلة المشاركة بالمعركة، لم تجد ما تحسن فعله سوى محاربة الطلبة الثوريين بواسطة السباب المنحط غالبا وعبر اتهامهم بالتحريفية والتحالف مع الظلامية والشوفينية...

لم نشأ الدخول في المهاترات الفارغة مع هذه المجموعة التي لا تبحث عن شيء سوى استفزازنا للنزول إلى الحضيض الذي تسكنه. ولما تأكد لها ترفعنا عن ذلك، قامت باختلاق المشاكل هنا وهناك لدفعنا للاحتكاك معها، ونعترف أن استفزازها أعطى الثمار، بخاصة لما تجرأ عنصر مشبوه على العبث برواق الطلبة الثوريين بكلية العلوم، ونحن بالمعركة النضالية في كلية الحقوق، ومرة أخرى عندما كونت المجموعة لجنة لضرب وتأديب أحد الطلبة الثوريين، وأخرى عندما جرى احتكاك بين رفيقينا وأحد الطلبة الزاكوريين بمقصف الكلية، ومرات عديدة عندما قامت نفس العناصر بالتحرش بالرفيقات الطالبات الثوريات، والتهديد والوعيد، بما فيها ترصد رفاق معززلين وتهديدهم بالسلاح الأبيض كي يخلوا الجامعة.

ليس لدى الطلبة الثوريين أي مشكل مع لجنة طلبة منطقة زاكورة ولا مع طلبة أي منطقة أخرى بل هم المبادرون لحفز تجربة النضال الإقليمي، وهم من بين المناضلين الأبرز في نضالات طلاب وطالبات زاكورة. علما أنه حين كان الطلبة الثوريون يبذلون جهدا مضنيا لتشكيل لجان النضال الإقليمي وتعميمها وتقويتها وتنسيق نضالها كان من يختبئون اليوم خلف يافطة "الطلبة الأوطاميين" - بالتحديد القلة الذين لا يتجرؤون على إعلان انتمائهم والدفاع عنه جهارا - كانوا يقفون ضدها وينسفون جموعاتها العامة، ويهددون باستعمال العنف ضدها . كان لا بد أن نوضح ذلك، قبل أن نؤكد أن المستهدف من وراء الطلبة الثوريين هو النضال الطلابي بشكل عام. فالعنف الذي نشهده اليوم تفجر فجأة ومعركة كلية الحقوق الجماهيرية جارية، ولم يكن للعناصر المذكورة (التي نؤكد أن لا علاقة لها بلجنة طلاب وطالبات زاكورة المناضلة من أجل الحق في النقل والسكن الجامعيين ومن أجل المنحة ...) التي تدفع نحو العنف أي دور بها، لا بل لم يسجل من بداية الموسم أن شاركوا في نضال أو نشاط طلابي. إننا نؤكد أن المستهدف هي معركة طلاب وطالبات جامعة ابن زهر باكادير منذ بدايتها، خاصة أن المعركة كانت جماهيرية وديمقراطية وكفاحية ومستقلة وتقدمية، واستطاعت تحقيق بعض المكاسب، لعل أهمها إزالة كاميرات المراقبة المزروعة بارجاء الكلية، وبخاصة في الأماكن التي تحتضن أنشطة الطلاب النضالية المتنوعة. لقد كانت المعركة في طريقها للتحول لمعركة تشمل كليات الجامعة كلها، والحي الجامعي أيضا، وكانت التعبئة جارية لذلك، لكن العنف جاء ليجهض كل الجهود المبذولة. إننا واثقون ان الدولة ترى في الاقتتال الطلابي وسيلة تعفيها من تداعيات قمعها المباشر.

أيها الطلبة والطالبات، طلاب وطالبات منطقة زاكورة بشكل خاص، نحن الطلبة الثوريون لا نريد أن تكونوا مطية لأي كان، فليس لدينا أي مشكل مع أي منكم مطلقا، ونعرف أن من يستهدفوننا إنما يختبئون وراء يافطة "الطلبة الأوطاميين" علما أن مواقفهم و خلافاتهم مع الأطراف السياسية الأخرى في النضالات الطلابية الأوطامية تلزمهم و لا تلزم لجن المناطق التي ينحدرون منها، وهم على علم تام بأن أساس تشكيل لجنة طلاب أية منطقة هو أساسا لخوض النضال، كما طلاب وطالبات ورزازات، وطاطا وزاكورة وسكورة،... من أجل النقل والسكن الجامعيين، ومن أجل تعميم المنحة و الزيادة فيها ... وليس من أجل الحروب والغزوات في الساحة الجامعية.

إذ نقول ذلك، فإننا نشدد على أن الاحتكاك الذي جرى بين طالب من منطقة زاكورة وطالبين ثوريين في مقصف كلية الحقوق إنما نتج عن الجو المشحون الذي خلقته أجواء العنف المخيمة على الجامعة. لقد كان ذلك رد فعل لا عقلاني من طرف هؤلاء الطلبة بفعل جو الاحتقان المشار له، والذي يرجع بالأساس لتصرفات عناصر تدعو نفسها زورا "الطلبة الأوطاميين" لا علاقة لها سواء بطلبة زاكورة او بالطلبة الثوريين. لذلك فإننا نحن الطلبة الثوريون إذ نشدد على ذلك، فإننا على كامل الاستعداد لتفادي وقوعه مرة أخرى، ونهيب بطلاب وطالبات لجنة زاكورة من أجل العمل لتفادي ذلك، وكلنا يقين بأنهم مستعدون لذلك، وأنه لا علاقة لهم أصلا بموجة العنف الحالية المستهدفة للنضال الطلابي من وراء استهداف الطلبة الثوريين.

لن نحمل أدوات حادة، بل أدواتنا الجامعية، وعدتنا النضالية و الفكرية، ولن نتجر إلى مستنقع العنف و الاقتتال باعتباره أول مهدد للنضال الطلابي بعد القمع البوليسي. نحن الطلبة الثوريون ندخل إلى الجامعة عزلا وغير مدججين بالأدوات الحادة، زادنا الوحيد فكرنا وقناعاتنا النضالية، ولوازم دراستنا، وإذا وصل الجبن بمن يستهدفنا حد استهداف أناس عزل بالزبارات والسيوف ... فليفعل. إننا نرفض العنف عن مبدأ عميق جدا، وليس نفاقا.

نحن مستعدون لأداء ضريبة النضال قمعا واعتقالا ومحاكمات صورية، لكننا نترفع أن نسقط إلى القاع العفن للعنف الذي نجر إليه جرا. وطبعا لا يعني هذا مطلقا أننا لن ندافع عن أنفسنا و عن حقنا في العمل السياسي و النضالي. نرفض العنف مبدئيا وندعو الكل لنبذه و لتشجيع حل كل الخلافات أيا كانت بالنقاش الديمقراطي الهادئ

علاقتنا النضالية بطلاب وطالبات زاكورة رائعة ونحرص على أن تظل كذلك، وأن تتطور نحو الأفضل، ونسجل بارتياح بالغ حرصهم على عدم الانجرار للعنف، ورفضهم له.

نعتقد أن السبيل لتطويق العنف، وللعمل على عزله، هو النضال الديمقراطي الكفاحي التقدمي المستقل والجماهيري الذي من شأنه أن يخلق جوا رافضا للعنف، بل يناضل ضده تحصينا لمكاسب الطلاب والطالبات وحقوقهم.

■ أكادير في 30-11-2012

الطلبة الثوريون في يوم الاحتجاج العمالي 8 ديسمبر 2012

شارك الطلبة الثوريون في الاحتجاج العمالي يوم 8 ديسمبر 2012، بالتعبئة في الجامعة بمنشور و بالحضور في التحرك النضالي الذي نظمته النقابتان الداعيتان لليوم النضالي

فيما يلي منشور الطلبة الثوريين
الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
الطلبة الثوريون

جميعا إلى جانب العمال يوم 8 ديسمبر 2012-

أيتها الطالبة، أيها الطالب

يوم 8 ديسمبر 2012 سيحتج عمال المغرب و عاملاته في ربوع المغرب على سياسة أرباب العمل و الدولة القائمة على الاستغلال المفرط و قمع الحريات النقابية، وتنفيذ مزيد من السياسات المضرة بالطبقة العاملة وعامة الشعب الكادح.

فمع كل الادعاءات بالتقدم على طريق الديمقراطية التالية لفرض دستور يوليوز 2011، وكل المزاعم حول البعد الاجتماعي في السياسة الرسمية، يستمر قهر الأغلبية العمالية و الشعبية بمواصلة تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية لا تنفع غير القوى الاستعمارية الجديدة [الاتحاد الأوربي و صندوق النقد الدولي و ما شابه..] ، وأقلية رأسمالية مغربية متواطئة.

الخدمات العامة من تعليم و صحة ... لم يبق منها غير الاسم بعد كل ما تم تنفيذه من ضرب للمجانية و تشجيع للقطاع الخاص المتاجر في حياة الناس، و البطالة مستشرية متوازية مع تشديد القمع ضد حركة المعطلين، و هشاشة التشغيل باتت قاعدة لتضخيم الأرباح وتركيع ضحايا الاستغلال، و النساء مقهورات بفرط الاستغلال وأعباء العمل المنزلي و رعاية من لا توفر لهم الدولة بنيات اجتماعية (مسنون، مرضى، ذوو الاحتياجات الخاصة،ة)، وما إلى ذلك من المآسي الناتجة عن نظام رأسمالي تابع.

وإذ يجري تحميل الشعب الكادح هذه الأهوال كلها، تزداد الأقلية البرجوازية اغتناء و نهبا لثروات البلد و تهريبها إلى البنوك الأجنبية، تحت غطاء مسرحية برلمانية وحكومة واجهة يرأسها خدام أوفياء للاستعمار الجديد و للاستبداد.

هذا الواقع يسحق الطالب المتحدر من وسط شعبي، فيما تستفيد أقلية من أبناء الرأسماليين من تعليم رفيع الجودة بمؤسسات النخبة و بالخارج. لقد فقدت الجامعة العمومية كل مقومات التعليم الجامعي وأصبحت مجرد مستودع لإلهاء أبناء الطبقات الشعبية ، و تخريج أفواج من المعطلين.

نحن الطلاب جزء من ضحايا هذا النظام الاقتصادي الاجتماعي الظالم والفاسد و المفروض بالحديد و النار. لذا نكافح من اجل تحسين شروط الدراسة و الحياة الجامعية، ومن أجل تغيير شامل و عميق يحقق الحياة اللائقة للجماهير الشعبية، و نضم صوتنا إلى كل الفئات الشعبية المناضلة، و نعمل من أجل تلاقي الكفاحات في قوة شعبية واحدة قادرة على تحقيق مجتمع الحرية و العدالة الاجتماعية، مجتمع انتفاء الاستغلال والاضطهاد بكافة أشكاله.

لذا ننضم إلى يوم الاحتجاج الوطني السبت 08 دجنبر الذي دعت إليه النقابتين العماليتين _كدش وفدش، وندعو جماهير الطلاب والطالبات إلى المشاركة الكثيفة في أشكاله، من تجمعات و مسيرات.

الطلبة الثوريون _ 2012/12/06

معركة طلاب: طالبات كلية الحقوق بأكادير: أوضاع جامعية كارثية ومشاركة طلابية متواضعة

شهدت بداية الموسم الجامعي الحالي مشاكل جمة، أبرزها الاكتظاظ الكبير، الذي استعملته إدارة الجامعة لوضع عدة قيود على التسجيل، وبخاصة تسجيل حاملي البكالوريا القديمة. كان ذلك أساس معركة طلابية هي انطلاق عملية التسجيل، معركة متواضعة، لكنها قوية بما يكفي لانتزاع حق التسجيل لعدد لا يستهان به من الطلبة والطالبات.

وفي يوم 20 نونبر 2012 أطلقت شعبة علم الاجتماع، بعد نقاشات واسعة، أولى خطوات النضال، تلتها شعبتي الدراسات الامازيغية والأدب الانجليزي. وفي يوم 21 نونبر 2012 ستلتحق كلية الحقوق والاقتصاد. كان مشكل الاكتظاض ومحاولة التضييق على الحريات السياسية والنقابية(زرع الكاميرات بالكليات الثلاث) اهم الإشكالات المفجرة للمعركة، بالإضافة للنقل و المنحة...

مجريات المعركة

بعد نحو أسبوعين من التعبئة وسط الطلاب في المدرجات وفي الساحة غالبا، عبر حلقات "جماهيرية" وأخرى على شكل مجموعات صغيرة(دردشات) حول أوضاع الجامعة وحول ما يسمى "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" والإصلاح الجامعي والبرنامج الاستعجالي، انطلقت المعركة بحلقة تقريرية خلصت إلى مقاطعة شاملة للدروس.

بدأت المقاطعة يوم الأربعاء 21 نونبر و استمرت أيام الخميس والجمعة والسبت والاثنين والثلاثاء. وكانت المقاطعة مصحوبة بمسيرات يومية تجوب ارجاء الكلية، ومسيرة واحدة نحو كلية الآداب اختتمت هناك. وكذا إخلاء جماعي للكلية مرتين. ليتم العدول عن خيار مقاطعة الدروس يوم الثلاثاء 27 نونبر.

مطالب بيداغوجية في مجملها إضافة إلى مطلب نزع الكاميرات

ظ حل مشكل الاكتظاض ووضع برنامج مناسب للتفويج.

ظ تمديد فترة الدراسة إلى 30 -12-2012 وتأجيل الامتحانات حتى 23 يناير 2013

ظ السماح باستعمال plan comptable في الامتحانات.

ظ وضع سلم التنقيط في اوراق الامتحانات

ظ تمكين الطلبة من مراجعة اوراق الامتحانات دون قيد او شرط.

ظ اعلان لوائح الطلبة والوحدات المسجلين فيها .

ظ تدريس الاعلاميات في الكلية وتوفير التجهيزات الخاصة بها.

ـ التراجع عن الفصل كإجراء زجري لطلبة الإجازة المهنية في حال الغياب 3 مرات.

ظ صرف المنح

ـ حق الطلبة في الحي الجامعي (هذا المطلب يهم المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية)

ظ توفير المطبوعات في مركز نسخ الكلية بثمن رمزي 3 دراهم. (هذا النظام معمول به في كلية العلوم). مطلب يهم طلبة الحقوق خاصة حيث يتم الاستثمار فيهم لشراء الكتب التي يصدرها الاساتذة والتي تتراوح اثمانها بين 30 درهم و60 درهم للكتاب.

ظ توفير المراجع وفتح خزانة الكتب في وجه جميع الطلبة. (حيث الخزانة فارغة من اي كتب)

ظ التعجيل باستكمال الاشغال في الملحقة الجديدة التي تبنى وراء الكلية .(ملحقة متعددة التخصصات لا تهم الحقوق والاقتصاد فقط)

ظ طبع البحوث مجانا في الجامعة.

ظ إزالة الكاميرات والأبواب الحديدية الفاصلة بين الساحة وداخل الكلية.

مشاركة طلابية ضعيفة وخجولة في الأشكال النضالية

يبلغ عدد الطلبة بالكلية حسب تصريح العميد بداية السنة ما يفوق 25000 طالب/ة، وحسب الإداريين بالكلية فالرقم بين 26000 و28000 طالب/ة (احد بيانات نقابة الموظفين بالكلية المنضوية تحت لواء كدش). مع ان الظروف الموضوعية كلها تشير لإمكانية مشاركة طلابية واسعة في النضال، إلا أن حجم المشاركة في الأشكال النضالية ضعيف وخجول، ولم يتعد عدد الطلبة الذين يشاركون ما بين 200 طالب/ة، ويصل العدد في أحسن الحالات 400 طالب/ة، وعموما يبقى حجم المشاركة متواجدا.

مشاركة ضعيفة في التقرير بشأن المعركة و لا جموع عامة

لم تتجاوز عدد التدخلات في الحلقة التقريرية التي كانت لصالح المعركة 40 مقترحا، وهذا يعكس حجم المشاركة الطلابية في التقرير بشأن المعركة. وواحدة من الأشكال الرئيسية والأكثر ديمقراطية للتقرير التي هي التجمعات العامة للطلاب لم تنظم. واحدة من المبررات لعدم تنظيمها هو استبطان البعض لفكرة أن الجموعات العامة هي برنامج لفصيل الطلبة الثوريين. هذا فضلا عن ضعف المشاركة الطلابية. وعدا ذلك أثر الدعاية المغرضة ضد المعركة من طرف منظمة التجديد الطلابي وطلبة العدل والإحسان. وعموما كانت المشاركة محتشمة بالمقارنة مع مسيرات السنة الماضية، وكذا بمعارك سنة 2010.

تم التقرير في حلقات لا يتجاوز من حضرها ما بين 100 و150 طالب. ما زال النقاش يقتصر على الطليعة الطلابية، أما الطلبة الجدد وغير المنتمين إلى فصائل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فمشاركتهم ضعيفة.

لم تتخذ القرارات بالتصويت بل عن طريق توزيع المداخلات واحتساب المقترحات التي حازت الأغلبية. أي ما يسمى توجها عاما للنقاش. توجه لا يأخذ بعين الاعتبار رأي من حضر الحلقة نفسها ولم يتدخل، لكن لديه رأي لا يمكن معرفته سوى عن طريق التصويت من بين أشكال أخرى. وللتدليل على ذلك تقررت المعركة بتوجه عام مثلته 40 مداخلة ضمن عدد حاضرين يفوق 100طالب. إذا حاز التوجه العام الأغلبية ب 30 مقترحا مقابل 10 فمعنى ذلك أن المعركة قررها 30 من أصل 100، وضاع رأي 60 آخرين. كان من شأن التصويت أن يظهر نتائج حقيقية للتوجه العام. عدا كون حلقة بذاك الحجم ليست أحسن شكل للتقرير أصلا، من هنا الأهمية الرئيسية لتجمعات الطلاب العامة.

لا وجود لانذفاع نضالي طلابي نوعي، والمعركة نفسها عانت من دلك، فرغم اتفاق الطلاب عموما مع المعركة ومطالبها فإنهم تقبلوا المقاطعة على مضض، وحتى الذين قاطعوا فعلا الحصص الدراسية أغلبيتهم الساحقة لا تشارك في الأشكال النضالية. لقد تم التعامل مع المعركة ببرودة وشكل إنقاذها رهانا أساسيا. عدا التشويش الضار للعنف، كان إجراء الحوار مع العمادة فرصة لتعليقها.

الشروط الموضوعية لمعركة طلابية جامعية متوافرة، بل إن حجم الكارثة ماساوي، لكن شروطها الذاتية هي المفقودة حتى الآن، وما لم يتم العمل المضني التحضيري على هذا المستوى ستظل نضالات الطلاب تكرر ماسيها. علينا العمل من أجل أن ينتظم الطلاب في شعبهم وقاعاتهم، وعلى أن ينسقوا أشكال تنظيمهم، ويجعلوا من التجمعات العامة كاملة السيادة الشكل الرئيسي للتوجيه والتسيير والتقرير.

كما يجب السعي لفهم أسباب استنكاف الطلاب عن المشاركة رغم غرقهم في المشاكل، و العمل لتبديد كل العقبات بوجه مشاركة طلابية عريضة.

■ نضال حسام

معركة طلبة معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي في مواجهة القمع والتضليل الحكومي: دروس في الكفاحية و التسيير الذاتي للنضالات

يخوض أكثر من 5000 طالبة وطالب من معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي ، منذ 26 شتنبر الماضي، معركة مفتوحة في إطار لجنة التنسيق الوطني لخريجي و طلبة معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي بالمغرب اتخذت عدة أشكال نضالية من مقاطعة للدروس النظرية والتطبيقية ووقفات أمام مؤسسات الدولة " وزارة الصحة، المندوبيات الإقليمية، البرلمان..." وبعض الأحزاب المشاركة في حكومة الواجهة "PJD-PPS" ضد التراجع الخطير الذي كرسته وزارة الصحة في ما يخص سياسة تكوين الأطر الصحية، بعد إصدارها لمرسوم 3 أكتوبر2012 الذي غيرت بموجبه النظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين بوزارة الصحة"المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6096 بتاريخ فاتح نوفمبر 2012 " وذلك من خلال تمكينها خريجي القطاع الخاص الحاملين لدبلوم التقني المتخصص في إحدى شعب التكوين شبه الطبي المسلم من طرف إحدى مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة من حق اجتياز مباريات التوظيف لولوج درجة ممرض مجاز من الدولة من الدرجة الثانية

خوصصة التكوين...أو الشجرة التي تخفي غابة تسليع الخدمات الصحية

يندرج هذا المرسوم المشؤوم في إطار تدمير مكتسبات الفئات الشعبية في المجال الصحي والإجهاز على حقوق الشغيلة الصحية، و تقليص دور الدولة عبر الخفض المتزايد للنفقات العمومية في هذا المجال الاجتماعي الحيوي وفسح المجال واسعا للقطاع الخاص وتسييد منطق التبادل الحر . "هذا بقصد جعل خدمات الصحة سلعة والمتاجرة بأرواح البشر عبر تقليص تمويل القطاع إلى حدود 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام _ 5.2 في المائة سنة 2012 مقابل 8 في المائة سنة مارس30- وإقرار مرسوم 1960 القاضي بضرب ما تبقى من1999 مجانية الخدمات، بالإضافة إلى إسناد عدة خدمات بالمؤسسات الصحية إلى الشركات الخاصة في إطار ما يسمى بالتدبير المفوض : الحراسة، النظافة، التزود بالأكسجين، وتدبير النفايات الطبية، بل حتى بعض المؤسسات الصحية كمراكز تصفية الدم في بعض المناطق أنيط تدبيرها إلى جمعيات، بل أكثر من هذا فسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في ميدان تكوين الأطر الصحية بالخصوص الممرضين والتقنيين فمذ سنوات انتشرت المؤسسات الخاصة لتكوين الممرضين والممرضات كالفطر في كل ربوع المغرب حتى في مدن صغيرة كورزازات والراشيدية " صابر النجار، تجدد الإضرابات والاحتجاجات في قطاع الصحة. الثلاثاء 23 أكتوبر 2012 ، جريدة المناضلة.

وقد خلفت هذه السياسات النيوليبرالية القائمة على منطق الربح واعتبار الصحة كمجال للاستثمارات المربحة أوضاعا كارثية على مختلف المستويات من تردي البنيات التحتية والتجهيزات الصحية وارتفاع أسعار الأدوية فضلا عن الخصاص الكبير في العاملين في القطاع حيث تصنف منظمة الصحة العالمية المغرب من بين 57 دولة التي تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية _ 6000 طبيب و 9000 ممرض.

وما ينبغي معرفته من طرف الشاب الحالي المنتفض ضد سياسة الإجهاز على التكوين العمومي وضرب حقه المشروع في التوظيف هو كون أن هذه الإجهازات تندرج في سياق الضربات لتي توجهها الدولة لقطاع الصحة العمومية، منذ أمد بعيد، حيث بتاريخ 18 نوفمبر 1988 اتفق البنك الدولي والحكومة على خطة شاملة لتوجيه سياسة الدولة في مجال الصحة وفق منظور نيوليبرالي يسعى الى تسليع الصحة و المتاجرة بأرواح البشر وتتمثل عناوين هده الخطة في:

إلغاء ما تبقى من خدمات صحية عمومية؛_
وضع إستراتيجية جديدة لتمويل القطاع؛_
فتح المجال لدور القطاع الخاص؛_
إقامة نظام وطني للتامين الصحي مع إجبارية_
الانخراط لمستخدمي القطاعين العام والخاص.

وتتمثل أهم مطالب طلبة وخريجي معاهد تكوين الأطر في الميدان الصحي في:

توفير مناصب مالية لتوظيف الخرجين المعطلين البالغين 2600، إلغاء المرسوم الذي يسمح لخريجي القطاع الخاص في المجال شبه الطبي من ولوج الوظيفة العمومية في إطار الممرضين.

إعتماد نظام "إجازة ماستر دكتوراه" إسوة بباقي معاهد تكوين الأطر طبقا لمقتضيات المادة 25 من القانون المتعلق بتنظيم التعليم العالي..00

إدماج خريجي السلك الثاني من معاهد تاهيل الأطر في السلم العاشر عوض السلم التاسع.

أكذوبة المادة 33. والجدل حول الطبيعة القانونية لمعاهد تاهيل الأطر ؟

بفضل صمود الطلبة المحتجين الذين جسدوا مقاومة بطولية في مواجهة القمع الذي تعرضت له نضالاتهم السلمية المشروعة في ظل غياب تضامن طلابي خاصة من طرف الحركة الطلابية واكتفاء قيادات النقابات العمالية برفضها اللفظي كعادتها عبر البيانات الاستنكارية واستنكافها عن تجسيد التضامن النقابي مع الطلبة المضربين عبر إعلان إضراب وطني داخل القطاع الصحي، وبعد استخفاف الجهات المسئولة في الدولة وتنكرها لمطالب المحتجين خرج وزير الصحة لممارسة التضليل المعهود لدى خدام نظام الاستغلال والاستبداد حيث أكد في ندوة صحفية وفي نشرات إخبارية بان كل ما قام به هو تطبيق القانون الموجود أصلا والمتعلق بالتكوين المهني الخاص الذي صادقت عليه المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا الممثلة في مجلس المستشارين وخاصة المادة 33من القانون13-00 التي تنص " تخول الدبلومات المعترف بها من قبل الدولة لحامليها نفس الحقوق نفسها المخولة بموجب التشريعات والقوانين الجاري بها العمل لحاملي الدبلومات المماثلة المسلمة من طرف مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العمومي".

وهو الأمر الذي يدخل في باب التضليل وممارسة الكذب حيث أن معاهد تاهيل الأطر لا تندرج من الناحية القانونية في مجال التكوين المهني بل تعد معاهد لتكوين الأطر وفق المرسوم 2.93.602الصادر في 29 أكتوبر1993 المنشئ لها، المنشور في ج.ر عدد 4233 بتاريخ 15 ديسمبر1993" والمتعلق بإحداث معاهد لتكوين الأطر في الميدان الصحي الذي تنص المادة الأولى منه "تحدث مؤسسات لتاهيل الأطر في الميدان الصحي تابعة لوزارة الصحة تسمى معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي"، مما يجعل من مماثلتها مع مؤسسات التكوين المهني العمومي ضرب من العبث والخلط المتعمد من أجل إيجاد المسوغات القانونية لتمرير مخطط الإجهاز على منظومة التكوين العمومي في المجال الصحي وفتح المجال لسماسرة القطاع الخاص للاغتناء ومراكمة الأرباح ولو على حساب جودة الخدمات الصحية الموجهة لكادحي هذا البلد، وبالتالي فإن الاعتماد على مقتضيات المادة 33 من القانون 00.13 المتعلق بوضع نظام أساسي عام لمؤسسات التكوين المهني الخاص عار من الصحة ويفتقد حتى للشرعية القانونية.

ولتوضيح هذه الفكرة أكثر، يكتفي أن نشير إلى أنه في الوقت الذي يحدد فيه النظام القانوني المنشئ لمعاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي دور هذه الأخيرة في مهمة تاهيل واستكمال خبرة الأطر الشبه طبية المدعوة للعمل في القطاع العام أو القطاع الخاص، وتشارك، ايضا، في تنمية البحث لمجال الأعمال الشبه طبية " المادة 2 من مرسوم 15 ديسمبر ، المستند إليه من2 ، في مادته 13.00 ، نجد القانون1993 طرف الوردي يحصر دور التكوين المهني الخاص في التكوين لإعداد صناع وعمال مختصين وعمال مؤهلين وتقنيين وتقنيين مختصين لمزاولة العمل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي يصير منطق مماثلة معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي مع مؤسسات التكوين المهني الخاص في المجال شبه الطبي ضربا من التحايل حتى على النصوص القانونية المعمول بها في بلادنا بالنظر إلى التباين النوعي في الأدوار المنوطة بكل منهما.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد صدور القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي في 19 ماي2000، والذي أثار معارك طلابية قوية في الجامعات المغربية لا زالت شرارتها مستمرة لحدود الآن في بعض المواقع الجامعية، أصبحت مختلف مؤسسات تكوين الأطر تدخل ضمن ما أسمته المادة 25من هذا القانون بمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات والمنتمية إلى مختلف الوزارات أو الخاضعة لوصايتها، والتي تناط بها المهام الرئيسية التالية:

التكوين الأساسي والتكوين المستمر ولا سيما في الميادين المتعلقة بالقطاع التابعة له؛

إعداد الشباب للاندماج في الحياة العملية؛

البحث العلمي والتكنولوجي ونشر المعرفة في ارتباط وتساهم مع الجامعات في المجهود الوطني لاستقبال الطلبة وتكوينهم ومجهود تحسين المردودية في استخدام البنيات التحتية وتعبئة موارد التاطير المتاحة.

وتحدد قائمة هذه المؤسسات بمرسوم يتخذ باقتراح من السلطة الحكومية المكلفة بتكوين الأطر .

وعلى هذا الأساس تبنت جل القطاعات الوزارية هذا النظام القانوني الجديد، وعملت على اعتماد نظام "إجازة- ماستر- دكتوراه"، حيث تم صدور المرسوم رقم 2.03.201 الصادر في 21 أبريل 2006 من طرف وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي الحبيب المالكي آنذاك، بتحديد قائمة مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات في :

المدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين، المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات، المدرسة الوطنية للصناعة المعدنية، مدرسة علوم الإعلام، المعهد العالي للسياحة بطنجة، المعهد العالي للإعلام والاتصال، المعهد الوطني للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة، المعهد العالي للدراسات البحرية، المدرسة الحسنية للأشغال العمومية،المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية.

وفي سنة 2011 تم إدراج معاهد جديدة، في عهد أحمد اخشيشن، بموجب المرسوم رقم 2.10.279 الصادر في 20 ماي2011 هي: المعهد العالي للصيد البحري، والمدرسة العليا لصناعة النسيج والملابس، أكاديمية محمد السادس الدولية للطيران المدني.

وعليه كان من الأجدر بالوردي الإسراع في اقتراح مشروع مرسوم يقضي باعتماد نظام L.M.D وإحالته على السلطة الحكومية المكلفة بالتعليم العالي من أجل إدراج معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي ضمن مؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات عوض اللجوء إلى سياسة النعامة والتضحية بمصير التكوين العمومي على مذبح تسريع نزيف خوصصة القطاع الصحي بما في ذلك تكوين الأطر وتعريض آلاف الخرجين إلى جحيم البطالة.

طبعا لا يخفى على أحد أن الخلفية الحقيقية وراء تشجيع القطاع الخاص في المجال شبه الطبي يدخل في صميم تخلي الدولة عن مسؤوليتها في تمويل التكوين العمومي، ففي الوقت الذي كان يتعين على الدولة رفع ميزانية القطاع الصحي وتخصيص الموارد المالية اللازمة لتكوين الطلبة الممرضين، ها هي ذي حكومة تجار الدين ومرتزقة البنك العالمي يضعون آخر مسمار في نعش مجانية التكوين العمومي.

و تعد مسألة الاستجابة للخصاص المهول الذي تعرفه المستشفيات العمومية من الممرضين من ضمن المبررات التي ساقها الوزير الوردي لتبرير هذا الإجهاز في حين أن الحقيقة المرة التي يحاول الخطاب الحكومي طمسها هي العجز عن إدماج خريجي المعاهد العمومية إذ كيف يمكن إدماج خريجي القطاع الخاص في حين أن المناصب المالية غير كافية حتى بالنسبة لخريجي القطاع العام؛إذ يبلغ العدد الحالي للممرضين خريجي معاهد تاهيل الأطر الصحية التابعة لوزارة الصحة العاطلين 2650 ممرض، في حين نجد أن عدد المناصب المفتوحة في مباراة توظيف الممرضين برسم سنة منصب" بيان لجنة التنسيق الوطني1130 لا يتجاوز 2012 لخريجي و طلبة معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي بالمغرب الصادر من فرع الرباط في فاتح أكتوبر 2012.

رغم كل العوائق التي يصطدم بها نضال هذه الفئة من الطلاب فإن ذلك لم يمنعهم من إبداع أشكال وآليات تسيير الذاتي للنضال عبر اعتماد التجمعات العامة في مناقشة مشاكلهم بشكل ديمقراطي يتيح للجميع المشاركة في النقاش واقتراح خطوات النضال وتسطير ملفاتهم المطلبية على صعيد 23 معهد على الصعيد الوطني وتنسيق معاركهم من خلال لجنة التنسيق الوطني لخريجي و طلبة معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي التي اجتمعت السبت الماضي في تطوان بحضور أزيد من 60 مندوب ومندوبة يمثلون كل المعاهد حيث تمت مناقشة تطورات ملفهم المطلبي معلنين التشبث بمعركتهم من خلال تبني برنامج للنضال الوطني ورافضين كل المناورات الساعية إلى شق صفوفهم.

معركة طلاب معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي هي معركة شعب برمته ضد سياسة خوصصة وتسليع الخدمات الصحية والتكوينات ..لنتضامن جميعا مع معركتهم وليعمل المناضلون النقابيون المكافحون على حفز تضامن شغيلة القطاع الصحي من أجل نصرة النضال من أجل جودة ومجانية الخدمات الصحية ومن أجل نصرة كفاح الطلبة الممرضين.

■ مهدي رفيق، في 18 ديسمبر 2012

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الطلبة الثوريون

كُل التضامن والدعم لنضالات الطّلبة الممرضين

منذ أكثر من شهرين يواصل وطلبة/ات معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي معركتهم بقتالية عالية رغم القمع و التضليل، حيث قاطعوا الدروس والتداريب ونظّموا وقفات احتجاجية محلية أمام المندوبيات، وأمام مقرّات حزبي العدالة والتنمية و التقدم والاشتراكية، ووقفات احتجاجية واعتصامات جزئية أمام وزارة الصحة، ومسيرات وطنية في اتجاه البرلمان. وإضرابات عن الطعام

في ٣ أكتوبر ٢٠١٢ صدر قرار لوزير الصحة، يقضي بالسماح لطلبة المعاهد الخاصة، باجتياز مباريات التوظيف، لولوج درجة ممرض مجاز من الدولة من الدرجة الثانية. حيث تم تغيير المادة ١٧ من النظام الأساسي للممرضين .

قرار بررو الوزير بنقص كبير في أطر قطاع الصحة، متجاهلا مطلب تشغيل ٢٦٠٠ من الممرضين العاطلين خريجي معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي. إن الأمر يتعلق بمسلسل التخلي عن القطاعات العمومية في أفق الخوصصة التامة.

بعد انطلاق نضالات الطّلبة /ات الممرضين/ات صرح وزير الصحة بأن باب الحوار معهم سيظل مفتوحا. تصريحات لم يمض عليها وقت طويل حتى تعرض الطلبة لقمع يوم ٢٨ نونبر ٢٠١٢ خلّف أزيد من ٣٠ إصابة ، منها كسر في أطراف أحد الطلبة وأخر إصابة أخر بليغة في الرجل.

لقد استطاع الطّلبة/ات الممرضون/ات حفز طاقة النضال الكامنة و إتاحة تفتح قدرات الفعل الجماعي، حيث اعتمدوا تنظيميا على الجموعات العامة كأشكال ديمقراطية تسمح للكل بالمشاركة في اتخاذ القرار. واستطاعوا في ظرف وجيز تشكيل لجنة تنسيق وطنية عقدت آخر اجتماع لها بتطوان بنحو ٦٠ مندوب/ة . وسطّرت برنامج نضال موحد على الصعيد الوطني.

لقد دلوا بالملموس على إمكانات تطوير نضال ديمقراطي وكفاحي عندما تنعدم الكوابح البيروقراطية و الوصاية الفوقية على القاعدة الشبابية. و لا شك أن تجربتهم هذه ستكون عبرة لقطاعات أخرى مناضلة.

واجبنا نحن مناضلو الحركة الطلابية الإسهام في نجاح نضالات الطلبة /ات الممرضين/ات والتعريف بها من أجل إسقاط القرار الوزاري، والاستفادة من هذا النضال المسير ديمقراطيا لتطوير الكفاحات بالجامعات و تنسيقها وطنيا.

تحية نضالية للطلبة و الخريجين الممرضين... و إلى أمام حتى النصر

الطلبة الثوريون 23 دجنبر 2012

شهدت مصر انتفاضة شعبية جديدة. حاول الرئيس محمد مرسي، الذي فاز في وقت سابق من هذا العام في أول انتخابات رئاسية منذ سقوط الدكتاتور حسني مبارك، تعزيز سلطته والهيمنة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين عبر: 1) إصدار مرسوم يوسع بشكل كبير سلطاته و 2) عقد استفتاء على عجل في 15 ديسمبر كانون الأول على مسودة الدستور التي تعزز الإسلام السياسي كقوة سياسية مهيمنة في البلاد. شارك مئات الآلاف من الأشخاص يوم الثلاثاء 4 ديسمبر في مظاهرة من أجل الديمقراطية، توجهت نحو القصر الرئاسي للتنديد بانقلاب مرسي. في اليوم التالي، قام الإخوان المسلمون بحشد الآلاف من أنصارهم من الأكثر تعصبا للهجوم على النشطاء الذين قادوا اعتصاماً أمام القصر الرئاسي.

توجد مصر على حافة الهاوية. فمرسي وعد بإجراء الاستفتاء في الموعد المحدد. وكعلامة على الاحتجاج، استقال بعض أعضاء حكومته والتمرد ينتشر إلى قطاعات أكبر من أي وقت مضى من السكان. وأعلن الجيش، الذي يقوم بالتفريق بين المحتجين والمتظاهرين ضدهم من الإسلاميين الذين يحاصرون القصر الرئاسي، أنه لن يتدخل. وأخيرا، في 8 ديسمبر، حاول مرسي وقادة جماعة الإخوان المسلمين تركيز الانتفاضة الشعبية ضد مرسومه على العملية الانتخابية لتجنب المواجهة في الشارع. تم إلغاء المرسوم الرئاسي بينما تم الحفاظ على الاستفتاء على مسودة الدستور في 15 ديسمبر. إذا لم تتم الموافقة، أعلن مرسي أنه سيتم عقد انتخابات جديدة في غضون ثلاثة أشهر وأن البرلمان الجديد سيكون له تفويض لصياغة دستور جديد.

أجرى المقابلة SocialistWorker.org مع علي مصطفى (حزب الاشتراكيين الثوريين في مصر) وأحمد شوقي (منظمة الاشتراكية العالمية الأمريكية) ، الذين هم حاليا في القاهرة.

منعطف جديد في مصر.. مقابلـــــــة مع علي مصطفى وأحمد شوقـــي

أحمد: إنها عبارة كثيرا ما تتردد، ولكن من الواضح أننا أمام مرحلة جديدة من الربيع العربي. ما رأيناه في مصر، في فترة قصيرة جدا، هو نمو هائل لمعارضة الحكومة المنتخبة حديثا لمحمد مرسي، والإخوان المسلمين، والتعبير عن هذه المعارضة في مظاهرات واسعة النطاق.

قبل عام، فاز حزب الحرية والعدالة (PLJ) في الانتخابات البرلمانية، وهو الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، كما فازت الأحزاب الإسلامية الأخرى. وقبل ستة أشهر، فاز مرسي بالرئاسة. والآن هناك رفض لمرسي والإخوان من شرائح واسعة من السكان في مصر.

سرعة الأحداث مثيرة للإعجاب. يوم 22 نوفمبر، أصدر مرسي مرسوما يوسع سلطاته إلى حد كبير. وصيغت أجزاء من المرسوم لتدفع الناس للاعتقاد بأن مرسي يدعم الثورة، مثل إزالة النائب العام البغيض لعهد مبارك. ولكن الهدف الرئيسي كان هو وضع سلطته وسلطة الحكومة - والجمعية التأسيسية التي تقوم بإعداد الدستور الجديد لمصر - خارج رقابة السلطة القضائية أو أي سلطة أخرى.

ثم رفع مرسي التحدي. أصدرت الجمعية التأسيسية مشروع الدستور أعلن مرسي إجراء استفتاء وطني خلال أسبوعين فقط

ولكن هناك استياء كبير ضد ما هو واضح أنه استيلاء على السلطة من قبل الإخوان المسلمين وحلفائهم، وهذا انعكس في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى إعادة تحرك عدد كبير من الناس في احتجاجات ضد الحكومة. ليس فقط في المناطق الحضرية، التي أعربت عن دعمها القوي بالفعل لمرشحين علمانيين في الانتخابات الرئاسية مثل حمدين صباحي، ولكن أيضا في جميع أنحاء البلاد.

مصطفى: لا يتم التعبير عن الكراهية ضد جماعة الإخوان المسلمين فقط في المراكز الرئيسية للثورة في القاهرة والإسكندرية. الظاهرة الجديدة في الأسابيع الأخيرة هو أن الغضب أكبر من أي وقت مضى في المناطق الريفية والمدن الإقليمية التي كانت معاقل للإخوان.

كانت الاحتجاجات عفوية غالبا. وكانت هناك عدة هجمات على مقرات لجماعة الإخوان المسلمين في الإسكندرية، وقناة السويس، وفي مدن الإسماعيلية والسويس في شمال الدلتا وغيرها.

لم يتوقع مرسي والإخوان المسلمين أن يصل رد الفعل مثل هذا المستوى من الجماهيرية والتجذر، ولا سيما في الأيام الثلاثة الأخيرة.

أعتقد أنه ربما انقادوا بالثقة المفرطة التي لا أساس لها في قدرتهم على الخروج من أي حالة. لقد خرجوا من المفاوضات مع إسرائيل بوقف لإطلاق النار في غزة معتبرين أنهم لا يقهرون ويمكن أن يستثمروا لصالحهم ما يعتبر كأنه انتصار للسياسة الخارجية لمصر، وتعزيز بذلك سلطتهم في البلاد. هناك العديد من التقارير التي تقول أن مرسي أصدر مرسومه بمباركة من الولايات المتحدة، وعلى وجه التحديد، مع موافقة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية.

لا اعتقد انهم توقعوا العدد الهائل من الناس الذين نزلوا للشوارع. يوم الثلاثاء، فوجئوا بمئات الآلاف من المتظاهرين بمسيرة إلى قصر الرئاسة. وفي اليوم التالي، جلبوا مئات من البلطجية الإخوان المسلمين لتفريق مظاهرة سلمية. وكانوا يعتقدون أنهم بذلك سيضعفون معنويات المعارضة.

في الواقع، العكس تماما هو ما حدث. فالحشد ضد بلطجية الإخوان المسلمين عبأ الآلاف من الناس. وفاق عدد المتظاهرين مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين واستمرت معركة الشارع لعدة ساعات. ولجأ الإخوان لتعزيزات إضافية من كل المدينة لتجنب اقتحام القصر الرئاسي.

أحمد: التعبير الواضح جدا لرفض مرسي كان هو قرار 11من الصحف الوطنية تعليق الصدور يوم الثلاثاء للاحتجاج على مصادرة حرية التعبير نتيجة للاتجاه الذي يجري اعتماده من قبل مرسي والإخوان المسلمين. وقد رددت الصحف الحكومية الثلاث نفسها هذه المخاوف. ودعت نقابة الصحفيين إلى الإضراب وجميع الصحف التي صدرت نشرت على الصفحة الأولى ملاحظة حيث أعلنت أنها ضد أي رقابة، وضد أي دكتاتورية وضد الرقابة الصريحة أو الخفية.

يوم الأربعاء، قامت قنوات تلفزيونية خاصة بنفس الشيء، بما في ذلك صفحات الويب الخاصة بها. وللتعبير عن معارضتها، لم تنقل أي أخبار. وكان الاستثناء الوحيد لهذا القرار نشر الأخبار حول مهاجمة المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية أمام القصر الرئاسي. لقد تسببت حقيقة إرسال جماعة الإخوان المسلمين وبعض حلفائها البلطجية لتفريق الاعتصام بصدمة كبيرة واستقطاب قوي، لأن الناس لم يعتادوا على رؤية مثل هذه المعارك في الشوارع.

ما حدث يوم الأربعاء ذاك لم يكن مثل الثورة ما حصل في ثورة 25 يناير 2011، حيث عدد غفير من الأشخاص تظاهروا ضد الشرطة أو ضد الدولة. على العكس، اليوم يتعلق الأمر ب "مصريين ضد المصريين" - بهذه الكلمات يفسر الناس ما وقع بما أن الإخوان المسلم أرسلوا بلطجيتهم للاعتداء جسديا على المتظاهرين.

مصطفى: قبل أقل من شهر، كانت شعبية مرسي والإخوان المسلمين عالية جدا. فاستطلاعات الرأي أعطتهم 70٪ من الدعم وحتى إن لم يكن عاليا جدا، فإنه معبر جدا. رأى كثير من الناس الذين لم يدلوا باصواتهم لمرسي ـــ في يونيو بعين جيدة للوعود التي أدلى بها مباشرة بعد انتخابه وكذا تلك في فترة ما بعد انتخابه مباشرة: الإصلاحات والتحسينات في مستوى المعيشة والعدالة الاجتماعية وتلبية مطالب للثورة. كانت هناك توقعات كبيرة ودعم شعبي عظيم لمرسي. ولكنه تبدد بعد اثنين او ثلاثة أشهر فقط.

القشة التي قصمت ظهر البعير هي محاولة مرسي فرض دستور غير ديمقراطية يدوس على حقوق العمال والفلاحين والنساء والمسيحيين والاقليات المضطهدة. فالجمعية التاسيسية تحت هيمنة الإسلاميين الذين أعدوا مشروع الدستور الذي يريدون قائلين للمعارضة الليبرالية واليسار اذهبوا إلى حيث تريدون. ومرسي، من جانبه، أصدر مرسوما يحمي الجمعية التأسيسية من أي سلطة للقضاء.

في أسبوعين فقط، أدت هذه القضايا إلى خيبة أمل كبيرة بين عدد من الناس ممن يمكن تسميتهم "أنصار عرضيين" لجماعة الإخوان المسلمين - الناس الذين يريدون إعطاء فرصة للإخوان، الذين كانت توقعاتهم كبيرة في قدرتهم على تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. بدلا من هذه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، واجه هؤلاء الناس محاولة انقلاب استبدادية وديكتاتورية لتوطيد سلطة الإخوان.

ومع ذلك، فالوضع معقد جدا لأنه، حتى لو أن الملايين من الناس بدئوا يتجدرون بفعل هذه القضايا، فإن قطاعات صغيرة من بقايا نظام مبارك، وخاصة القضاة يبدو أنهم اخذوا قيادة الاحتجاج. وصف الإخوان، في البداية، المعارضة "بالثوريين ذوي النوايا الحسنة"، ولكن المخدوعين من طرف بقايا الثورة المضادة من النظام القديم. كان هناك هجوم إيديولوجي قوي جدا ضد أي محاولة لمعارضة انقلاب الإخوان.

ولكن ما بقي خلال الأسبوعين الأخيرين هو أن الغالبية العظمى من الناس الذين يذهبون إلى ميدان التحرير للاحتجاج وتعلن الإضراب ليست من بقايا نظام مبارك. في الواقع، صوت العديد من هؤلاء الناس لمرسي، ولكن خاب أملهم بسرعة.

وهكذا، فإن التفاؤل الجامح بأن جماعة الإخوان المسلمين ستكون قادرة على إجراء إصلاحات سرعان ما تحول إلى نقيضه: الناس يفهمون الآن أن الإخوان لا يريدون إصلاح النظام، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة أو حتى الوفاء بوعدهم بدولة ديمقراطية مدنية وليست دولة إسلامية.

أحمد: أريد أن أؤكد على هذه النقطة. يقول الناس أن الإخوان المسلمين يريدون أن يحكموا لمصالحهم الخاصة وليس لمصالح الأمة. اليوم وجدت نفسي في مظاهرة في الشارع مع 2000 من الشباب يهتفون "مرسي مرسي، ارحل"، كان هذا هو نفس الشعار الذي رفع ضد مبارك.

وأعتقد أن هذا النوع من المقارنة بين مرسي ومبارك لم يكن واردا قبل بضعة أشهر. لا يمكن تصوره، بمعنى أن دور الإخوان المسلمين رغم كل ما قد يعتقده الناس بخصوصهم، كان مهما جدا في الدفاع عن ميدان التحرير خلال ثورة 25 يناير، وخاصة الشباب. وعلى الرغم من ان قيادة الإخوان كانت بطيئة في الانضمام إلى الثورة، ففي نهاية المطاف، كانوا أفضل قوة سياسية منظمة في مصر، والتي كان لها أكبر الروابط، والموارد السياسية، وما إلى ذلك.

ولكن اليوم، فإن الانطباع السائد هو أن الإخوان الآن يصدر فرض مصالحهم الأنانية الخاصة.

وكان الشعار المركزي للشباب في مظاهرة اليوم: "من أجل مصر كلها، وطنا للجميع". هذا ليس كلاما فارغا. فالمحتوى الاجتماعي للشعار هو أن مصر لا تقتصر على الإخوان، بل هي لأقباط مصر أيضا.

مصطفى: هناك حقيقة مهمة جدا هي أن ملايين عديدة من الناس الذين لم يسبق لهم القيام بذلك قبل يشاركون في المظاهرات والإضرابات على مدى الأسبوعين الماضيين. إنه ما يطلق عليه من قبيل السخرية "حزب الكنبة". هؤلاء هم الناس الذين شاهدوا الثورة على شاشات التلفزيون ولم يكونوا بالضرورة ضدها، ولكن كانوا خائفين من شبح الفوضى التي يمكن أن تسببها.

هؤلاء هم الناس الذين بقوا في الشرفة حتى الآن. ومن الممكن أن العديد منهم قد أيد المجلس العسكري. ولكن الآن، يشاركون في مظاهرات في الشوارع ليس من أجل العودة إلى النظام القديم. من المرجح أنه ليس لديهم مستوى من الوعي على النحو المتقدم لأولئك الذين ناضلوا في الشوارع في السنوات الأخيرة، لكنهم يتعلمون بسرعة، ويصيرون على مستوى الدروس المستخلصة في السنوات الأخيرة.

بشكل عام، لا تزال الحركة تتالف في معظمها من الناس الذين كافحوا خلال العامين الماضيين، ولكن الآن تنضاف قطاعات جديدة تتطور في منحى جدري بفعل خيانات جماعة الإخوان المسلمين.

واريد أن أؤكد على نقطة. تتصل بالاستنتاج الذي وصل إليه الكثير من الناس الذين شهدوا الأحداث الأخيرة بخصوص المناعة المفترضة لجماعة الإخوان المسلمين كمنظمة.

كثير من الناس يعتقدون أنها منظمة فاشية، منضبطة إلى حد كبير، مع مئات الآلاف من الأعضاء، وأنه إذا ما حاولنا التعبئة ضدها ستسحقنا. ولكن في هذه الأيام، كان عدد الناس الذين هم على استعداد للاحتجاج ضد هجمات الإخوان هائلا. لم يعتقد الناس القدرة على تعبئة كل أولائك الجماهير للوقوف ضد الإسلاميين.

كانت الروح المعنوية للناس منخفضة جدا قبل شهرين. وبين أولئك الذين يرغبون في تحقيق الثورة حتى النهاية، ساد التشاؤم لأنهم يرون أن الإخوان والإسلاميين أقوياء جدا. ولكن اليوم، تغيرت المناقشات، لأننا نرى أنه هو في الواقع من الممكن بناء معارضة واسعة النطاق.

قد لا يتضح بعد كيف ستتطور هذه المعارضة ومن سيقودها. حمدين صباحي ومحمد البرادعي يوجدان الآن على رأس الحركة، جنبا إلى جنب مع واحد من رجال مبارك، عمرو موسى، وزير الخارجية السابق للدكتاتورية. ولكن يمكن أن يتغير هذا في الأسابيع المقبلة لأن الكثير من الناس في الشوارع لا يريدون فلول النظام السابق برئاسة هذه الحركة.

يرحب الناس بأشخاص جدد، حتى لو كانت لديهم تحفظات على الثورة أو لم يدعموها بشكل واضح، ولكن هناك رفض متزايد لأي شكل من أشكال الشراكة مع رموز النظام السابق. وهكذا، فإن طبيعة المعارضة هي قضية ستحل في الأسابيع القادمة.

أحمد: أعتقد أن مرسوم مرسي وردة الفعل ضده خلق أزمة أيديولوجية. كانت هناك فترة ينظر فيها إلى الإخوان على أنهم عامل وحدوي لمصر، من خلال الإسلام، ولكن اليوم ينظر إليهم على أنهم شيء آخر لا يهمه سوى مصالحه وطائفته.

هذا الصباح كنت في محل لبيع الكتب ورأيت غلاف مجلة "التايم"، يحمل "الرجل الأكثر أهمية في الشرق الأوسط" على صورة محمد مرسي: نفس الرجل الذي تنتصب المعارضة المصرية ضده!

من الواضح أن الغلاف مؤرخ باليوم التالي للنهاية الناجحة للمفاوضات بشأن وقف إطلاق النار في غزة مع إسرائيل. ولكن الآن نرى ليس فقط المظاهرات، ولكن الصحفيين في التلفزيون وهم يتحدثون بصراحة عن عدم كفاءة مرسي ويتساءلون كيف يمكن بعد فوزه في الانتخابات ومثل هذا النجاح في سياسته الخارجية يمكنه أن يحدث انقلابا لتوسيع صلاحياته وصلاحيات الإخوان.

فقد الإخوان إلى حد كبير صورتهم كمنظمة بجذور عميقة. صورة بالمعنى الذي كان عليه الإخوان سابقا

الآن ينظر إلى جماعة الإخوان على أنها منظمة، على الرغم من كل القوة التي راكمتها، بخرت كل شيء في الهواء وليس هناك أي تحسن.

في مثل هذه الحالة تطرح جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولم تحل بعد الأكثر إلحاحا: وهي أن مرسي والإخوان على استعداد لفرض الدستور من خلال استفتاء يوم 15 ديسمبر ضد معارضة جماهيرية واضحة بجلاء.

وبالتالي، من الناحية العملية، فإنه مهما تكون نتائج الاستفتاء فإنها ستبقى ملوثة بهذا التسرع المفروض وشرعية الحكومة تضررت في غضون خمسة أشهر من ولاية مرسي. والطريقة التي يمكن للإخوان المسلمين أن يعالجوا بها هذا الوضع يمكن فهمه من تعليقات بعض المسؤولين في الحكومة: التهديد باستخدام القوة البدنية بشكل واسع ومعزز.

وهذا يثير نقطة أخرى مهمة حول توصيف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة لأنها ليست بعد الآن مجرد منظمة. فالإخوان لديهم السيطرة التقنية على الدولة وكثفوا اتصالاتهم مع الجيش، وهو ما يعني أنه ليس بإمكانهم فقط استخدام 5000 أو 10000 من البلطجية، وكل ما يمكنهم حشده، ولكن يمكنهم استخدام آلة الدولة أيضا. وهذا يضع الصراع في مستوى مختلف تماما.

ومع ذلك، لا نزال حتى الآن نواجه تعنت مرسي ومستشاريه فقط والمتحدثين باسمه والقوى المرتبطة به ضد ما هو واضح أن ليس حركة هامشية علمانية يسارية. لقد أثاروا رد فعل شعبي واضح والناس يتساءلون "هل قمنا باستبدال ديكتاتور بآخر؟".

المحتوى الاجتماعي لهذا الوعي، سواء كان جديدا أم لا، جدري جدا. ويمكن أن يؤدي إلى اللامبالاة، والتي، على ما أعتقد، تفسر جزئيا السلبية في الأشهر القليلة الماضية. ولكن في حالة من المواجهة مثل ما نشهده اليوم، فهذا المحتوى الاجتماعي هو الذي يطرح نفسه في كل جامعة، وفي كل مكان.

المصدر: http://socialistworker.org/2012/12/07/new-turning-point-in-egypt

■ تعريب المناضل-ة

أسباب انتفاضة الريف في متم سنوات 1950 بعين باحث اجتماعي

صدر مؤخرا كتاب قيم للباحث غريغوري لازاريف المختص بالتنمية القروية، يتناول فيه مساره العلمي حول المسألة الزراعية.

نقتطف منه لقارئ-ة المناضل-ة مقطعا من الفصل الأول حيث يتناول ما يراه أسبابا لانتفاضة الريف عام 1958.

المقطع من الصفحة 25 الى الصفحة 29 هو التالي:

الريف عالم قروي في أزمة (1958)

غريغوري لازاريف

في العام 1958، بعد سنتين من إعادة توحيد المغرب، كانت منطقة الشمال السابقة لا تزال تشكل عالما على حدة. طبعا كانت الحكومة أرست ادارة جديدة بالمدن، و استبدلت مراقبي interv-enitors الادارة المحلية للحماية الاسبانية بالقياد القادم معظمهم من مدن الجنوب، لكن في الجوهر لم يتغير شيء بعدُ. كانت المدن _ العرائش، تطوان، الحسيمة ، الناظور، محافظة على سكانها الاسبان و حافظت الثقافة المدينية على كامل طابعها الاسباني. مواقيت الأكل، النزهة paseo في الشارع الرئيس، متم بعد الزوال، زي الشرطة، لوحات اشارات المرور، المطاعم و الفنادق، مراكب الصيد و المراسي، الاسعار بالبسيطة رغم توحيد النقد، كل شيء بقي اسبانيا. اما الريف القروي فلم تكن ثمة أي معرفة به في الجنوب.

كانت معارفي باللغة الاسبانية دافعا لاختياري ضمن أولى عمليات استكشاف تلك المناطق. كان ذلك بداية مغامرة اتاحت لي التعرف، تباعا، على قبائل الغرب، حول جبل بني أروس، المغطى أندال بدغل حوض المتوسط، و بلاد غمارا التي كنا نعبرها على ظهر البغال بين نباتات اللاذن و المصطكاء و القطلب، و بلاد كتامة حيث يزرع القنب الهندي، و الأودية المتوسطة وبحارتها الصيادين، على جانبي توريس دو الكالا Alcala Torres de، و ترجيست و بلاد بني وريغل القاحلة و مقطوعة الاشجار، ثم بلاد الريف الشرقي، من مرتفعات أكنول حتى الناظور مرورا بالمنطقة الرعوية لبني بو يحيى. و بعدة باحث جغرافي جيد، ثابرت على تحديد مختلف الوحدات البشرية التي كانت تشكل مجموعة الجبال العريضة تلك.

كنت بدأت أكون لنفسي فكرة جيدة عن إشكالية المنطقة لما توقف عملي بسبب تمرد الريف الذي بدأ بالضبط بالمناطق التي كنت بها آنذاك.

كنت لدى من دراية بالمشاكل ما يكفي لفهم كيف أمكن لتضافر اسباب ان يهيئ المجال لانتفاضة. كانت ثمة طبعا بعض الظروف التي قامت بدور مفجر. لكن كان ثمة في المقام الأول صعود ضغط الاستياء و البلبلة الجماعية لدى سكان يواجهون أكثر فأكثر تراكم مشاكل جماعية. اضافت تلك الاسباب الى موروث تاريخي لم يكن يجري الكلام عنه لكنه لم يكف قد عن الحضور في الذاكرة الريفية . كان السبب الأكثر مباشرة متمثلا، بلا جدال، مع أنه ليس السبب الوحيد، في انعدام كفاءة المشرفين على تعيين أعوان السلطة الجدد. فبقصد تأكيد توحيد البلد، جرى اختيار معظم أعوان السلطة أولئك من جنوب البلد . قد يكون هذا الخيار مبررا لو توافر لدى أولئك الأعوان حد أدنى من المؤهلات. لكن ما كان الأمر كذلك. فقد منحت المناصب كمكافآت سياسية لأطر الحزب او لمقاومين. ولك يكن هؤلاء يحدثون باللغة الاسبانية و لا بأمازيغية الريف. وقد كانوا بوجه عام قادمين من المدن وبلا تجربة إدارية. كانت الأولوية لصدقهم السياسي. و في أثناء زياراتي للقرى لم أكن اسمع غير احتجاجات ضد هؤلاء الأعوان. وكيف لا أشاطرها لما استقبلني،في تارجيست مثلا، قايد ،مقاوم سابق بالدار البيضاء، كان يتبختر مثل سابقه الاسباني بجزمة فارس. و انضاف الى التصورات السلبية لسكان الريف عن حضور الدولة الجديد إرساء إدارة ضرائب جديدة مكلفة بجباية ضريبة الترتيب القروية ن تلك الادارة التي كانت اشد فعالية من سابقتها الاسبانية.

كان سبب آخر محدد بحرب الجزائر. فمنذ مطلع القرن، كانت كتلة كبيرة من الريفيين تذهب بضعة أشهر إلى الجزائر، لا سيما وهران، للعمل في الأشغال الزراعية بضيعات المستعمرين. كانت تلك الهجرات تمثل مصدرا هاما لدخل السكان. في العام 1957 قرر العسكر الفرنسيون اغلاق الحدود المغربية لمنع عمليات تسلل جبهة التحرير الوطني الجزائرية انطلاقا من المناطق المحمية بالمغرب. ربما صد خط موريس Morice التي تم بناؤه جبهة التحرير الوطني لكنه كان عقبة نهائية بوجه هجرات العمال الريفيين.

كانت زراعة القنب الهندي (الحشيش) قد رخصها الجنرال فرانكو لأهالي كتامة و بعض جيرانهم مقابل تحالفهم مع الجيش الفرانكاوي. وقد ظل منتصبا في العام 1958 النصب التذكاري الذي اقامه فرانكو احتفاء بتاريخ ونقطة انطلاق غزوه لاسبانيا الجمهورية. وكانت إحدى أولى اجراءات الحكومة المغربية منع زراعة القنب الهندي و استبدالها بزراعة الذرة. وكان اعوان السلطة مكلفين بفرض احترام تلك الاجراءات ولو باستعمال القوة عن الضرورة، وهو ما لم يحرموا انفسهم منه. لم يكن القنب الهندي يزرع آنذاك سوى في قسم صغير من الريف ، كان اقتصاده كان مصدر عيش عدد من الوسطاء و المهربين نحو منطقة الجنوب. فكان لمنعه وقع سيء جدا. بعد بضع سنوات، لم يكن للحكومة خيار غير التساهل مع انتاجه مع معاقبة منافقة للاتجار فيه. كما كان الغاء الحدود بين منطقة الشمال ومنطقة الجنوب عاملا مزعزعا للاستقرار. كان من مستتبعات وجود الحدود قيام انشطة تهريب بضائع تدر مداخيل لا يستهان بها للأسر الغفيرة النشيطة في التهريب. هنا ايضا حدث زوال دخل لم يعوض بانشطة جديدة. كما ترافق الغاء الحدود مع صعود تجارة الجنوب التي كانت تنافسية اكثر من التجارة المحلية.

ثم هناك أخيرا عامل آخر متمثل في تشريع الغابة الخاص بالجنوب الذي جرى تطبيقه في الشمال. لحظة الاستقلال كان قسم كبير من الريف لا يزال مغطى بالنبات. كانت ثمة طبعا بعض غابات الانتاج الجميلة (بلوط الفلين، بلوط zen، بلوط tauzin الأرز، التنوب)، لكن معظم النبات كان مكونا من دغل حوض المتوسط و اشكال أخرى من matoral، ما كان يسمى الغابة الصغيرة. وكان لغابة الانتاج نظام ملك دولة او ملك خاص. بينما كانت ملكية الغابة الصغيرة و استعمالها متروكين لجماعات السكان التي كان لها حق الانتفاع التقليدي. وكان هذا المتوارل يستصلح احيانا لتوسيع المساحات المزروعة، لكنه كان يستعمل اساسا لزراعة الجودر seigle الذي كان تبنه افضل مادة لتغطية البيوت. كانت الزراعة تجري بحرق الغابة مع راحة تمتد خمس أو ست سنوات. وكانت هذا التعاقب مراقبا، الى هذا الحد او ذلك، من قبل أعوان الإدارة الاسبانية. كانت هذه الممارسة، من وجهة نظر النظام البيئي، أقل الأضرار. وكان تطبيق تشريع الغابة الخاص بالجنوب يعني المنع الفوري و النهائي لتلك الممارسات. وظهر شخص جديد، حارس الغابة،في المشهد البشري لفلاحي الريف، مع كل ما لديه من وسائل عقاب و إكراه. وكان لهذا التغيير وقع مصادرة حقيقية للحقوق الجماعية. مصادرة أثرت سلبيا، فكانت سببا هاما للانزعاج. رد الفلاحون باستصلاح نهائي للأراضي التي كانت من قبل خاضعة لدورة الحرق، بادئين على هذا النحو سيرورة ستصبح في السنوات اللاحقة، عاملا كبيرا من عوامل تدهور حالة الاراضي. وبفعل انعدام تعيين للحدود، و نقص وسائل المراقبة، تعذر على حراس الغابة اتقاء عمليات استصلاح الاراضي تلك التي كانت تجري بقضم تدريجي. و انضافت إلى اسباب معاداة المصالح الإدارية للغابة هذه، التقنين الساعي الى تحديد عدد الماعز المسموح به في الغابة الصغيرة التي أصبحت ملكا غابويا للدولة. نادرا ما طبق هذا التقنين بفعل نص وسائل المراقبة ، لكن مقتضياته ذاعت بما يكفي لتغذي بقدر آخر احتجاجات السكان.

كان لقائي الاول مع العصيان في منطقة أكنول. وعيا بالاستياء السائد، حرصت السلطات المحلية على مرافقتنا بحرس مسلحين. عند منعطف الطريق، رأينا اول مجموعة مسلحة، متجمعة تحت شجرة، مراقبة الطريق. وكان لهذه الرؤية المفاجئة مذاق تاريخ قديم عندما كان الرجال يغادرون، زمن السيبة، القرية باسلحتهم للتأهب للحرب. و كانت العادة تقضي باحترام النساء الأطفال. ثم رأينا مزيدا ومزيداً من المجموعات المسلحة ببنادق قديمة. و عند بلوغ القرية التي نريد زيارتها، افهمنا رجال مسلحون اننا لسنا من المرحب بهم. قلنا لهم إننا بالأقل سنستمع اليهم إن كانت لديهم مشاكل. جرى في الأخير استقبالنا، لكن الحرس المسلحين بقوا بعيدا عن القرية تحت مراقبة بنادق رجال القرية. لم نقم بعملنا المعتاد، لكن تلقينا جبالا من التظلمات.كان التدهور الاجتماعي قد بلغ اعماقا كبيرة ، ما لم تتبينه السلطات على نحو حقيقي. لم تكن السيبة تقصي واجبات الضيافة، و بلغ الامر بمضيفينا حد تقديم طعام للمخازنية سيئي الحظ. انصرفا منشغلين جدا. كانت خطط المستقبل تصطدم باشكال سوء تفاهم و لا تفهم كانت تسد الأفق الآني.

مواصلين طريقنا نحو الشمال، لاحظنا ان الانتفاضة تتعمم. في كل مكان كان القرويون المسلحون انتشروا في نقاط مراقبة و يراقبون التحركات على الطرقات. و لا حقا، في سوق ثلاثاء بني وريغل، القبيلة التي دعمت عبد الكريم، لم يكن لنا سوى قياس حجم الاستياء. و بعكس العادة، جاء الرجال الى السوق مسلحين. وكانت النقاشات في كل مكان في مجموعات صغيرة.ولم يكن ثمة اي وجود للدولة. مكثنا بالمنطقة بعض الوقت حتى بدا جليا ان عملنا قد بات متضررا لأمد طويل. وقعت بعض المواجهات مع القوات النظامية. وكان الرد سريعا ، و اعلنت حرب حقيقية على المنطقة. جرى قصف السوق الذي زرناه، وكان ذلك بداية قمع قاس. انغلق كل الريف الوسطي على نفسه، على كبريائه التاريخي. ووضعته الملكية في حالة عزل سياسي. و لم تبدأ الجراح تندمل الا مع محمد السادس، اي بعد زهاء خمسين سنة.

بقي لدي ، من هذا الاتصال الأول بالريف، احساس بعالم على حدة، ذي شخصية قوية، مع انها معبر عنها في تنوع بالغ جدا. لكن كان لدي الاحساس عينه في مناطق أخرى من المغرب، و بدأت أدرك أن قوة هذا البلد كانت تكمن في قوة تباييناته كما في تلاقيها العريق ضمن استمرار تاريخي، نادر في تاريخ العالم. اثارني هذا الاستمرار لما تبينت، في الحديث مع قدماء قرى السيبة التي زرناها، أن مجالس القرى كانت قد أحيت المؤسسة العريقة جدا المشتركة بين القبائل، مؤسسة اشت نربعين، مجالس الاربعين التي توجد آثارها لدى ايت عطا في صاغرو كما في الملحمة الموحدية. كانت تلك المؤسسة اساسا لتطوع القبائل خلف عبد الكريم. وقد رايتها تنلعث في صراع في سنوات 1950.

■ تعريب المناضل

المصدر:
غريغوري لازاريف
السياسات الزراعية بالمغرب
1956-2006
شهادة ملتزمة
منشورات ECONOMIE CRITIQUE ,
2012

قمع الريف صفحة من سجل جرائم حكام المغرب

اندلعت انتفاضة الريف في أكتوبر أشهر(انتهت في4 ودامت أزيد من 1958 فبراير1959-

حسب دايفيد هارت مؤلف كتاب "آيت ورياغل قبيلة من الريف المغربي" كانت مطالب الانتفاضة :

جلاء جميع القوات الأجنبية عن المغرب
تشكيل حكومة شعبية ذات قاعدة عريضة
حل الأحزاب السياسية وتكوين حكومة وحدة وطنية
اختيار الموظفين المدنيين من السكان المحليين
إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين
عودة محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى المغرب
ضمان عدم الانتقام من المنتفضين
اختيار قضاة أكفاء
إعادة هيكلة وزارة العدل
تقديم المجرمين للعدالة
إسناد وظيفة مهمة لريفي في الحكومة
توسيع برنامج عملية الحرث لتشمل الريف
تخفيض الضرائب في المغرب كله وخاصة بالريف
خلق برنامج طموح ضد البطالة
إحداث منح دراسية للطلبة الريفيين
تسريع تعريب التربية في كل المغرب
بناء مزيد من المدارس في القرى
فتح ثانوية أو مدرسة عليا في الحسيمة

طالب الملك محمد الخامس في خطاب له يوم 7 يناير 1959 من المنتفضين، النزول من الجبال و القاءالسلاح فورا... وبعد يومين وصل الحسن الثاني ولي العهد آنذاك إلى تطوان رفقة الجنرال أوفقير ، مع أزيد من ألف جندي وعتاد حربي هائل، لتنظيم20 سحق الانتفاضة.

يوم 16 يناير 1959 اقتحام الجيش الملكي مطار الحسيمة الذي كان تحت سيطرة المنتفضين

في شهر فبراير 1959، وأمام المقاومة التي أبداها المنتفضون، ستشرع الطائرات التي كان يقودها طيارون فرنسيون في قنبلة قرى ومداشر الريف (آيث بوعياش، إمزورن، آيث حذيفة، إبقوين، رابع ن توراث، إكار أزروكاع...) لمدة 10 أيام ليلا ونهارا ودون توقف

وصف عبد الكريم الخطابي نتائج القمع كما يلي:

: ((... لقد كان تدخل الجيش وحشيا وحدث ما لا يمكن تصوره من المآسي والفواجع والأهوال... حدث ما يثير عواطف "الجمادات" وبالأحرى البشر، قُنْبِلَتِ الطائرات التي كان يقودها طيارون فرنسيون وقصفوا الأسواق والتجمعات السكانية، وأحرق الجيش المحاصيل الفلاحية وخرّب المنازل وغيرها من الممتلكات، اغتصبَ النساء وبَقَر بُطونَ الحوامل وقتل المئات وخلّف آلاف الجرحى والمعطوبين واعتقل الآلاف وأبْعدَ المئات ... وبلغ عدد المعتقلين إبان انتفاضة الريف 8420 بينهم 110 امرأة، أطلق سراح فيما323امرأة، وحكم على 95 بينهم5431 ظل الآخرون أي 2664دون محاكمة ولا إطلاق سراح، وتم إبعاد542 مواطنا إلى كل من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا والجزائر... و جل الضحايا كانوا من المساهمين في حرب التحرير من الاستعمار ... وأنشأت مراكز سرية للتعذيب... جل المعتقلين ما زالوا مشوهين ومبتورين من الأعضاء التناسلية أو الأرجل أو العيون أو الأذن، أما الباقي فما زال في غياهب السجون والمعتقلات المجهولة، على أن جلهم قد لاقوا حتفهم من جراء التعذيب)).

مقتطف من رسالة محمد بن عبد الكريم الخطابي ، المصدر : كتاب دار بريشة، قصة مختطف للتجكاني الذي يتضمن رسالة عبد الكريم الخطابي الموجهة إلى الأمين العام لحزب الشورى والاستقلال محمد حسن الوزاني بتاريخ 27 يوليوز 1960